المسألة المصرية
في دورها الاخير



مجموعة تشتمل على تقرير ملنر وأهم الردود الوطنية
وغيرها كالمبين بالفهرست



القاهرة فى اول مارس سنة ١٩٢١

فهرست

(١) تقرير لجنة ملنر

(ب)

تقرير اللجنة البريطانية

برئاسة لورد ملنر

تقرير اللجنة الخصوصية

المنتدبة لمصر

ظهر هذا التقرير في يوم الاحد ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ وهذا نصه

نص التفويض

« تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في القطر المصرى وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد وعن شكل القانون النظامى الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعاً دائم التقدم والترقي ولحماية المصالح الاجنبية »

تأليف اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر

الفيكونت ملنر الوزير الاكبر لمستعمرات جلالة الملك (رئيس اللجنة)

السر رنل رود

الجنرال السر جون مكسويل

البريجادير جنرال السر أوين توماس العضو فى البرلمان

السر سسل ج . ب هرست من موظفي وزارة الخارجية

المستر ج . ا سبندر

المستر ا . ت لويد (سكرتير اللجنة)

المستر ا . م . ب انجرام من موظفى وزارة الخارجية (معاون السكرتير والسكرتير الخصوصى لرئيس اللجنة)

في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

الى فخامة الارل كرزن وزير الخارجية

مولاى اللورد

أعرض على فخامتكم تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر والتى أنا رئيسها وقد وقع هذا التقرير أعضاء اللجنة كلهم ماعدا الجنرال السر جون مكسويل الذى اضطر لاسباب صحية أن يغادر انكلترا فى أوائل شهر نوفمبر وهو نزيل مصر الآن . ولكن أتانى منه الكتاب التالى الذى يعرب فيه عن موافقته على الامور التى استصوبناها وأوصينا بها فى هذا التقرير وهذا نص كتابه :

على ظهر الباخره نركنده فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠

مولاى اللورد

يشق عليّ أن أخبركم أنى مراعاة لصحتى وطوعاً لامر الطبيب لى بالسفر الى الخارج لم يعد فى استطاعتى مشاركة اللجنة فى تشاورها وتداولها فى أمور مصر . على أنى أغتنم هذه الفرصة لاقول انى موافق تمام الموافقة على ما آلت اليه مداولاتها بوجه الاجمال الى تاريخنا هذا ومتحد معها فى السياسة التى رسمت حدودها فى مشروع الاتفاق الذى سلم الي سعد باشا زغلول فى شهر اغسطس الماضى هذا واني الخ الخ

ج . ج مكسويل جنرال

ولى الشرف يامولاى اللورد أن أكون عبدفخامتكم الخاضع

« ملنر »

— ١ —

عمل اللجنة فى مصر

كانت حكومة جلالة الملك تفكر فى ارسال لجنة خصوصية الى بر مصر منذ شهر ابريل سنة ١٩١٩ لما تفاقم القلق فى تلك البلاد حتى ظهر بمظهر العنف والتعدى والاخلال بالنظام وفى شهر مايو التالى أعلن أن لجنة كهذه ستسافر الى بر مصر برئاسة اللورد ملنر فى فصل الخريف فجاهر المصريون الوطنيون بعزمهم على تدبير ما يلزم لمقاطعة تلك اللجنة واشتد عزمهم هذا كثيراً باحتجاج محمد سعيدباشا رئيس الوزارة حينئذ على مجىء اللجنة قبل امضاء عقد الصلح مع تركيا وازداد ذلك قوة وشدة بعد استعفاء محمد سعيد باشا اثر اغفال احتجاجه فخلفه وهبه باشا على رئاسة الوزارة وظلت الوزارة الجديدة قابضة على زمام الاحكام مدة اقامتنا كلها بمصر

واستعفى وهبه باشا بعدذلك لاعتلال صحته فحل محله توفيق نسيم باشا أحد زملائه فى الوزارة وكان وزيراً للداخلية مدة اقامتنا بمصر . ويعسر على المرء أن يفي هذين الرئيسين وسائر رفاقهم الوزراء حقهم من المدح والاطراء على ما أبدوا من

الشجاعة والغيرة الوطنية باستلامهم مقاليد الاحكام فى زمن كانت فيه بلادهم تعانى شدة أزمة كهذه وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم . ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الامور وأعضاؤها هم عين الوزراء الذين كانوا فى وزارة وهبه باشا ماخلا وزيراً واحداً فهى كسابقتها فى أوصافها — وزارة اعمال مؤلفة من رجال اداريين اكفاء مقيمين على ولاء السلطان ويديرون الامور بالاتفاق مع المعتمد السامى البريطانى وليس لوزارتهم صبغة سياسية ولا هى ميالة الى اتباع خطة مقررة فى المسألة التى هي أم المسائل الحالية أى مستقبل مصر

فتغيير الوزارة في مصر وأحوال أخرى ايضاً اخرت سفر اللجنة الى آخر شهر نوفمبر ثم بلغنا بورت سعيد فى صباح الاحد الموافق ٧ ديسمبر ووصلنا الى مصر القاهرة بعد الظهر من ذلك اليوم عينه وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامتنا نظراً الى روح العداء للجنة الذى اشتد فى النفوس بالتحريض والاغراء فبلغنا الفندق المعد لنزولنا فيه من دون ان يحدث حادث ما

وفى اليوم التالى ليوم وصولنا قدمنا اللورد اللنبي كلنا الى عظمة السلطان فكان ذلك الزيارة الرسمية وانما تقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمته اللورد ملنر مقابلة ودية غير رسمية وكان

ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنتنا مع عظمته فكان عظمته يعاملنا فيها دائماً بتمام الصداقة ويعرب فى اثنائها بصراحة عن رأيه فى الحالة السياسية بمصر والحوادث التى حدثت بها فى السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة مركزه ولكنه امتنع عن أن يشير برأى أو انه يعطى نصيحة فى الموضوع الذى انتدبنا له أى دستور مصر فى المستقبل ولم يحاول قط أن يدير زمام مداولاتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثير وانما اقتصر على النصح لنا بالتأنى فى استنتاج النتائج والاحتراس من الفضوليين ودلنا على بعض من ذوى المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم مثل رشدى باشا وعدلى باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من الوزراء السابقين وكان موقفه إزاء غرض اللجنة موقف الملتزم جانب الحياد

وقد كان الاحتراس أشد ظهوراً من ذلك فى الوزراء — وهبه باشا ورفاقه — الذين تعرفنا بهم فى حفلة أقامها اللورد اللنبي فى دار الحماية فى ١١ ديسمبر والذين كنا نحن واياهم على غاية الوداد طول مدة اقامتنا بمصر وكانوا دائماً على استعداد لمساعدتنا فى بحثنا ولموافاتنا بكل انواع المعلومات وجمعنا بكل موظف نروم مقابلته . ولم يكن ثمة ريب على الاطلاق فى رغبتهم فى تمكيننا من انتهاز كل فرصة تمكننا من معرفة نظام الحكومة وكيفية ادارتها

لاعمالها ومن الاطلاع على حالة البلاد ولكنهم كانوا شديدى العناية بتركنا وشأننا حتى نستنتج النتائج بانفسنا ولما طلبنا منهم صريحاً أن يفصحوا لنا عن آرائهم أظهروا عدم رغبتهم فى اقتراح شئ من عندهم فى المسائل الدستورية الخارجة عن المسائل الادارية ولم يظهروا أدنى رغبة فى معرفة الجهة التى تتجه اليها أفكار اللجنة من جهة حكومة مصر فى المستقبل غير أن هذا الاحتراس والتمنع الذى بدا في رجال الحكومة الوطنيين كان على نقيض مافعله جمهور الوطنيين والجرائد الوطنية فانهم أثاروا عواطف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة حين وصولها ولم نكد نقيم أياماً بل ساعات فى القاهرة حتى رأينا الادلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة لها منظمة لمقاومتها فان التلغرافات انهالت علينا معلنة عزم مرسليها على الاعتصاب احتجاجاً منهم على وجودنا فى البلاد وكان كثير من هذه التلغرافات مرسلا من صبيان المدارس وتلامذتها ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئات عمومية كمجالس المديريات وبعضها من موظفي الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة فى الاهمية وعظم الشأن وقد بلغ عدد التلغرافات التى وردت علينا مدة اقامتنا بمصر ١١٣١ تلغرافاً كلها من هذا القبيل ولم يصلنا غير ٢٩ تلغراف تهنئة معظمها من أناس يعرفون بعض رجال اللجنة باشخاصهم . أما الجرائد الوطنية فكلها ماعدا

القليل النادر منها أفرغت جعبتها فى القدح والتعريض منادية بان
كل اعتراف باللجنة يؤول بكونه رضى عن الحالة الحاضرة وأن كل
مصرى يكون له علاقة باعضائها يرتكب جناية خيانة الوطن واتفقت
كلمة معظم الكتاب تبعاً لمقتضى ذلك على أن زغلول باشا المقيم
بباريس هو الوكيل الذى أنابه الشعب المصرى عنه فالأولى باللجنة
مفاوضته فى الامر وأضرب صبيان المدارس والمحامون وعمال
الترمواى عن العمل — كل فريق منهم في دوره وجعلوا يخرجون
فى مواكب ينضم اليها الصبية من تلامذة المدارس والغوغاء
ويطوفون فى الشوارع وهم حاملون الاعلام ويصيحون بأعلى
أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصاً اللورد ملنر ويهتفون بالدعاء
لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر ولم تقتصر هذه المظاهرات
على الذكور بل شاركتهم فيها الاناث فان سيدات مصر القاهرة
انتهزن تلك الفرصة فبرزن من خبائهن وركبن المركبات وطفن فى
الشوارع وهن يرددن ذلك النداء الحربى . وخروج مثل هذه
المواكب أمر غير مألوف فى بر مصر على الاطلاق ولكنها كانت
حسنة النظام فى ما خلا الشغب الذي كان يحدثه صبيان المدارس
والرعاع فلولا النظام البديع الذى حافظ البوليس عليه وكان رجال
العسكرية يساعدونهم احياناً فى حفظه لخرب الشيء الكثير فى
مصر ولسفكت الدماء فى شوارعها ايضاً ولكن غاية ماحدث من

هذا القبيل تكسير بعض مركبات الترامواى ولم يقع ضرر يذكر فيما سوى ذلك . وبعد مرور أسبوع أو اسبوعين على وصولنا خف الاضطراب والاخلال بالنظام على أنه وقع بعض التعدى على جنود من البريطانيين مدة اقامتنا بمصر وحاول المعتدون اغتيال بعض الوزراء ثلاث مرات متوالية فدل ذلك على أن العنصر المجرم كان لا يزال نشيطاً وخصوصاً بين فئة من الطلبة والذين هم على شاكلتهم.

ولا حاجة بنا الى اطالة الكلام عن ضروب العداوات التى قوبلت اللجنة بها وأنواع المقاومات للغاية التى جاءت من أجلها وانما نذكر حادثتين من هذا القبيل لانهما تدلان بوجه خاص على قوة التيار الذى كان الجمهور مسوقاً به . ففي الاسبوع الثاني من وصولنا أرسل علماء الجامع الازهر الذى هو معهد التعليم الدينى الاسلامى منشوراً الى المعتمد السامي البريطانى أبلغوا فيه حقوق مصر في طلب استقلالها التام وطلبوا خروج البريطانيين من البلاد . وهناك أسباب تحملنا على الاعتقاد بأن العلماء الذين وقعوا ذلك المنشور لم يكونوا يهوون ركوب ذلك المركب السياسى وانما ركبوه اذعاناً لضغط الاساتذة والتلامذة الذين نشطت بينهم الدعوة لمعارضة البريطانيين واشتد بينهم التحريض على ذلك منذ مدة . ثم تلا هذا المنشور تصريح يشبهه مذيل بأسماء ستة من

امراء بيت محمد على أقارب السلطان وقد أرسل فى كتاب الى اللورد ملنر ونشر فى الجرائد فى الوقت عينه ولا يبعد أن يكون أولئك الامراء قد فعلوا ذلك لاسباب مختلفة ولكن لا ريب فى أن السبب الاكبر منها هو رغبتهم فى اكتساب حب الجمهور لهم بانحيازهم الى حركة طغت على البلاد حينئذ كالسيل الجارف

وكان أقرب غرض للقائمين بهذه الحركة منع أعضاء اللجنة من الاتصال الودي بوجهاء المصريين الذى ينطقون بلسان أمتهم وأن يعلموا بأنفسهم قيمة الطلب المتواصل (للاستقلال التام) والطعن الدائم على الحماية فلذلك كان مركز اللجنة دائماً تحت مراقبة حراس خفيين من المعارضين فلم يكن مصرى ذو شأن يزورها حتى يبلغ خبره الصحف حالا فتحمل عليه بالانذار والوعيد كأنه ارتكب جريمة ثم يقصد ذلك المجرم جماعة من التلامذة الى منزله ويستفسرون عن سبب سلوكه هذا فينتهى الامر غالباً بأنه يطنب فى صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية وتبرؤه من الخروج بكلمة عن حدود هذه العقيدة فى حديثه مع اللجنة ولم يشذ عن ذلك الا واحد أو اثنان من ذوى الشجاعة الادبية الذين أفهموا أولئك الفضوليين أن لا يتعرضوا لشؤونهم ولا يسألوهم عما لا يعنيهم وكانوا يستقصون حركات أعضاء اللجنة بمزيد الحرص والدقة ولا سيما متى سافر واحد منا الى الارياف

فيرسلون الرسل حالا من مصر ليقتفوا خطواتنا ويسعوا فى منعنا من الوصول الى الاهالى وخصوصاً الفلاحين ويدبروا المظاهرات التي يحسبون أنها تؤثر فينا فتوهمنا باتحاد الرأى المصرى وتضامنه حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لطنطا الى اضطراب وشغب دام أياماً ولم تخمد ناره الا بيد رجال العسكرية فعرقلت هذه المظاهرات عملنا طبعاً بعض العرقلة ولكنها قصرت عن بلوغ الغرض الاكبر المقصود منه لانه يستحيل على المرء ألا يستنتج من هذه الاعمال أنه لو كان المصريون مجمعين حقيقة هذا الاجماع الذى أرادوا أن يوهمونا بوقوعه لتركونا وشأننا حتى تحققه بأنفسنا من الجولان فى البلاد بلا عائق ولا مانع

ولا يظن أحد أن مقاطعة اللجنة التي كان العامل الاكبر فيها الطلبة وصبيان المدارس وقعت موقع الاستحسان عند المتعلمين عموماً أو نالت رضى جميع المتمكسين بالآراء الوطنية الراقية لان هؤلاء كانوا يرون أن مقابلة الغرباء بالاعراض والجفاء لا تطابق المجاملة وحسن الضيافة التي يتباهى بها المصريون جميعهم وزد على ذلك أن أناسا كثيرين كانوا يودون أن يفصحوا للجنة عن آرائهم ولكن منعهم من ذلك خوفهم من المضايقة لاشخاصهم والتطاول عليهم ولذلك قال لنا كثيرون اننا اذا استطعنا أن نفهم الجمهور أن من يزور اللجنة فزيارته لا تؤثر فى وطنيته بالضرورة فالحائل

دون حرية الكلام معنا يزول وعليه كتبنا التصريح التالى ونشر فى ٢٩ ديسمبر فى الجريدةالرسمية والجرائد الاخرى وهذا نصه:

« جاءت اللجنة البريطانية الى مصر فأدهشها ما رأته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بان الغرض من مجيئها هو سلب شىء من الحقوق التى كانت لمصر الى اليوم فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد وانه لا نصيب له من الصحة البتة وانها انما أوفدتها الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض واحد هو التوفيق بين أمانى الامة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الاجانب القاطنين فيها . وان اللجنة لعلى يقين من انه اذا توافرحسن النية وصدق الاخلاص بين الجانبين يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية وانها لترغب رغبة أكيدة فى أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودّى يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم فى ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية

وللوصول الى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراءالهيئة المشخصة للامة المصرية وآراء الاشخاص الذين يهتمون اهتماماً صادقاً بخير بلادهم ويتمكن كل فرد من ابداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية اذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة

بقيد ما أو حصرها فى دائرة مخصوصة وهي تعلن أن الدخول فى المناقشة لايعتبر اعترافاً بمبدأ أو تنازلا عن رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها وان حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول الى الاتفاق »

فهـذا التصريح أثر بعض التـأثير طبعاً فى تخفيف العداوة ولـكنه لم يذهب بنفور المصريين اجمالا من الاتصـال باللجنة رسمياً . فقر رأينا والحالة هذه للوقوف على رأى المصريين أن نعتمد على أنفسنا فى معرفته باغتنام الفرص التى تسنح لكل فرد منا فى معاشرته لهم على اختلاف طبقاتهم .ولما كانت هذه الفرص تسنح لنا على الدوام وكان الناس الذين نقابلهم يبدون آراءهم على انفراد معنا بمنتهى الصراحة والبسط وكان معظم قادة الرأى المصرى من جملتهم تمكنا فى الاشهر الثلاثة التى قضيناها فى بر مصر من معرفة الافكار والشعور والاميال في العالم المصرى وسبر غور المجارى التى تجرى فيها بمزيد الدقة

وقد شغلت أحاديثنا معهم جانباً عظيما من وقتنا ولـكننا كنا ندرس الحالة أيضاً من وجهة أخرى مختلفة عن الوجهة الاولى تمام الاختلاف فان وزارة الخارجيـة (البريطانية) كانت قد عنيت بجمع مجلدات من الاوراق الرسمية التى أعدتها لارشاد اللجنة وعلاوة على ذلك كانت لجنة الاستعلامات التى أنشأها المعتمد

السامي قد جمعت شيئاً كثيراً من البينات الثمينة قبل وصولنا وكذلك من الآراء المحكمة التي حصلت عليها في مسائل كثيرة من وجهاء الموظفين وسكان القطر غير الموظفين والهيئات الممثلة للامة فدرس هذه الآراء وجمعها وتبويبها وتحرير سكرتير اللجنة الكبتن ب. ا هوبرلها تحريراً يشهد له بالبراعة استغرق زمناً محسوساً

وقد كانت مطالعة هذه الاوراق الكثيرة مفيدة لنا جداً ومع ذلك سعينا في زيادة ما تضمنته من المعلومات باجتماعنا شخصياً بكل من سمح لنا الوقت بمقابلته من أفراد البريطانيين الموظفين وغير الموظفين وكذلك كبار النزلاء الاجانب الذين لم يكونوا يترددون طبعاً عن الاتصال الدائم باللجنة جهاراً وكان كبار الموظفين البريطانيين يجودون علينا بشهاداتهم ومشوراتهم كلما طلبناها منهم في بادىء الامر ونحن مدينون لهم بالمساعدة التي ساعدونا بها عن طيب نفس فقد مكنتنا مساعدتهم من الاحاطة علماً بالحوادث الاخيرة وفحص نظام كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية والمستخدمين فيها فحصاً وافياً وقد قسم هذا العمل على لجينات ألفت من لجنتنا وكانت هذه اللجينات ترفع تقاريرها الى لجنتنا الاصلية التي اجتمعت كلها معاً في جلسة واحدة لسماع آراء أسمى الموظفين البريطانيين وآراء السر وليم برونيات الذى كان قبل ذلك قائماً باعمال المستشار المالي في الحكومة المصرية وكان بمصر القاهرة

فى أواخر مدة وجودنا فيها وكان المستر (والان السر سسيل هرست)العضو القضائى فى اللجنة يشترك معنا فى هـذه الاعمال على قدر الامكان ولـكنه قضى معظم وقته فى درس النظام القضائى وخير تعديل يعدل به ليطابق مقتضى الزمان الحالي وكذلك السر اوين توماس الذى كان يقوم بعمل لجينة من تلك اللجينات ولـكنه وجه عنايته خصوصاً الى درس الاحوال الزراعية وزار عدداً من الاباعد والاملاك التي يخص بعضها الحـكومة وبعضها أفراد الناس ليحيط علماً بأساليب الزراعة وبأحوال الناس المعاشـية وقضت اللجنة كلها ماعدا واحداً منها (كان يعمل عملا آخر) أياماً من اسبوع فى الاسكندرية حيث تيسر لها الاتصال بالجاليات الاجنبية المهمة النازلة بالمركز التجارى العظيم فى القطر المصرى فاطلعنا على آراء الغرف التجارية الفرنسـوية والايطالية واليونانية وآراء الغرفة التجارية البريطانية أيضاً وزار بعض اعضاء اللجنة مراكز اخرى للاشغال والاعمال فى الوجهين البحرى والقبلى واخبروا رفاقهم بما رأوه فيها فجاءت هذه الزيارات بفوائد ثمينة ودونت فى بطون الاوراق رغماً من السعى فى منعنا من الاتصال بالاهالى مباشرة كما تقدم

وزار اثنان منا وهما الجنرال السر جون مكسويل والسر اوين توماس السودان زيارة استغرقت عدة اسابيع وعادا منها بمعلومات

ثمينة ضممناها الى المعلومات التي جمعناها من اقوال الذين تمكنا من الاجتماع بهم فى مصر القاهرة من البريطانيين والاهالى المقيمين فى تلك البلاد

فهذه الاعمال العديدة التى ذكرناها بالايجاز شغلتنا كلنا فى شهري يناير وفبراير وفى اواخر فبراير أخذ الوقت الباقي لدينا لانجاز أبحاثنا يقرب من النهاية لان جماعة من أعضاء اللجنة كانوا مضطرين أن يعودوا الى انكلترا قبل آخر شهر مارس فجعلنا نعقد الجلسات لتبويب المعلومات التي جمعناها وتنسيقها ولمقارنة الآراء التي استخلصها كل منا على حدة بعضها ببعض فاتضح لنا لاول وهلة أنه يتعذر علينا كتابة تقرير فى المدة الباقية لنا بمصر لكثرة المواد المتراكمة لدينا وكثرة المسائل التي تقتضي بحثاً دقيقاً لاسيما وان مقابلاتنا بالناس كانت لا تزال تستغرق جانباً كبيراً من وقتنا . فلذلك اجلنا اعداد تقريرنا الى مابعد عودتنا الى انكلترا على ان المناقشات الابتدائية التى جرت بيننا اظهرت اننا مجمعون اجماعاً غريباً على بعض الامور الجوهرية حتى اننا اثبتنا قبل سفرنا من مصر عدة اقتراحات اتفقنا كلنا عليها اتفاقاً وقتياً ولكنا جعلناها بمثابة رؤس اقلام قابلة للتعديل طبقاً لما تقتضيه زيادة البحث والمناقشة

وهذه الاقتراحات تعم دائرة بحثنا وتحقيقنا لها وهى اساس

تقريرنا الحالى فيخلق بنا والحالة هذه أن نراجع حاصل أبحاثنا فى مصر والنتائج التى وصلنا اليها

— ٢ —

النتائج الوقتية التى استنتجناها فى مصر

(١) اسباب الاضطرابات الاخيرة والقلق الحالى

اولا — قبل الحرب : ان الاضطرابات التى وقعت فى شهر مارس سنة ١٩١٩ تعاظمت حتى بلغت غايتها بسبب حوادث معينة تتعلق بالحرب ولا يمكن نسبتها على الاطلاق الى احوال حديثة او احوال جرت فى زمانها فقط لان السبيل مهد لها قبل حدوثها بزمان طويل

ويظهر ان الناس فى هذه البلاد كثيراً ما يحسبون فى ما يقولونه ويكتبونه أن مصر جزء من الامبراطورية البريطانية وهذا لا يطابق الواقع ولم يطابق قط فيما مضى ان « المركز الخصوصى » الذى تشغله بريطانيا العظمى فى مصر يبتدئ تاريخه من يوم توسطها لاعادة النظام مدة الثورة العرابية سنة ١٨٨٢ بعد ماطلبت من الدول أن تشترك معها فى ذلك فأبت . فألقى ذلك على عاتق بريطانيا العظمى مسؤولية لا يسعها رفضها ولا تستطيع القيام باعبائها الا باحتلال تلك البلاد الى أن يستتب النظام فى البلاد ويثبت امكان المحافظة عليه وصيانة أرواح الاجانب المقيمين فيها واموالهم .

وكانت الحكومة البريطانية تنوى فى ذلك الحين الجلاء عن البلاد حالما تدرك تلك الغاية كما صرحت به جهاراً فارسلت السر هنرى درمند ولف سنة ١٨٨٧ الى الاستانة ليمهد لها سبيل الجلاء فوضع اتفاقاً مع السلطان وافقت بريطانيا العظمى بمقتضاه على اخراج جنودها من القطر المصرى بعد ثلاث سنوات على شرط أن لا يجد حينئذ خطر خارجى أو داخلى يقتضى ابقاءهم فيه وايضاً على شرط انه يحق لها أن تعود فتحتل البلاد اذا حدث خطر كهذا ولكن السلطان رفض توقيع هذا الاتفاق فى آخر لحظة بسبب التشديد الاجنبي عليه فأخفقت المفاوضات بسبب ذلك

ومع ان بريطانيا العظمى بقيت فى مصر فهى لم تفعل شيئاً فى السبع والعشرين سنة التى تلت ذلك يجعل مركزها فى مصر شرعياً أو لمس النظرية التي من شأنها اعتبار مصر أمة مستقلة استقلالا داخلياً تحت سيادة سلطان تركيا وكانت مصر نظرياً تحت حكم الخديوى ومجلس النظار المصريين ومجلس شورى القوانين المصرى والجمعية المصرية ولم يكن للمعتمد البريطانى اسم غير (وكيل سياسى وقنصل جنرال) يعرب عن آراء حكومته ورغائبها لحكومة مصر كغيره من معتمدى الدول الاخرى ثم لوجود جيش الاحتلال ولكثرة ما ألقي على عاتقه تدريجاً من الواجبات والمسؤوليات بحكم الاحوال اضحى الحاكم الحقيقى فى البلاد ومع

ذلك كان يعنى أشد العناية باحترام تلك النظرية وكان المصريون يعـدون احترامه لها عربوناً يضمن لهم أن الدولة المحتلة لا تقصد أن تغض من حالة الحـكم الوطني فى بلادهم

وكانت الدول الاجنبية تعده كذلك ايضاً فلما عقد الاتفاق بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ وقع تصريح فى لندن هذا نصه :

« تصرح حكومة جلالة الملك البريطانية انها لا تنوى تغيير حالة مصر السياسـية وتصرح حكومة الجمهورية الفرنسوية انها لا تعرقل عمل بريطانيا العظمى فى تلك البلاد اما بطلبها منها تعيين أجل للاحتلال البريطانى أو بغير ذلك »

فهذا الاتفاق كان يفي بقضاء جميع الاغراض لو دام السلم فى اوروبا ولـكن وقوع الحرب ودخول تركيا فيها الى جانب العدو أفضيا الى مسائل صعبة معقدة لان المصريين كانوا احكاما رعية سلطان تركيا ويدينون له لا للتاج البريطانى فهذه حالة لا يمكن احتمالها كما لا يخفى ولـكن مجرد الغاء السيادة التركية بداعى الحرب كان يحرم مصر من كل حالة سياسية معينة ويتركها بين يدى بريطانيا العظمى كبلاد من البلدان لا التابعة لتركيا وحينئذ كان يسهل على بريطانيا العظمى حل هذا الاشكال بضم مصر الى الامبراطورية البريطانية ولـكن الحـكومة البريطانية اختارت عمداً سبيلا أرقى من هذا به تنال مصر الامن ويبقى مبدأ الوحدة القوميـة المصرية غير

محسوس وذلك ببسط حماية بريطانيا العظمى عليها وعليه صدر المنشور التالى فى الوقائع الرسمية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية

وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها »

وفى اليوم التالى صدر منشوراً آخر بخلع عباس حلمى الخديوى اذ ذاك بحجة التصاقه باعداء الملك وان وراثة عرش مصر عرضت على سمو البرنس حسين كامل فقبلها ملقباً بسلطان مصر

أما المصريون الوطنيون فكانوا دائماً يقولون ويؤكدون أنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطاً حربياً وأن الدفاع عن مصر الذى صدر الوعد به فى الفقرة الثانية من المنشور يقتصر على الدفاع فى الحرب فقط ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور انه لا يفتح باباً لهذا التفسير ولكن لا ريب فى أن المصريين أفهموا أن المساعى ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانيهم القومية وان الجهد أفرغ فى التأكيد لهم بان حالتهم السياسية الوطنية لم تصر بعد بسط الحماية عليهم اردأ مما كانت عليه قبلها . مثال

ذلك التلغراف الذى أرسله جلالة الملك الى السلطان حسين لما جلس على عرش السلطنة فقد استعمل جلالته فيه هذه الكلمات

« فى اليوم الذى ترتقى فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامي أرغب ان أقدم الى عظمتكم السلطانيـة عواطف الوداد المنبعثة عن اكمل اخلاص مع تأكيدى لكم بأننى لا أنفك عن تأييدكم فى المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها فى المستقبل وسعادتها ولقد دعيتم عظمتكم السلطانية الى تحمل مسؤولية منصبكم السامى ابان أزمة خطيرة فى الحياة الاهليـة بمصر وانى على يقين انه بمعاونة وزرائكم وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب عـلى كل المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال مصر وبرفاهية أهلها وسعادتهم »

وزد على ذلك ان المصريين الوطنيين يستشهدون بشواهـد عديدة صرح فيها رجال الدولة البريطانيون بانكار كل فكرة بضم البلاد او باحتلالها احتلالا دائماً وبتأييد القول الذى قاله السر الدن غورست وهو ان الفكرة الاساسية التى تتوخاها الحكومة البريطانية هى اعداد المصريين للحكم الذاتى ومساعدتهم فى الوقت نفسه لكى يتمتعوا باجتناء الفوائد التي تعود عليهم من وجود حكومة صالحة جيدة فى بلادهم . فالانكليز يعلمون الحوادث التى حالت دون انجاز هذه العهود حتى الآن ولكن المصريين

يحرصون عليها ولذلك يسهل اتخاذها حجة على الانكليز لاتهامهم بسوء النية . فينبغى تذكر هذه الامور اذا اردنا ان نفهم سبب استنكار المصريين للزعم المعتاد وهو أن مصر صارت من الاملاك البريطانية أو أن بسط الحماية عليها صيرها كذلك

ولذلك ظلت الحالة فى مصر حالة غير طبيعية منذ احتلال البريطانيين لها سنة ١٨٨٢ فني بادئ الامر كانت تعرض مشاكل يظن الانسان انه لا يمكن حلها والتغلب عليها ثم لا تلبث أن تحل بنجاح فائق تحت إشراف رجل من أعظم الاداريين كفاءة واقتداراً ولما مرت الايام وبان فى الظاهر ان اداة الحكم فى مصر سائرة سيراً حسناً منتظماً لم يعد الرأى العام البريطانى يهتم بأمر الحالة غير المحدودة فى تلك البلاد ولكن الواقع ان الحاجة الى تسوية تلك الحالة كانت تزداد شيئاً فشيئاً كلما ازداد تأثير وجودنا فى القطر المصرى والشعور بتأثير الطرق الاوروبية التى تدخل اليه فانه بعد زوال الخوف من الظلم الذى غادر المصريين فى الايام القديمة طائعين خاضعين تحركت فيهم خواطر جديدة ومطامع جديدة مما لا بد منه فمصريو سنة ١٩٢٠ يختلفون عن مصريى سنة ١٩١٠ ويختلفون كثيراً جداً عن مصريى سنة ١٨٩٠ سواء كانوا من أهل المدن أو من الفلاحين فنحن لم نعالج حل القضية المصرية كما يقتضيه الصدق والجد واهمالنا ذلك هو الذى سبب

بعض ماوصلت اليه الحالة الحاضرة

ان نظام الاحكام الذى استنبطه اللورد كرومر لانقاذ حكومة قد دهمها الافلاس لم يكن الا نظاماً وقتياً لانه لم يكن أحد يظن مدة أعوام كثيرة ان الاحتلال يدوم الى ماشاء الله بعدما وافقنا فعلا سنة ١٨٨٧ على أنه ينتهى بعد أجل قصير ولكن التدابير المؤقتة والوسائل التى اتخذت فى ساعتها لسد الحاجة الماسة ثبتت ورسخت شيئاً فشيئاً حتى صارت نظامات مقررة وجعل العنصر الاقوى بين العناصر الادارية يزيد قوة وتفوقاً وينال من السلطة ويتحمل من المسؤولية مالم يكن مقصوداً فى الاصل ويقصر خدمة العنصر المصرى على الوظائف الثانوية فى الحكومة . ان السياسة التي كانت متبعة فى أوائل عهد الاحتلال كانت تقوم باستخدام عدد محدود من الموظفين البريطانيين المنتقين بمزيد العناية ليشيروا وليساعدوا وخصوصاً فى دوائر المالية والرى ثم أضيف اليهم على مر الايام مستشار قضائى ومستشار للمعارف وبعدهما مستشار للداخلية وجماعة من المفتشين للاقاليم فلما كان عدد هؤلاء الموظفين محصوراً ضمن دائرة محدودة وكان لا يوظف منهم الا الاكفاء المجربون كان اشتراكهم فى الاحكام محتملا ومقبولا بل كان المصريون ينظرون اليهم بالتجلة والاكرام . ولما زادت ايرادات مصر وسع نطاق الوظائف فى حكومتها كثيراً فاقتضى

هذا التوسيع زيادة عددمن يوظف فيها من المساعدين والخبيرين الاجانب فلطول زمان الاحتلال زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مطردة وأغفل المبدأ القاضي بأن يكون غرض الادارة تدريب المصريين واعدادهم لتدبير شؤونهم بانفسهم . نعم ان الوزراء المصريين أخذوا في السنين الاخيرة يوسعون دائرة عملهم ويزيدون اهتمامهم بشؤون وزاراتهم عما كانوا يفعلون في أوائل أيام الاحتلال حين كان أكثرهم يكتفي بفخر منصبه ولكن زاد عمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح الذين أكثرهم ليسوا مصريين استقلالا عن مجلس الوزراء فجعل الاستياء ينمو ويزيد من عدد الوظائف التى احتكرها البريطانيون ولحظ الناس زيادته هذه قبل وقوع الحرب بزمان طويل ورأى المصريون الذين طال اختيارهم لوظائف الحكومة واتصفوا بالكفاءة أنه قد قضى على ترقيتهم الى أسمى الوظائف فى حكومتهم بعد النظام القاضي بأن المنصب الذى يتقلده موظف غير مصرى لا يتقلده مصرى اذا خلا بل يتقلده غير مصرى على الدوام

واستاء الناس فى مصر استياء خصوصياً حين وصول اللجنة من زيادة عدد البريطانيين حديثاً فى خدمة الحكومة فهذه الزيادة وان كان ماشاع عنها لا يخلو من مبالغة عظيمة لعدم صحة العلم بحقيقتها كانت زيادة محسوسة وشملت وظائف قليلة من

الوظائف الصغيرة التى كان أهالى البلاد يستخدمون فيها الى ذلك الحين ومما يذكر هنا أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالى مائة فى أوائل سني الاحتلال فبلغ حوالى ١٦٠٠ فى هذه الايام (وفئات) رواتبهم تختلف عن فئات رواتب المصريين فزيادة فئاتهم وان كان لها مسوغ بالنظر الى ظروفهم الخصوصية جعلت على أسهل سبيل سبباً للتظلم والشكوى

ومما زاد القلق فى مصر بلا ريب كيفية المعيشة فى مصر فقد كان البريطانيون يزيدون اعتزالا وابتعاداً عن معاشرة المصريين كلما زادوا عدداً فى مصر حتى أصبح الحى الذى يقيمون فيه بالجزيرة حياً قائماً بنفسه شبه محلة من محلات الجنود البريطانية فى بلاد الهند مستكملة العدة اللازمة لعشرتها وألعابها ورياضتها البدنية فزاد طيب العيش بذلك للبريطانيين ولكنهم خرجوا به عن حظيرة الهيأة الاجتماعية المصرية وانحصروا فى بقعة خاصة بهم وبات المصريون فى عزلة عنهم . ونحن لا نجهل الصعوبات التى تحول من الجانبين دون حرية الصلات الخالية من التكلف والمؤاخذة بين الرجال والنساء من أقوام مختلفة الاجناس والعادات ولكننا اذا طرحنا كل ما يجب طرحه من حسابنا لهذه الاعتبارات وأشباهها فالباقي بعد ذلك يقضى علينا بأن نقول ان اقتصار البريطانيين على معاشرة بعضهم بعضاً واعتزالهم لسواهم الاعتزال

الذى ازداد خصوصاً فى الاعوام الاخيرة كان سبباً فى البعد بينهم وبين المصريين وجعل احتلال الاجنبي أثقل على الطبع مما ينبغى أن يكون

على اننا لحظنا بسرور حسن علاقات الحب والوداد بين كثيرين من الذين نزلوا مصر منذ زمان طويل وقليلين من كبار الموظفين ونسائهم وبين جيرانهم المصريين ورأينا الادلة الكثيرة على عظم قيمة هذه الصداقة فى الايام العصيبة وزمان الشدة اخيراً ونحن على يقين أنه اذا زيدت علاقات الصداقة هذه بين الجيران ووثقت عراها زادت الفائدة من زيادتها وتقويتها. وعلى البريطانيين الذين ينزلون مصر والذين يزورونها أيضاً أن يحسنوا معرفة سلوك الناس فيها واصطلاحاتهم وعاداتهم وأن يراعوها ويحترموها ويخلق بهم وخصوصاً بالزوار منهم أن يعلموا أن عدم مراعاة الذوق السليم فى أمور ولو كانت طفيفة تافهة بذاتها قد يؤدى الى عواقب وخيمة لا نسبة بينه وبينها فى جسامتها . فليتوخ النزلاء والزوار البريطانيون اجمالا ازالة الحواجز الموجودة لا ايجاد حواجز جديدة وليمازجوا المصريين فى معيشتهم على قدر الامكان وليتعلموا الكفاية من لغتهم حتى تتيسر لهم معاشرتهم وحتى يجدوا اللذة والتبسط فيها وليجتنبوا الاسباب الجزئية التى تسوؤهم لانها اذا توالت كانت وخيمة العاقبة

هذا ولسنا نرى من الجهة الاخرى مسوغاً لانتقاد سمعناه كثيراً وهو أن الموظفين البريطانيين انحطوا فى الكفاءة والاوصاف . ففي مصر اليوم موظفون بريطانيون كثيرون بالغون شأواً بعيداً فى الكفاءة والمقدرة كما كان بها فى ما مضى رجال فائقون فى مقدرتهم وآخرون معتدلون فيها ولكن قوة الانتقاد زادت فى المصريين كثيراً بتقدمهم وباتصالهم بالبلدان الاخرى فصاروا يتطلبون من المقدرة والكفاءة أكثر مما كان يتطلبه أسلافهم

وأيضاً بعد ما اعتزل اللورد كرومر منصبه بمصر سنة ١٩٠٧ توالى على مصر لا أقل من خمسة وكلاء بريطانيين ومعتمدين سامين حتى جعلت مصر تشعر كأنها حقل من حقول التجارب فتأتى عن هذه التغييرات المتكررة التى قضت بها ظروف الحال ان الموظفين البريطانيين الثابتين زادوا استقلالا وهؤلاء كانوا يهتمون باصلاح احوال الدواوين والمصالح واجادة اعمالها اكثر من مراعاة المسائل السياسية واما المصريون الذين كانوا يراقبون مجرى الامور فكانوا يعدون ذلك دليلا على عدم التثبت فى الامور وعدم الثبات فيها

ومن أسباب الاستياء العام أيضاً عدم النجاح فى سياسة التعليم كما هو ظاهر جلياً فأدى ذلك الى تخريج عدد دائم الازدياد

ولا حاجة اليه من طلاب الوظائف الحاملين شهادات الامتحان والخالين من تأثير التهذيب الحقيقى . ففي بادئ الامر كانت الحال تقتضي تعليم عدد من الشبان تعليما يمكنهم من القيام بمقتضيات وظائف الحكومة الكتابية التى كان معظم الموظفين فيها اذ ذاك من غير المصريين وكذلك اعداد الطلبة لدخول المدارس العليا التى تدرس الطب والحقوق والهندسة ولكن يظهر هنا أيضاً ان الحال بقيت الى عهد قريب بلا سعى يذكر فى تنقيح نظام وضع فى ظروف استثنائية وبلا التفات الى كون الاحوال المتغيرة تقتضى اتباع طرق جديدة فالتعليم والتهذيب الذى اقبل الناس عليه اقبالا حقيقياً وجعلوا يلحون فى طلبه لا يزال قاصراً جداً والسواد الاعظم من الاهالي لا يزال أمياً وليس ذلك فقط بل لا يزال بلا تربية اجتماعية أو أدبية أيضاً . والناس انما يجدون التهذيب الصحيح بمعناه الاسمى فى المعاهد الدينية والخيرية التي يشرف على اكثرها أناس فرنسيون أو أمريكيون أو فى كلية فيكتوريا البديعة التي أنشأها نزلاء الاسكندرية البريطانيون . ولكن مع كل هذه الانتقادات التي ينتقد بها على المعارف المصرية لا بد لنا من التسليم بأن مستوى التعليم ارتقى كثيراً عما كان عليه فى اوائل عهد الاحتلال وان عدد الذين يهتمون بالمسائل العمومية بفهم وذكاء ازداد اليوم كثيراً

هذا والدعوة الوطنية قائمة على ساق وقدم فى مصر منذ زمان طويل ولو نشأ الروح القومى فى الصدور مقرونا بالعقل والاعتدال لقوبل بالميل اليه والعطف عليه والاهتمام به وقد كان المرحوم اللورد كرومر يؤمل ان يوجهه جهة الخير والنفع ولكن المناظرات السياسية التي كانت لسوء الحظ بين الدول الغربية حولته من بادئ الامر حتى صبغته بصبغة المضادة للبريطانيين وكان الخديوى السابق تارة يؤيد أنصار الدعوة الوطنية ويشدد عزائمهم وتارة يخذلهم ويقاومهم طبقاً لغاياته الشخصية . وكثر عديدهم بانضمام أعضاء اليهم من موظفى الحكومة الناقمين المستائين الذين يعدون وجود البريطانيين حائلا بينهم وبين الترقي والذين ضعفت عزائمهم من وجود نظام للانتقاء للوظائف يمكن ذوي الوجاهة والنافذى الكلمة فى تفضيل أقاربهم واتباعهم وتقديمهم على غيرهم فى وظائف الحكومة . ثم ان ازدياد عدد التلامذة الذين ينتظرون الاستخدام فى الحكومة جزاء التضحيات التي كثيراً مايضحونها حقيقة فى سبيل الاستعداد لتلك الخدمة والذين يرون ان مزاحمة الاجنبي لهم على الوظائف تقلل من امكان حصولهم عليها صيرهم آلات معدة لنشر تلك الدعوة فى الاقاليم

ونقول أخيراً ان هناك أمراً دائم الوجود وكامن فى النفوس وهو عدم اصطبار المسلم على حكم المسيحى فوجود المسلم فى

مركز سياسي تحت مركز المسيحى مناف لروح الاسلام والشعور الذى يصدر عن هذا الروح يدوم طويلا في الصدور بعدما تخف حرارة الشعور الدينى نفسه أو تخمد تماماً فى الصدور . ولا ريب أن وجود الشعور المذكور أثر تأثيراً استخدمه العنصر الدينى فى البلاد لتحريض الناس على اسم (الحماية) بعد ما فسروها بانها تفيد خضوع الحاكم المسلم وحكومته الاسلامية لملك مسيحى خضوعاً دائماً . ولا يخفى ان فى الشرق غيرة وطنية على الدين أشد وامكن من الغيرة الوطنية على الوطن وعلى تقاليد اهله

ثانياً — فى اثناء الحرب

هذه هى العوامل التى كانت قد عملت مدة طويلة لما دخلت تركيا — كرسى الخلافة — الحرب سنة ١٩١٤ ضد الدولة المحتلة ووعد عمال المانيا جهرة بتحرير مصر من السيطرة البريطانية بعد انتصارهم الاخير الذى كانوا واثقين به كل الثقة ففى هذه الاحوال وبسبب روح العداء المستحكم الذى ما زال يتجسم ضد الدولة المحتلة مدة سنين اشير على القائد العام — ونعم الاشارة — باعلان حالة الحرب مع تركيا ليعلم الناس ان بريطانيا العظمى أخذت على نفسها « ان تحمل وحدها حمل الحرب الحاضرة من غير ان تدعوا الامة المصرية الى مساعدتها فيها » على انه من العدل والانصاف

ان يسطر هنا انه مهما تكن الاماني والآمال التى حركتها الحرب فى صدور فئة من المصريين فان الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التى أقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضى والخدم التي قام بها فيلق العمال المصرى كانت خدما لا تثمن ولاغنى عنها للحملة على فلسطين وان حكومة السلطان ايدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حبي . والدلائل على ذلك كثيرة منها تنازلها عن ثلاثة ملايين جنيه انكليزية من حساب الامانات والعهد التي كانت قد سلفتها وكان يحق لها المطالبة بها

الى هنا بحثنا فقط فى أسباب الاضطراب فى القاهرة وغيرها من البنادر الكبرى فى المدة السابقة للاضطرابات التى حدثت فى مارس سنة ١٩١٩ بقي علينا ان نبحث فى الاسباب التي أثرت فى الفلاحين فجعلتهم يتأثرون بتحريض أنصار الدعوة الوطنية وأقوالهم

ظهرت آثار القلق على الفئات المتعلمة فى مصر قبل أزمة سنة ١٩١٩ بزمان طويل كما ابنا فى ماتقدم ولكن انتشارها حتى وصلت الى الفلاحين وحملتهم على ارتكاب الفظائع وهم الطبقة التي جنت منافع عظيمة من الاحتلال البريطانى أمر يحتاج الى الايضاح

فأولا نقول ان الاضطراب بين الفلاحين أضيق نطاقاً مما كان يظن والاضطرابات انحصرت فى جوار البنادر الكبرى والبلاد المحاذية لخطوط المواصلات وأما القرى البعيدة التى لا يصل اليها المحرضون

وأهل الدعوة بسهولة فلم يبد فيها صغار الفلاحين ميلا كثيراً الى الاشتراك فى حركة كهذه ثم ان الاماكن التى وقعت الاضطرابات فيها وقع التعدى فيها على سكك الحديد بوجه الاجمال وهناك مايحمل على الاعتقاد أن مهاجمة سكة الحديد كانت اتباعاً لخطة قديمة سابقة كان يقصد بها التمهيد لهجوم المانى عثمانى على القنال ويؤيد هذا الهجوم ثورة تحدث فى مصر . وهذا يعلل بعض الدلائل التى تدل على اشتراك واتحاد فى العمل فى اضطرابات مارس سنة ١٩١٩

وهناك مايدل ايضاً على أن التحكم فى أسعار القطن زاد استياء الناس لان هذا التحكم يحرم الزراع مزية المزاحمة فى الاسواق الاجنبية مع كون ايجار اطيانه على ازدياد . ولكن هناك عوامل جرتها الحرب وكانت أدعى الى زيادة جفائه ونفوره وهى (١) التجنيد لفيلق العمال والهجانة المصري و (٢) مصادرة الحيوانات الاهلية و (٣) مصادرة الحبوب و (٤) جمع الاموال للصليب الاحمر . فكان استهجان الناس لطريقة تنفيذ هذه العوامل اكثر من العوامل نفسها

أما العامل الاول فقد دلت الدلائل على ان الانفار كانوا بعد تجنيدهم يرضون بشروط التجنيد وان الرواتب التى كانوا يأخذونها نفعت الفقراء نفعاً عظيما ولكن يظهر أن المستشفيات التى كانوا يمرضون فيها لم تكن على مايرام وانه كان بين ضباطهم كثيرون

يجهلون لغتهم ولا خبرة لهم بمعاملتهم على أن قبولهم للانتظام فى سلك فيلقهم المرة بعد المرة وعدم اشتراك الذين كانوا فى الخدمة منهم فى حوادث مارس سنة ١٩١٩ يدلان على أن تظلمهم من الخدمة لم يكن شيئاً يذكر . وكانت التدابير تسير طبق المرام مادام الذين ينتظمون فى فيلق العمال يجندون من المتطوعين. نعم ان البعض تظلموا من اطالة مدة خدمتهم الى مابعد التاريخ الذى تعاقدوا عليه وذلك بعد ماتولت سلطة عسكرية أمر التجنيد ولكن تظلمهم لم يبدأ الا بعد ماثبت أن نظام التطوع لايفي بتقديم العدد الكافى من المجندين فاضطر الامر اذ ذاك الى الضغط الادارى للحصول عليهم . ولما كان المصريون قد أعلنوا فى أول الحرب مع تركيا بانهم لايطلبون للاشتراك فيها بقى التطوع اسما لافعلا وعهد الى عمد البلاد الذين هم موظفون اداريون فى الاقاليم بلا راتب فى التجنيد بلا مراقبة من الموظفين الانكليز الذين أخذ اكثرهم للعمل فى جهات أخرى فلجأ العمد الى اكراه الناس وارغامهم على التجنيد ولاريب فى أن بعض العمد الخربى الذمة اغتنموا تلك الفرصة لسوق أعدائهم الى الخدمة وتركوا أصدقاءهم وشأنهم وأخذوا الرشوة لاعفاء من يدفعها لهم من الخدمة وقبلوا البدل وفى بعض الاحوال اتخذت تدابير تشبه تدابير عصبة الصحف وكان الذين يتخذونها يحتجون بان البريطانيين يضطرونهم الى اتخاذها

وقد اختلف الناس فى مقدار هذه المظالم والمساوئ ولكنها على كل حال كانت من الكثرة بحيث ساءت الناس جداً فى بعض الجهات ويسرت للمحرض السياسى انتهاز الفرص لقضاء ما ربه

وأما العامل الثانى أى مصادرة الحيوانات الاهلية فيقال فيه ان الفلاح تضايق كثيراً من أخذ دوابه التى هى واسطة النقل عنده ولكن يظهر ان أثمانها كانت تدفع اليه عند أخذها منه وكانت أثماناً حسنة . غير أن الاثمان التي كانت تطلب منه بعد الحرب لشراء الدواب التى باعها كانت أعلى من الاثمان الاولى بكثير . فالفلاحون يكرهون أخذ دوابهم منهم طبعاً ولكن يظهر أن ذلك لم يكن سبباً كبيراً لتظلمهم علماً بانه لابد منه فى زمن الحرب ومهما يكن من ذلك فمصادرة الحيوانات ليست مما يزيد رضاءهم عن الذين كانوا السبب فيها .

وأما العامل الثالث وهو مصادرة الحبوب فقد كان سبباً أعظم مما تقدم فى السخط والاستياء لان أسعارها ارتفعت بسبب طلب الجيش لها وكانت اسعارها فى الاسواق أعلى بكثير من الاسعار التي تدفع بها حين المصادرة وقد فرض على كل مركز تقديم مقدار معين من الحبوب نيط جمعه بالموظفين المحليين فربحوا بذلك أرباحاً كبيرة . فان العمد جمعوا مقادير أعظم مما طلب منهم جمعه وباعوا الباقي باسعار السوق العالية والاهالي الذين لم يكن

عندهم حبوب اضطروا أن يشتروا المطلوب منهم باسعار السوق العالية ويقدموه باسعار المصادرة الواطئة . وكانت طريقة مراجعة الحساب والدفع بطيئة وثبت بالبينة أن الموظفين فى المديريات أبقوا أموال الدفع فى أيديهم مدداً طويلة وان كثيرين من العمد والمشايخ الذين عهد اليهم فى توزيع الاموال اختلسوا قسما منها فكان الموظفون المحليون هم المسئولين فى الاكثر عن هذه المنكرات ولكنها نسبت الى الانجليز ولم يكن الانجليز قادرين على مراقبتها بسبب الاحوال غير العادية حينئذ

وأما العامل الرابع وهو جمع الاموال للصليب الاحمر فقد تولاه المأمورون والعمد المصريون . وكان المقصود جمع هذه الاموال بالتبرع ولكنه كثيراً ماتحول الى الغصب والاكراه على يد موظفين يطلبون أن يكون لهم فضل واستحقاق بجمع الاموال التى جمعت من مراكزهم . شاع فى البلاد أن جزءاً فقط من المال المجموع بلغ المصدر الذى جمع له . فمالا يختلف فيه والحالة هذه ما اذا كان من اصالة الرأى ومراعاة مقتضى الحال فى أيام كان فيها فريق من الناس يشيد بذكر الصليب وفريق بذكر الهلال أن يعمل فى مصر شىء اكثر من فتح اكتتاب لمساعدة الجرحى فكان كثيرون من أغنياء المصريين والاجانب المقيمين فى مصر يقبلون على الاكتتاب بلا ريب وأما تفويض جمع المال الى موظفين محليين

من المصريين فكان من شأنه فتح باب للمنكرات والمساوئ المؤدية الى زيادة التشديد على الفقراء الذين كرهوا الحرب جداً لاسباب اخرى كثيرة هذا ومما يقتضى ذكره أن لجنتي الصليب الاحمر الانجليزى وفرسان مار يوحنا عينتا بعد الحرب ١٠٠ الف جنيه انجليزى لاعانة الذين نكبوا فى الحرب من فيلق العمال المصريين وعائلاتهم

وزد على هذه الظلامات الخصوصية التى ذكرت أن أسعار الاشياء ارتفعت فى مصر ارتفاعاً متوالياً لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالحنطة والثياب والوقود فثقلت وطأتها على الفقراء ولا سيما أن أجورهم لم تكن تكفي للنفقة التى يقتضيها غلاء المعيشة مع انهم كانوا يرون عدداً من مواطنيهم ومن الاجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة فعائلة من أربع أنفس رجل وزوجته وطفلين لم تكن تستطيع فى أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من الطعام الا بثمن يفوق متوسط الاجرة كثيراً حينئذ

فهذه العوامل المختلفة أفضت فى آخر سنة ١٩١٨ الى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين وأضاعت بعض الثقة التى كانت عندهم بمزايا الادارة البريطانية فأعد ذلك النفوس لقبول تحريض المحرضين وكانت اذ ذاك قد مضت مدة طويلة لم ير الفلاح فيها موظفاً انكليزياً ولم يتوسط انكليزى لحمايته من المطالب الجائرة التى كانت

تطلب منـه وكان قد اعتاد أن يرى المفتش الانكليزى يمر فى غيطانه راكباً جواده ويقف هنا وهناك ليسمع شكاوى صغار الفلاحين فغاب هـذا المنظر عنه أو كاد حتى فى الايام السابقة للحرب ولم يعد يرى سوى السيارات تنقل الموظفين على عجل من من مركز ادارى الى آخر فغياب المفتش عنه سهل عليه تصديق الاشاعات التي شاعت عن قرب رحيل الانكليز وتقسيم البلاد على الفلاحين وترك المياه مباحة لهم يأخذون منها ماشاؤا بلا ممانعة والغاء الضرائب عنهم . وهناك ايضاً مايحمل على الاعتقاد أن بعض المحرضين الذين لاخلاق لهم روجوا الاشاعات الوهمية الكاذبة عن تعدى الجنود الانكليزية على أعراض النساء المصريات وهجومهم على القرى يعيثون فيها قتلا وفساداً فهاج ذلك روح السخط والانتقام الذى أفضى الى قتل بعض الجنود الانكليز قتلا شنيعاً فى ديروط . أما تلك الاشاعات فليس ثم دليل على أن زعماء الحزب الوطنى هم الذين أوحوا بها

فقدت مصر بوفاة السلطان حسين سنة ١٩١٩ حاكما مقتدراً وكريم الاخلاق يعرف أهل وطنه حق المعرفة . وكان قد قبل أن يكون سلطان مصر الاول مع علمه بثقل أعباء هذا المنصب واشترك بشجاعة واخلاص فى تحمل المشقات التي يقتضيها تدبير أمور بلاد اسلامية تحتلها دولة مسيحية محاربة لسلطان هو خليفة المسلمين

وعاش حتى تغلب على نفور الناس منه بسبب حلوله محل ابن أخيه وحاز احترامهم واكرامهم له على اختلاف طبقاتهم. أما خلفه الذى تعلم وتهذب فى ايطاليا فوجد نفسه من بادئ الامر فى مركز أضعف كثيراً من مركز سلفه فى عيون شعبه ولم يكن له عليهم يد إذ ذاك فمها قصد وسعى وجدّ لم يكن يستطيع سد السيل الذى كان يطفو ويتعالى ضد الانكليز

ثالثاً — بعد الحرب

حاولنا فيما تقدم وصف حالة مصر الداخلية الى آخر الحرب فسهل الآن علينا أن ندرك كيف ان المبادئ التى جاهر بها الرئيس ولسن ووافق الحلفاء عليها أثرت تأثيراً سريعاً قاطعاً فى الرأى المصرى. فقد ظهر أن قبول الدول لفكرة تعيين الامم مصيرها جاء مصدقاً لعواطف كانت تختمر فى صدور الطبقات المتعلمة منذ زمان طويل

فالذين كانوا ينتظرون فى مصر نصراً المانياً عثمانياً ويرحبون به فيما مضى وجدوا الآن فرصة سانحة لتغيير موقفهم فقاموا يدعون أن مصر بمساعدتها الحلفاء أدبياً ومادياً على نيل النصر كانت هي نفسها آلة فعالة فى خلع البقية الباقية من النير العثمانى. والمعتدلون فى مصر قاموا يقولون ان الوقت قد حان للمطالبة

بحكم ذاتي طبقاً لما صرح به الساســة البريطانيون مراراً من أن تداخلنا فى مصر وقتي وشعر الناس شعوراً صادقاً بان سلوك البلاد عامة فى الحرب ومعاونة السلطان ووزرائه والبذل الكثير الذى دعيت الامة اليه فلبته تعطيهم حقاً فى مراعاة بريطانيا العظمى لهم مراعاة خصوصية حتى أن رشدى باشا كبير الوزراء كان قد فتح فى آخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية

ونشطت هذه الحركة واشـتدت عزيمة أهلها بنشر التصريح الانكليزى الفرنسوى فى أوائل نوفمبر سـنة ١٩١٨ عن سورية والعراق فقد جاء فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التى أنقذت من الظلم العثمانى تحريراً تاماً وأن تنشىء لهم حكومات وطنية تستمد سلطتها من السنن التي يسنونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم فأبان المعتمد السامى حينئذ (السر ريجنلد ونجت) ان هذه السياسة سيكون لها صدى فى مصر . وزد على هذا ان المصريين كانوا قد شاهدوا قبل ذلك بقليل انشاء مملكة مستقلة فى بلاد العرب التي لا يزالون يعدونها متأخرة بمراحل فى الحضارة والارتقاء عن بلادهم التى تضارع بلاد الغربيين بعض المضارعة

وبينما كان الناس يتحدثون بهذه الامور فى كل مكان ثار ثائر

الرأي العام أثر إذاعة مذكرة سرية أولت بأنها تنكر على مصر مزايا الحكم الذاتى الذى يراد منحه لامم دون الامة المصرية ارتقاء . وذلك أن لجنة خصوصية كانت قد عينت فى أوائل سنة ١٩١٨ للبحث فى الاصلاح الدستورى فطلبت من السر وليم برونيات نائب المستشار المالى ان يضع مذكرة تكون قاعدة لمناقشاتها وان يفحص على الخصوص مبدأ منح النزلاء الاجانب قسطاً فى تشريع البلاد لعل ذلك يغرى الدول بالتنازل عما يحق لها بموجب الامتيازات الاجنبية من المفاوضة في كثير من التشريع فلما قدمت مذكرة السر وليم برونيات الى رئيس الوزارة فى أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ ساءته كثيراً ثم ذاعت واشتهرت مع أن المقصود كان جعلها قاعدة لمناقشات سرية فقامت القيامة وعلا الاحتجاج على مشروع فسر بانه يمنح الجمعية التشريعية سلطة استشارية فقط ويعهد فى السلطة التشريعية كلها الى مجلس ثان (مجلس شيوخ) تكون فيه الاكثرية من الاعضاء الذين تعينهم الحكومة وبعض الاعضاء الاجانب المنتخبين

وفى الوقت الذي عينت فيه اللجنة المذكورة آنفاً كانت لجنة أخرى تدرس مسألة الاصلاحات القضائية اللازمة فيما اذا ألغيت الامتيازات الاجنبية وقد قضت فى ذلك أشهراً كثيرة ولم تصدر تقريراً ولكن شاع انها تنوى استبدال المحاكم المختلطة بمحاكم

جديدة تكون لغتها الانكليزية ويكون القانون الانكليزى هو المعمول به فيها . وفى ذلك ما فيه من الغبن والحيف على المحامين من أبناء البلاد وشل أيدى المحامين الاجانب الذين يترافعون بالفرنسوية وكان من شأن هذه الاشاعة أنها زادت معاداة المحامين لتوسيع المراقبة الانكليزية

وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زغلول باشا وزعيمان آخران من زعماء الفريق المتقدم في الحركة الوطنية المعتمد البريطانى السامى وأعربوا له عن رغبتهم فى السفر الى لندن لعرض بيان « بالاستقلال الذاتى التام » لمصر وعرض رشدى باشا فى الوقت عينه أن يسافر هو وعدلى باشا يكن وزير المعارف الى لندن للمناقشة فى شؤون مصر وقال أن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة وكانت حجة هذين الوزيرين أن مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسمياً وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريف وتحديد . فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانيــة حقوق معلومة وهما يريدان أن يعلما ما هى حقوقها على بريطانيا العظمى تحت حمايتها

فابلغ السر ريجنلد ونجت وزارة الخارجية مطالبهما فجاءه الجواب بأن « لا فائدة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالمجىء الى لندن » وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة الآن . وأبان وزير الخارجية البريطانية السبب فى ذلك وهو أنه سيغيب هو وزملاؤه عن لندن

بسبب مؤتمر الصلح ولذلك « لا يستطيعون أن يعطوا الوقت الكافى والعناية الواجبة لمسائل الاصلاح الداخلى المصرى » وعليه طلب من الوزيرين « أن يؤجلا زيارتهما » ففهم رشدى باشا المعتمد السابق أنه يعد رفض حكومة جلالة الملك لسماع أقواله حالا تفسيراً لمعنى الحماية لا يوافق عليه ولذلك قدم استعفاءه . ولا ريب انه كانت هناك موانع واضحة تمنع من البحث مع الوزراء المصريين فى مسائل كهذه حين كان الضعف السياسى شديداً وكان مؤتمر الصلح يوشك أن يفتتح ولكن يظهر أنهم لم يدركوا فى تلك الساعة الحرجة وجوب البحث فى المسألة المصرية حالا مع أن المعتمد السامى ألح عليهم فى مقابلة الوزيرين فلم يدخروا وسعاً فى إقناع رشدى باشا باسترجاع استعفائه وضربوا موعداً لمقابلة الوزيرين ولكن مركز أنصار الحركة الوطنية كان قد قوى واعتز فى مصر حتى أن الوزيرين اشترطا فى سفرهما أن يسمح لزغلول باشا ورفاقه بالسفر مثلهما ولما لم يروا من الموافق السماح بذلك أصر الوزيران على الاستعفاء فطلب المعتمد السامى الى انكلترا لاستطلاع رأيه فى الحالة

وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدلين انضموا الى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية ونهض هؤلاء يطالبون بسياسة أبعد مدى وحمل عمالهم حملة شديدة على الانكليز فى طول البلاد

وعرضها حيث لم يبق الا قليلون من الموظفين البريطانيين بسبب الحرب .

و بينما كان البحث دائراً على سفر الوزيرين المصريين الى لندن فى أوائل سنة ١٩١٩ ارسلت مذكرة الى وكلاء الدول فى مصر بتأليف وفد من اثنى عشر عضواً تحت رئاسة زغلول باشا وغرضه عرض أماني مصر المشروعة على الدول الاخرى وكان معظم أعضاء الوفد أعضاء لجنة وطنية تألفت فى آخر السنة السالفة من أربعة عشر عضواً



وفي الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة الى السلطان أولها الجمهور بان الغرض منها محاولة ارهاب عظمته ومنعه من تأليف وزارة جديدة فعد ذلك تحدياً لا يمكن السكوت عنه فقر رأي السر ملن شيتهام القائم باعمال المعتمد السامى بعدموافقة الحكومة البريطانية على ابعاد زغلول باشا وثلاثة من أشد أنصاره الى مالطه فافضى ذلك الى تجدد التحريض والاحتجاج وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الانجليز أوجبت مداخلة الجنود على عجل . وجاءت أنباء الاقاليم بحدوث مثل هذه الفتن وفى ١٢ مارس حدثت فتنة فى طنطا فاخمدها الجنود بعد سفك دم . ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد انتشرت فى معظم مديريات الوجه البحرى وعم فيها الهجوم على المواصلات

لقطعها ووردت الانباء من أماكن كثيرة بالسلب والنهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين . وفى ١٦ منه قطعت سكة الحديد والاسلاك التلغرافية فى القاهرة وبين الوجهين البحرى والقبلى . ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة . وقد قطعت المواصلات تماماً بين القاهرة والوجه القبلى والاجانب المقيمين فيه وبلغ تعصب الثوار أشده ذلك اليوم بقتل ضابطين بريطانيين وخمسة من غير الضباط فى ديروط ومفتش انكليزى فى مصلحة السجون وهو راكب القطر بين مصر وأسيوط والمنيا ولكن عادت الحالة فهدأت فى ٢٦ مارس من الوجهة العسكرية المحضة . فاعيدت المواصلات بخط سكة الحديد الأكبر والتلغراف ورتبت الجنود اللازمة لحراستها ووجهت القوات العسكرية فى جهات مختلفة لحفظ النظام فى الاماكن التى اشتدت الثورة فيها والقبض على الذين ارتكبوا الفظائع ومحاكمتهم واعادة هيبة الحكومة اليها وأنقذت الاماكن النائية فى الوجه القبلى فزال بذلك الدور الاول من الاضطرابات وكان أشد الادوار خطراً

وعليه لم يمض على ابعاد زغلول باشا وشركائه اسبوع حتى قامت حركة على الانكليز بل على الاوربيين عموماً وبلغت حداً تخشى عواقبه . وكانت حركة وطنية تؤيدها اميال جميع الطبقات

والمذاهب فى الامة المصرية وفى جملتهم الاقباط وظهرت بين أشد عناصرها تعصباً بمظهر تخريب الاملاك والمواصلات تخريباً منظما والاستهانة بالنفوس استهانة متزايدة ولا ريب ان الوفد مسؤول عن تنظيم المظاهرات الاصلية التي نشأت الحركة عنها ولكن أعضاءه الذين يفوقون سواهم فى المسؤولية هالهم تفاقم الخطب حتى خرج زمام الحالة من أيديهم وانتقل الى أيدى المتطرفين غير المسؤولين تؤيدهم بعض العناصر الاجنبية من المتشردين

وكان اللورد اللنبي القائد العام فى مصر قد سافر لينضم الى مؤتمر الصلح فى باريس فى ١٣ مارس فعاد الى القاهرة فى ٢٥ منه وكان قد عين معتمداً سامياً خاصاً مدة غياب السر ريجنلد ونجت فى انكلترا وصدرت اليه التعليمات «باعادة القانون والنظام وبادارة الامور بجميع المسائل على ما يقتضيه بقاء حماية الملك قائمة على قاعدة ثابتة عادلة» وقد أفضت التدابير العسكرية التى اتخذت الى تهدئة الاحوال ظاهراً ولكن الشعور بعداوة الانكليز لم يخف الا قليلا وتحول بالاكثر ضد العنصر العسكرى الذى اشاعوا الاخبار الكاذبة عن سلوكه فى قمع الفتنة وظل المحامون والطلبة معتصبين وغاب كثيرون من الموظفين عن مكاتبهم

ودعا المعتمد السامي الخاص اليه نفراً من الاعيان وخاطبهم بلهجة سلمية ولكن ذلك لم يحل دون الاضراب العام من ١٢

ابريل الى ٢٦ منه غير أن اللورد اللنبي سمح بسفر المصريين الذين يريدون السفر الى انكلترا وبعود زغلول باشا ورفاقه الثلاثة من مالطه جرياً على سياسته السلمية وبموافقة حكومة جلالة الملك وبذلك انعكست السياسة التى اتبعت قبل مرور شهر على إبعادهم وأصبح زعماء الحركة أحراراً يذهبون الى انكلترا أو الى غيرها لتجديد التحريض والتهييج

هذا بالاختصار حديث سير الاحوال فى الاربعة الاشهر الاولى من سنة ١٩١٩ وقد اتضح بعد حدوث ما حدث أنه كان يجب تنشيط الوزيرين المصريين للمجيء الى لندن لما طلبا ذلك ودلت النتيجة على أن مشورة السر رجنلد ونجت فى هذه المسألة كانت عين الصواب وفى رأينا أنه كان يحسن صنعاً لو زاد إلحاحاً فى وجوب اتباع مشورته . وبعد هذا الخطأ الذى ارتكب فى بادئ الامر جرت الحوادث فى مصر بأسرع مما أدركت الحكومة فانها لم تقدر نتائج ابعاد الزعماء حق قدرها . ولما ألغى الامر بابعادهم بعد حدوث اضطرابات شديدة تبادر الى ذهن الناس طبعاً أن السياسة البريطانية سياسة تردد وانها تتقلب تقلباً سريعاً تحت تأثير الاغراء والتحريض ثم اقتضى الامر فى المرحلة الثانية معاقبة الذين قتلوا الضباط الانكليز وارتكبوا فظائع أخرى مدة الفتنة وهذا العقاب أطال عهد السخط طبعا وان يكن قد أنفذ بالاعتدال

بوجه الاجمال . وحاولت الحكومة تطييب خواطر المصريين باحالة كثير من القضايا الى المحاكم العادية بعد ما نظرت المحاكم العسكرية فى القضايا المستعجلة جداً ولكن رأى أنصار الحركة الوطنيـة قد صلب ورسخ فنتج عن ذلك أن الناس لم يعودوا يتقدمون للشهادة فى جميع القضايا تقريباً فأطلق سراح المتهمين فيها . وفى أثناء ذلك سافر زغلول باشا ورفاقه بعد اخلاء سبيلهم من مالطه الى باريس آملين أن يحملوا مؤتمر الصلح على سماع دعوى مصر بالاستقلال ولما أخفقوا فى ذلك وجهوا همهم للحصول على تأييد الاجنبي لقضيتهم فأوفدوا رسولا الى أميركا لاستمالة الرأى العام فى الولايات المتحدة . وجد أنصارهم فى مصر فى السعى لاتمام نظامهم وجمع أموال طائلة ونشر دعوتهم فى جوانب البلاد متذرعين الى ذلك بالقلق الصناعى الذى كان فى البلاد. فحولوا كل جهدهم للاستعانة به ولذلك تعددت حوادث الاضراب عن العمل بين كبيرة وصغيرة وأعلن فى خلال ذلك أن الحكومة البريطانية عازمة على ارسال اللجنة الخصوصية الى مصر فحكم المهيجون بأن غرض هذه اللجنة القضاء على الوطنية المصرية فجعلوا همهم تضييق دائرة عملها بمقاطعتها مقاطعة منظمة

ب　الحركة الوطنية والامانى المصرية

تقدم لنا كلام كاف لتعليل سرعة نمو الحركة الوطنية وأصعب من ذلك أن نبسط الكلام بقدر مايحتمل المقام عن ماهيتها وأغراضها الحقيقية بسطاً صحيحاً مفهوماً

قيل « ان كل مصرى يستحق أن يسمى مصرياً وطنى النزعة فى قلبه » وهذا القول انما يصدق على المتعلمين كثيراً أو قليلا وهم أقل من ١٠ فى المائة من سكان مصر الذين يبلغ عددهم ١٤ مليوناً فلا معنى لهذا القول عند اطلاقه على ٩٢ فى المائة من الاميين وخصوصاً الفلاحين الذين هم ثلثا الامة كلها . ففى المدن والبنادر يسهل تهييج الغوغاء بتلقينهم الفاظاً مستحبة رنانة تتخذ شعاراً سياسياً فيصيحون بها وهم لا يفهمون معناها . وأما الفلاحون فجمهورهم لايبالى بالسياسة من طبعه وهم لا يزالون على العهد القديم فى الفلاحة يعيشون فى اطيانهم ومنها وهم متعلقون بها تعلقاً شديداً ومع ان طرقهم وادارتهم الزراعية لاتزال على عهدها الاول وقلما يستعينون بالعلوم الزراعية فهم يخرجون بجدهم الذى لا يبارى ومعرفتهم التامة بتربية تلك الحاصلات العجيبة التي هى أس الثروة المصرية وليس لهم هم فى هذه الحياة الا هذه الحاصلات وأخذ الماء الكافى لزراعتهم من النيل فى حينه لئلا تمحل ارضهم . ولكنهم

وان كانت دائرة نظرهم فى الامور لاتزال محدودة فقد ازدادوا استقلالا واستمساكا بحقوقهم عما كانوا عليه فى عهد الاستبداد الماضى

واذا تركوا وشأنهم فلا عداوة عندهم للانكليز على انهم لايحبون الاجنبي أيا كان . واعتبارا لكونهم مسلمين غيورين لاتخلو مقابلتهم للمسيحى فى بادئ الامر من الفتور والنفور . ولكن هذه الاوهام زال معظمها منهم مع الانكليز بعداختبارهم لاستقامة الموظفين البريطانيين ولطفهم بوجه الاجمال وما أفضى اليه وجودهم من التحسن الظاهر فى أحوال الفلاحين . نعم ان أبناء العهد الجديد الذين لم يعرفوا مساوئ العهد القديم أقل شكراً لنا من آبائهم الذين كانوا يتذكرون تلك المساوئ ولا ينسونها . ولكن الفلاحين وان يكونوا أقل ضعفاً واستكانة مما كانوا فى الازمان الماضية لا يزال عندهم ما يخيفهم من طمع أصحاب الاطيان وتعنت عدد كبير من الموظفين المصريين وبلصهم لهم . وهم يشعرون أن النفوذ الانكليزى يحميهم من هذه الاخطار بعض الحماية . نعم ان حوداث الحرب المشؤومة التي أشرنا اليها آنفاً أدت الى زعزعة ثقتهم بعدلنا وحسن نيتنا زعزعة وقتية وكانت أسباباً مهيئة للحوادث الفظيعة التي حدثت ضد الانكليز فى ربيع سنة ١٩١٩ . ولكن تلك الفظائع كانت

شاذة وقصيرة الاجل . ويظهر أنه فيما خلا الجهات التى يصل اليها تحريض أهل المدن مباشرة عاد الفلاحون الى حسن الظن بالانكليز الذين يعرفونهم ويعرفون كيف يعاملونهم . وقد أثرت فينا شهادة عدد من مواطنينا الموظفين وغير الموظفين الذين يعيشون بين الفلاحين ويعاشرونهم حيث أكدوا لنا أن المرارة التى كدرت الصفاء فى السنة الماضية أو السنتين الماضيتين زالت الآن وأن الانكليز الذين أحسنوا السلوك ينزلون على الرحب والسعة فى البلاد كما كانت الحال فيما مضى

ولكن من العبث أن نؤمل أن حسن سلوك الفلاحين معنا يدوم طويلا اذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعليا من مواطنيهم على ما هى عليه من الجفاء . فقد سادت الحركة الوطنية فى مصر الآن كل ناطق وصامت واجتذبتهم اليها كلهم اما طوعاً أو كرها من أمراء العائلة السلطانية الى صبية الكتاتيب وأصحاب الاملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والادباء والصحافيين وطلبة المدارس وأخطر من هذا شأنا أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكرى ومحافظتهم على الاصول الرسمية دون مجاهرتهم بأميالهم . وقد كان سلوك الموظفين المصريين مع اللجنة سلوكا لا غبار عليه ولكن معظمهم من أشد أنصار الحركة

الوطنية فى قلوبهم ونفوذهم يتجه الى الجهة الوطنية ولا يعقل أن أميال رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية وجميع الذين يقوم بهم الرأى العام فى الامة لا يؤثر فى السواد الاعظم منها على مر الايام ولا ينكر أن هذه الملايين التى تجهل القراءة والكتابة لا تبالى بالحركة الوطنية من حيث كونها مذهبا سياسيا ولكن يسهل تعليمها ترديد الالفاظ المستحبة التى تصير شعارا لها والمتطرف لا يحاول اكتساب تأييدها إياه بالحجج السياسية المحضة كما يحاول ذلك بالطعن دائماً في كل ما هو انكليزى وبنسبة كل نكبة تصيب البلاد وكل ظلامة شخصية الى خبث الموظفين البريطانيين أو عدم كفاءتهم فهذه الحرب القائمة بتسويد كل شىء تسويدا كاذبا يدبرها كثيرون — خطباء الجوامع والطلبة الذين يعودون الى بلادهم أيام عطلة المدارس وجميع الصحف العربية الا القليل منها . والفلاح وان كان لا يقرأ بنفسه عادة يصغى الى من يقرأ له فاذا كان كل ما يقال ويكتب للتأثير فيه يوجه الى جهة واحدة فلا بد أن الاكاذيب التى تنفث كلها فيه على الدوام تسمم عقله أخيرا

نحن نحسب فى حسابنا أنه عند زيارتنا لمصر كانت الصيحة ضد الانكليز بالغة غاية الشدة وكان الفريق المتطرف يزيدها ويقويها تقوية اصطناعية لكى يؤثر فينا مع انه مامن خبير بهذه

الامور يتأثر منها حتى يخطئ فيحسب الشطط الذى ينتج عن التحريض السياسى البالغ غاية الشدة دليلا على حقيقة رأى الامة ولكن ما يستحق الاعتبار انه بينما كان كثيرون من المصريين يستهجنون شطط المتطرفين لم يحرك أحد منهم ساكنا لمنعه غير الذين تضطرهم مناصبهم الرسمية الى ذلك ونفر قليل جدا . وخشى وجوه مصر على اختلاف آرائهم الشخصية ان يظهروا بمظهر الذين لا يميلون الى الامانى الوطنية او ان يفعلوا شيئا من شأنه كبح جماح المتطرفين وردهم الى دائرة الاعتدال ولم يجرؤ احد ان يقول انه موافق على « الحماية » أو انه غير موافق على « الاستقلال التام » فكان ظاهر ذلك ان كل ذى رأى مستقل يميل الى الحركة الوطنيــة بكليته وعندنا ان ذلك سيبقى كذلك على الراجح

لا مشاحة ان الامر جلل ومن يقدره يخيل اليه لاول وهلة انه لاخيار لنا امام هذا البنيان المرصوص الا ان نقلع عن مركزنا فى مصر بالكلية او ان نحافظ عليه قوة واقتدارا رغم العداوة المتزايدة لنا فى الامة المصرية ولكننا بعد انعام النظر فى هذه هذه القضية زدنا املا بها واقتنعنا بعد الاحاديث الكثيرة الودية التى جرت بيننا وبين وجهاء المصريين الذين يمثلون أمتهم وفى جملتهم قوم يعدون من غلاة الوطنيين أنهم لا يضمرون للانكليز

من الخصومة والعداوة بقدر مايتوهم الانسان من الحملات المنكرة التى تحملها الصحف علينا . وتبين لنا ان علم الحركة الوطنيـة الصافى يخفق على اقوام متعددة الآراء مختلفة طبعا وقصدا فلا ريب فى ان هنالك قوما من انصار الحركة الوطنية يحملهم كرههم لكل مراقبة اجنبية وخصوصا لكل مراقبة بريطانية على تعدى القانون وارتكاب الجرائم والموبقات او على الميل الى من يرتكب تلك المنكرات على القليل. واغراضهم كلها تنافى الاتفاق والتفاهم بين الانكليز والمصريين وليس ذلك فقط بل انهـم مستعدون ايضا للسعى فى بلوغ تلك الاغراض بوسائل لايحللها شئ ولايسع حكومـة من الحكومات الا الضرب على ايدى الذين يجرئون الناس عمـدا على نظام من الارهاب يراد به جعل التعاون بين البريطانيين والمصريين محالا فى المستقبل . ولا ريب ان الحوادث المشؤومة التى حـدثت بمصر نفسها في السنوات الاخيرة وروح القلق والثورة الذى ساد العالم كله وكان له صدى شديد فى مصر افاد الفئة المتطرفة لانها اتخذته حنطة لمطحنتها اكسبت الحركة الوطنية مسحة من الشؤم والوبال . فلا عجب والحالة هذه اذا إعتبر كثيرون من الانكليز المقيمين بمصر واكثر منهم من انجليز انكلترا أن الحركة الوطنيـة مرادفة للعداوة الشديدة للانجليز وان الغرض منها قلب نظام الحكومة المصرية الحالى رأسا على عقب

ولكننا اقتنعنا حتى قبل مغادرتنا القاهرة أن التمسك بهذا الرأى الواسع خطأ كبير ولا يجوز أن نترك التأثير الذى علق بنفوسنا من الاضطراب الذى حدث فى الاثنى عشر شهراً الماضية يعمينا عن رؤية المعقول والمشروع من أمانى الحركة المصرية ولو فعلنا ذلك لكانت عاقبته سوق المعتدلين شيئاً فشيئاً الى أحضان المتطرفين وتحويل الخلاف الواقع لسوء الحظ بين الانجليز والمصريين والسهل التلافى الى عداوة وجفاء دائم بين الفريقين . نعم أنه يجب قمع التعدى والاخلال بالنظام والحق يقال أن التدابير التى اتخذت لذلك مدة إقامتنا بمصر كانت معتدلة وفعالة . ومما يقضى بالاسف الاضطرار الى ابقاء الاحكام العرفية فى مصر ولكن هذه الاحكام تجرى فى أيام اللورد اللنبي بأقل ما يمكن من الشدة ومن التعرض لسير القضاء المعتاد بالبلاد ولاحوال الناس فى معيشتهم اليومية . غير أن وجوب قمع التعدى والاخلال بالنظام فى الحال لا يجيز عدم التمييز بين الذين يعارضون نظام الحكومة الحالى كثيراً أو قليلا . والذين يجاهرون بالثورة والجناة الذين كانوا سبب الفتنة فى ربيع ١٩١٩ وما تلاها من ضروب التعدى بعد ذلك التاريخ فانا فى الكلام الذى جرى لنا مع الكثيرين من المجاهرين بكونهم من أهل الحركة الوطنية وقلما التقينا بمن ينكر ميله اليهم — وجدنا روحاً يختلف كل الاختلاف عن الروح

الظاهر فى تلك الفظائع والمنكرات فقد ذموا أمامنا الالتجاء الى التعدى والمجاهرة بالثورة وقالوا أن ذلك جناية لا خير منها . ويرى جمهورهم أن بريطانيا العظمى أقوى من أن تعجز عن اخضاع مصر اخضاعاً تاماً اذا شاءت أن يكون لها رعايا مكرهون مرغمون لا حلفاء صادقون شاكرون واعترفوا كلهم اعترافاً متفاوتاً فى شدته وحرارته — بالمنافع العظيمة التى أغدقتها بريطانيا العظمى على مصر واعترف اكثرهم أيضاً بان مصر لا تزال فى حاجة الى مساعدة انكلترا لها على تنظيم أمورها فى الداخل ومنع التعرض لها من الخارج ووقايتها من أن تعود فتصير مرة أخرى ميداناً لتنافس الدول ودسائسها واعترفوا كلهم بلا استثناء بأن لبريطانيا العظمى مصالح خصوصية فى مصر لانها حلقة الاتصال بينها وبين سلطتها الشرقية وأملاكها الاسترالية وان لها كل الحق فى ضمان هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع ولكن هل يلزم لقضاء هذه الاغراض ان تحرم مصر استقلالها وتجعل جزءاً غير منفصل عن السلطنة البريطانية وان تقاوم رغبة المصريين المتأصلة فى أعماق نفوسهم فى ان يكونوا شعباً قائماً برأسه بين شعوب العالم . الا تقضى مصر أغراض انكلترا كما تقضيها الآن أو أحسن اذا صارت بلاداً منتظمة الامور هادئة الاحوال مصادقة لانكلترا متصلة بها اتصالا وثيق العرى لا تشكو ظلامة ولا تميل الى ثورة . أو

ليس هذا الحل هو الحل الوحيد المطابق للسياسة التى طالما جاهرت بها بريطانيا العظمى فى تصريحاتها المتكررة حيث قالت انها لا تقصد امتلاك مصر ولا ادماجها فى السلطنة البريطانية وانما تروم جعلها قادرة على الوقوف على قدميها . قالوا انهم اعتقدوا بصدق هذه التصريحات زماناً طويلاً ولكنهم أخذوا الآن يكفون عن تصديقها لانهم يرون بعد مرور اربعين سنة تقريباً على الاحتلال البريطانى لبلادهم انهم لم يدنوا من الغرض الذى ادعت بريطانيا العظمى أنها ترمى اليه بل بعدوا عنه وان بريطانيا العظمى باصرارها الدائم على الحماية التي يعتقدون كلهم أنهــا تتضمن اخضاع بلادهم اخضاعاً دائماً عدلت عدولا قطعياً عن سياستها الاولى ونكثت عهــدها فانهم قبلوا الحماية حين اعلانها كضرورة اقتضتها الحال لانه لما كانت بريطانيــا العظمى فى حرب مع تركيا أصابت بقطع الحلقات التي كانت باقية بين تركيا ومصر فلم يكن بد اذ ذاك من وضع شئ آخر فى الحال موضع السيادة العثمانية فوضعت الحماية وكان وضعها سائغاً باعتبار كونها وسيلة وقتية لسد الحاجة وبعد انتهاء الحرب جعلوا ينتظرون ان بريطانيا العظمى تسوى العلاقات بينها وبين مصر على وجه يطابق تصريحاتها ومصالحهــا الحقيقية وشرفها ولــكنهم بدلا من ذلك لا يرون الآن أمامهم غير فقد جنسيتهم وقوميتهم فقداً دائماً وصيرورتهم (مستعمرة بريطانية) ورعية

بريطانية فهم يستغيثون من ذلك ولا يزالون يستغيثون بالعـدل البريطاني أولا وبعطف كل العالم المتمدن عليهم أخيراً

(ج) — السياسة المقبلة

هذا فى اعتقادنا بيان الرأى عند انصار الوطنية المصرية ولـكن سلوك الفئة المتطرفة الصاخبة سبيل العنف وخروجها عن دائرة الاعتدال والانصاف جعلا الحركة كلها تظهر كأنها ليست مما يقبل الصلح اوالاتفاق مع ان الامر ليس كذلك فى رأينا ولا هو دائم بالضرورة فان الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد التى يرأسها سعد باشا زغلول والتى تسلط على عقول المصريين تمام التسلط ولو فى هذا الحين على الاقل والتى تقول ايضاً بأنها تنطق بلسان الامة ومعها وثائق كثيرة مؤلفة من أعضاء اكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين بل اصلهم من حزب الامة القديم الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجياً بخـلاف الحزب الوطني الذى هو حزب الثورة ومعارضه البريطانيين

نعم ان زغلول باشا ورفاقه لمارأوا من خطتنا معهم ماأوهمهم بأننا نرفض جميع آمالهم مالوا الى المعارضين ومازالوا يدنون منهم شيئاً فشيئاً الى عهد قريب ولـكن ظهر لنا بالاختبار ان الامر لايقتضى الا عناء يسيراً لفهم رأيهم وازالة ريبهم وشبهاتهم فى مقاصد بريطانيا العظمى حتى يستمال كثيرون منهم الى المناقشة

فى الحالة بتمام التعقل . وهذا يصدق أيضاً على الذين هم اكثر منهم اعتدالا فى رأيهم مثل الوزراء السابقين رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا الذين لم ينضموا الى الوفد فعلا وان يكونوا ميالين الى الغايات الوطنية . ولما خرجنا فى تلك المناقشات عن دائرة العبارات والصيغ ودخلنا فى جوهر القضية وصعوبتها العملية تبين لنا ان المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة ولكنهم متفقون كلهم على أمر واحد وهو رغبتهم فى حفظ قوميتهم وجنسيتهم بحيث يكونون شعباً ممتازاً عن سواهم

فيظهر مما تقدم ذكره انه لابد من مراعاة هذا الشعور المتأصل فى أعماق نفوسهم عند السعى فى التوفيق بين البريطانيين والمصريين ولا غنى عن ذلك فى كل سياسة يقصد بها استمالة العناصر التي هى اكثر اعتدالا وميلا الينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية حتى تعود الينا وتحاز الى جانبنا ولا يكفي لذلك اعطاء مصر كثيراً اوقليلا من « الحكم الذاتى » حتى ولواعطيناها ماهو معروف عندنا « بالدومنيون هوم رول » (الاستقلال الداخلى لاملاكنا) لان المصريين لايعدون بلادهم من جملة الاملاك البريطانية ولا يعدون انفسهم رعية بريطانية. وهذا الفارق يوجب الفرق والتمييز بين قضية الارتقاء الدستورى فى مصر وقضيته فى البلدان الاخرى التى مضت عليها السنون وهى جزء من الامبراطورية

البريطانية كبلاد الهند البريطانية مثلا فأننا نقول في كلامنا عن هذه البلاد انها تبلغ حالة القومية (اوحالة الامة) تدريجاً واما المصريون فيقولون انهم بلغواهذه الغاية ولايمكن ان يرضوا بحل المستقبل مصر اذا لم يكن مبنياً على الاعتراف بدعواهم هذه بل يجب حينئذ اكراههم على قبوله اكراهاً

وعندنا مقابل هـذه الاعتبارات اعتبارات أخرى وهي ان مصر وان لم تـكن جزءاً من الامبراطورية البريطانية فعلافأهميتها حيوية لنظامنا الامبراطورى كله . وانها بلغت بارشاد بريطانيا العظمى مستوى جديداً من الحضارة والتمدن اذا تركناها تنحط عنه كان ذلك شرا ووبالا فالتوفيق بين الدفاع عن هذه المصالح المصرية والبريطانية وبين الاعتراف لمصر بالحالة القومية ليس بالامر اليسير والانسان يتوهم لاول وهلة اذ هذه القضية تزداد اشكالا وتعقيدا ووبالا بسبب قوة مركز الجاليات الاجنبية غير الجالية البريطانية فى مصر ولـكنه اذا انعم النظر فى ذلك وجد انه يجعل تلك القضية اقل اشكالا فليس فى الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الاوروبيون ويتمتعون بمزاياخصوصيةويحتلون مراكز مهمة فى التجارة والتعليم والصناعات العلميـة والادبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحـكومة ايضاً ثم ان المدن المصرية الـكبيرة ولا سيما الاسكندرية أضحت مدناً أوروبية من وجوه

كثيرة وستظل بلاد مصر بلاداً دولية على الدوام بمعنى ما . فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلا مالم يراع فيه ضمان المصالح الاوروبية العظيمة الحصينة المركز فى وادى النيل فلا عجب اذا ظهر كأن تلك القضية غير قابلة للحل وأنها فريدة فى بابها . ولكن كل مافى مصر وحولها فريد فى بابه أيضاً وليس عندنا سوابق نتبعها فى معالجتنا لاحوال خارجة عن الحد المألوف كهذه وكل نظام يطابقها يلزم أن يكون جديداً غريبا ولا يصح أن يحكم عليه بعدم الصحة لمجرد كونها فى حكم الامور المتناقضة

وبناء على هذه الصعوبات وصلنا تدريجاً الى هذه النتيجة وهى أن كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضاً لا يرضى ولا يفى بالغرض وان الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان أى بعقد معاهدة بين البلادين . ولم نر سبيلا آخر غير هذا الى اطلاق سراح مصر من الوصاية التى يعترض المصريون عليها اعتراضاً شديداً بلا تعريض المصالح الحيوية التى تجب علينا وقايتها للاخطار وظهر لنا أن كل مايلزم لوقايتها يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها أن تسترشد ببريطانيا العظمى فى علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقاً معينة فى الاراضي المصرية . أما الحقوق التى كنا نفكر فيها فعلى نوعين الاول أن يكون لبريطانيا العظمى الحق فى

ابقاء قوة عسكرية فى أرض مصر لتحمى مصلحتها الخصوصية فى مصر أي سلامة مواصلاتها الامبراطورية والثانى أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يختص بالاجانب للدفاع عن كل المصالح الاجنبية المشروعة أما الامتياز الاول فليس باكثر مما يمكن مصر مع محافظتها على كرامتها أن تمنحه لحليف يتكفل بان يحميها من كل الاخطار الخارجية ولذلك تهمه قوته وسلامته أهمية حيوية وأما الامتياز الثانى فليس فيه من الافتئات على استقلال مصر اكثر مما كانت دائماً معرضة له بسبب الامتيازات الاجنبية (*)

(*) « الامتيازات الاجنبية » اسم أطلقه الاوروبيون على الامتيازات التى نال بها الاجانب المقيمون فى تركيا من سلاطين تركيا الاولين حقوقاً خارجة عن حقوق بلادها ادامة للامتيازات المضارعة لها التي كانت السلطنة البيزنطية تمنحها للاجانب المقيمين فى بلادها وهى تحصر بفريق واحد فقط من الفريقين المتعاقدين ولا أجل لها وانما تقبل التعديل بمعاهدات تالية لها أما اذا كانت هذه المعاهدات التالية الى أجل معين فالامتيازات تعود فتنتعش عند انقضاء ذلك الاجل وكان القصد منها فى الاصل تمكين المسيحيين من المتاجرة والسكنى فى بلاد السلطنة العثمانية بوقايتهم من الظلم والعسف الذي كان يمكن أن ينالهم لكونهم غرباء ويدينون

بدين آخر ويبتدئ تاريخ الامتيازات التي منحت لبريطانيا العظمى في عهد قديم جداً ولكنها بعدما غيرت وحورت تغييرات متعددة بحسب تاريخها الآن منذ سنة ١٦٧٥ وقد ثبتت في معاهدة الصلح التي عقدت في الدردنيل سنة ١٨٠٩ ومنحت الامتيازات لفرنسا في سني ١٥٨١ (١٦٠٤) ١٦٧٣ وجددت سنة ١٧٤٠ ومنحت الامتيازات للدنمارك سنة ١٦١٣ ووجدت سنة ١٦٨٠ ولا تزال نافذة المفعول ونالت الدول العظام كلها تقريباً امتيازات كهذه من الباب العالي في أوقات مختلفة في الاربعمائة سنة الماضية

فوجود الامتيازات الاجنبية في مصر ناتج عن هذه المعاهدات الخاصة بالفريق المتعاقد مع الباب العالي (دون الباب العالي نفسه) وقد كان عدد الدول التي تتمتع بها قبل الحرب خمسة عشر دولة وهي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وايطاليا واسبانيا وهولندا والبلجيك ونروج وأسوج والدنمارك واليونان والبرتغال وروسيا والمانيا والنمسا وهنجريا فانتهت امتيازات الدولتين الاخيرتين بعقد معاهدتي فرسايل وسان جرمان وتتضمن الحقوق التي تخولها الامتيازات للاجانب في مصر علاوة على بعض الامتيازات التجارية اعفاءهم من الضرائب الشخصية بلا مصادقة عليها من حكوماتهم وحفظ حرمة منازلهم وحمايتهم من القاء القبض عليهم استبداداً واخراجهم عن دائرة اختصاص

على ان استبدال ثلاث عشرة دولة تتمتع بحقوق الامتيازات في مصر بدولة واحدة فقط يزيد إستقلالها ولا ينقصه . وزد على ذلك اننا جريا على ما اتصفت به السياسة البريطانية في مصر جعلنا قسما من مشروعنا حصر المزايا التي يتمتع بها الاجانب بمقتضى حق الامتيازات داخل حدود معقولة لتصير مصر ولية أمرها اكثر مما هي الآن وذلك لا يمكن عمله الا اذا كانت مصر تعترف بان بريطانيا العظمى هي التي تحمي تلك الامتيازات الاجنبية بعد ردها الى حدود معقولة

وهذه النقطة الاخيرة تحتاج الى ايضاح فنقول أن القيود التي تقيد بها الامتيازات الاجنبية حقوق مصر المطلقة لهاحسنات

المحاكم الاهليـة . فافضى أمر هذا الامتياز الاخير بعد انشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ الى عدم تطبيق تشريع على الاجانب بلامصادقة الدول ذوات الامتيازات وان القضايا المدنية التي تقع بين الاوربيين والاهالي أو بين الاوربيين المنتمين الى شعوب مختلفة تنظر امام المحاكم المختلطة وأما القضايا الجنائية التي تتعلق بالاوروبيين وكذلك القضايا المدنية التي تقع بين أوروبيين من شعب واحد فتنظر امام المحاكم القنصلية وتستعمل فيها قوانين بلادها . ولا يؤدي الاجانب الآن ضريبة من الضرائب الداخلية غير عوائد الاملاك وأموال الاطيان »

ولها سيئات . فحسناتها انها تحمي حرية الاجانب وأملاكهم بكونها تضمن لهم العدل فى أحكام المحاكم والسلامة من استبداد الحكام المحليين وسيئاتها انها تعفى الاجانب من الضرائب ومن وجوب اتباع القوانين المحلية واللوائح العادلة فتؤخر بذلك تقدم البلاد تأخيراً عظيما لامسوغ له ولذلك كانت سياسة بريطانيا العظمى ولا تزال التخلص من الامتيازات الاجنبية واستبدالها بنظام يحمى كل المصالح الاجنبية المشروعة ويبطل الامتيازات التى يتمتع بها الاجانب الآن والتي لا يمكن الدفاع عنها وللوصول الى هذه الغاية دارت المفاوضة منذ مدة بين بريطانيا العظمى والدول التي لها حقوق فى مصر بموجب الامتيازات ولكن هذه الدول لايمكن ان تتنازل عن تلك الحقوق مالم تحصل على ضمان بان ابناء وطنها يحصلون على العدل والمعاملة بالانصاف فى المستقبل . ولاعطائها هذا الضمان يجب أن توضع بريطانيا العظمى فى مركز يمكنها من تنفيذه فمن مصلحة مصر اذاً أن تمكن بريطانيا العظمى أن تحمى الامتيازات التى يتمتع بها الاجانب فى مصر ويقضى العدل والانصاف ببقائها فيها . وبهذا المعنى يجب أن يفسر الاعتراف فى معاهدات الصلح الحديثة بمركز بريطانيا العظمى فى مصر

هذه هي أوصاف التسوية التى بتنا نرى انها تضبط العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل ذكرناها بوجه الاجمال

وتركنا تفصيلها لنشرحه بعد . فلما شرعنا نناقش فيها المصريين الذين كنا وإياهم على وداد وكلهم من ذوى الآراء المتقدمة فى الوطنية تقدماً متفاوتاً فى القلة والكثرة وجدنا منهم ماشدد عزائمنا وهو مقابلتهم لاقتراحنا بالميل اليها والعطف عليها لانهم يرتاحون الى فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفقق عليها الفريقان كما يتفق الند مع نده لا كما يملى الأعلى على الادنى لمطابقتها لشعورهم بانهم شعب قائم برأسه ولحفظ كرامتهم القومية اذ الامر ظاهر ان تلك الفكرة تنطوى على الاعتراف مبدئياً باستقلال مصر ولا تطابق النظرية التى تعتبر بموجبها مصر ملكا من الاملاك البريطانية . ولما نظروا فى الشروط التى اشترطناها فى اقتراحنا وعلقناها على ذلك الاعتراف سلموا بانها وان كانت شروطاً لا يقبلها الوطنيون المتطرفون لكنها من الشروط التى يستطيعون أن يسوغوها ويبرروها أمام أبناء وطنهم لكونها تطابق حالتهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها فانهم لا يستطيعون المحافظة على تلك الحالة الا اذا أيدتهم بريطانيا العظمى فيها ويحق لبريطانيا العظمى ان تأخذ بدلا معقولا لهذا التأييد الذى لاغنى عنه لمصر . وهذا البدل انما هو الاشراف على سياسة مصر الخارجية وابقاء قوة فى ارض مصر لقضاء أغراض الامبراطورية . أما فيما يختص بشؤون مصر الداخلية فمصر تكون ولية أمرها وحاكمة نفسها بنفسها تماماً الا فيما يختص بامتيازات

الاجانب . وأما القيود التي يتقيد بها حكم مصر نفسها بنفسها من بقاء بعض من تلك الامتيازات فلا تكون اكثر بل أقل مما كانت طول الزمان اثقالها تكون أيضاً أخف مما كانت ولا ينكر بعد هذه الاعتبارات أن التسوية التى اقترحناها لم تقترح حباً بمصلحة بريطانيا العظمى وحدها بل بها وبمصلحة مصر أيضاً ولذلك يمكن الدفاع عنها بحجة كونها تصلح لان تكون أساساً عادلا معقولا ليبنى عليه تعاون الامتين فى المستقبل

ولا يسعنا ذكر رأي المصريين الذين ذكرناهم فى هذه التسوية الا بوجه الاجمال لان المناقشات طالت بيننا وبينهم والاختلاف كثر فى الرأى بينهم أنفسهم عند التفصيل وقضينا وقتاً طويلا فى مجادلات مملة لانهاية لها فى معانى ألفاظ « الحماية » و « السلطة » و « الاستقلال » و « الاستقلال التام » ولكن ذلك كله لم يمنع من انعام النظر طويلا فى مواد المعاهدة التى كنا نفكر فيها والادلال على أن الاتفاق عليها غير ممكن . ويقال بالاجمال أن الاحاديث التى جرت ونحن بمصر أرتنا اننا تقدمنا كثيراً فى سبيل الاتفاق والتفاهم مع المصريين واننا انتقلنا خصوصاً من جو الى جو خير منه كثيراً لان الجفاء الذي استحوذ أخيراً على جميع المصريين من أنصار الوطنية والشبهات التى دبت فى نفوسهم من جهة بريطانيا العظمى ابتدأت تزول . واشتدت الآمال باستمالة الفئات المعتدلة

منهم لتأييد سياسة المصالحة والمسالمة .

ولكن كل ما كان يمكننا فعله ونحن فى مصر للوصول الى نتائج معينة محدودة كان ايضاً محدوداً لانه لم يكن من اختصاصنا حل القضية المصرية وتسويتها لاننا انما انتدبنا لنشير بخير الطرق التى يجب اتباعها للوصول الى تلك الغاية والمصريون الذين حادثناهم هناك كانوا يقولون كلهم أفراداً وجموعاً انهم انما يعربون عن آرائهم الخصوصية ولايدعون بانهم يتكلمون بلسان الجمهور من أهل بلادهم بل ان اكثرهم تجاوز هذا الحدوقالواان زغلول باشاووفده هم وحدهم الذين فوض اليهم الناس عموماً تمثيل الامة المصرية أما نحن فلم نكن نسلم طبعاً بان زغلول باشا ورفاقه حائزون لكل السلطة التي يدعونها لهم ولكنا مع ذلك لم نكن نستطيع أن نتعامى عن رؤية الحقيقة وهى انهم كانوا فى هذه المدة أقوى قادة الرأى العام المصرى وان لا أمل بان المشروع الذى يعارضونه يحوز حسن الالتفات أو يقع موقع القبول عند الجمهور . وكان من الضرورى فى اعتبارنا كما قلنا للمصريين فى أول الامر أن المعاهدة التى نفكر فى عقدها مع مصر لاتعقد عقداً عرفياً فقط بل عرفياً وأدبياً ايضاً اذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقية فهى تكون شكلا معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ولكن عقدها بين الحكومتين فقط غير كاف لانه يمكن

أن يقال دائماً بعد ذلك ان الحكومة المصرية لم تكن حرة مختارة في عقدها بل انها كانت مكرهة على قبول كل شرط تشترطه بريطانيا العظمى وانها على كل حال حكومة اتوقراطية استبدادية لاتمثل الشعب المصرى حقيقة فلذلك كان من الامور الجوهرية في مشروعنا أن لا تنفذ المعاهدة الا اذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الامة المصرية نيابة حقيقية فاما أن تكون الجمعية التشريعية الحالية التى أوقفت جلساتها منذ نشوب الحرب أو تكون هيئة جديدة تنتخب لتلك الغاية وذلك أفضل ولكن المصريين أولى منا نحن بان يحكموا أى جمعية تعد عندهم أحسن جمعية تمثل رأى الامة وانما ينبغى على كل حال أن تكون جمعية منتخبة من الشعب تتناقش وتتداول بتمام الحرية وتأخذ قراراتها بلا ضغط عليها من جهة من الجهات رسمية أو غير رسمية

وكان الجميع يؤكدون أن زغلول باشا ورفاقه ينالون أكثرية كبيرة ان لم ينالوا الاكثرية المطلقة فى مثل هذه الجمعية ولذلك رأينا من الحماقة فى مثل هذه الحالة أن نترك الرسميات تحول دون مناقشاتنا له اذا شاء الكلام معنا فاننا من أول الامر دعونا وجوه المصريين ليعطوا لنا آراءهم بلا محذور على فريق من الفريقين وكان يحتمل أن زغلول باشا الذى كان حينئذ فى باريس يعود الى مصر ليقابل لجنتنا لان المصريين الذين كانوا يحادثوننا حينئذ بذلوا الجهد

لاقناعه بذلك وكان بعضهم من أقوى أنصاره وساعدهم عدلى باشا فى ذلك ايضاً بما له من الكلمة النافذة لانه ولو كان مستقلا عنهم كانت العلاقات ودية بينه وبين زغلول باشا وكان يروم جداً أن يجتمع به ولكن زغلول باشا لم يكن يرى اذ ذاك اجابة اصدقائه الى طلبهم ومع أن الخطابات العديدة دارت بينه وبينهم فى أواخر مدة اقامتنا هناك بقى فى باريس ولم يغادرها فى ذلك الحين

ولذلك كانت الحالة لما سافرنا من مصر كما يأتى :

استقينا معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية عن الاحوال اذ ذاك وانتهزنا الفرص الكثيرة لنعرف بانفسنا حالة شعور الجمهور وقررنا رأينا فى أحسن سياسة توفق بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية ولكنا لم نكن نستطيع حينئذ أن نحكم فى أمر المشروع الذى كنا نفكر فيه لاننا لوفرضنا انه وقع موقع القبول عند البريطانيين فلم يكن يمكننا أن نقول انه ياتي فى مصر التأييد الكافى الذى يسوغ قضاء الوقت في وضع تسوية على مبادئ نافيه ولهذا كان غاية ما نستطيع عمله أن نرفع تقريراً عن الحالة كما وجدناها وندل على النتائج التى أوصلنا بحثنا وتحقيقنا اليها ونبسط الرجاء أن ازدياد حسن التفاهم الذى رأينا دلائله بين البريطانيين والمصريين يمكن أخيراً من تعيين حالة مصر فى المستقبل باتفاق الفريقين

أعمال اللجنة بعد مغادرتها لمصر

(١) مناقشات مع رجال من الوفد بلندن

غادرنا مصر فى الاسبوع الاول من شهر مارس وسافرنا فى طرق مختلفة والتقينا فى لنــدن ثانية فى أواسط ابريل لـكتابة تقريرنا . وبعد الابتداء به بقليل وجدنا أمراً لم يكن غير منتظر تماماً فوقفنا عملنا آملين أن نعلم منه اكثر مما كنا نعلم عن النقطة الـكبرى التى فارقنا القطر المصرى ونحن مرتابون فيها وتلك النقطة هي كما أوضحنا قبلا الموقف الذى يمكن أن يقفه أقطاب أهـل الرأي الوطنى بازاء السياسة التى كنا نحن نميل الى نصح الحـكومة البريطانية باتباعها فحدث الآن ما يمكن أن يجلوا الشك عن هذه النقطة وذلك باتصال اللجنة بزغلول باشا رأساً

ففي أواخر ابريل زار عدلى باشا باريس وهو موضوع التجلة والاحترام من جميع مواطنيه وكانت نصائحه لنا فى مصر من أعظم النصائح قيمة فقصــد زغلول باشا من فوره وجعل يكلمه لـكي يجمع بينــه وبين اللجنة . فعلمنا فى أوائل شهر مايو انه بحسن مساعى عـدلى باشا بالاكثر رضى زغلول باشا وأعضاء الوفد أن يعدلوا عن خطتهم الاولى وأن يتصلوا باللجنة مباشرة واتفق فى الاسبوع الثالث من مايو أن المستر (والآن السرسسل) هرست كان فى باريس فأبلغهم دعوة للاجتماع باللجنة فى لندن ولما أيقن

زغلول باشا أن لا حرج عليه فى ذلك على مركزه من حيث كونه المحامى عن الاستقلال المصرى وصل الى لندن فى ٧ يونيو ورافقه سبعة من أعضاء الوفد ثم التحق بهم عضو أو عضوان آخران :

ودار الكلام بينهم وبين اللجنة فى أوقات متعددة تتخللها فترات كثيرة لانشغال عدة من أعضاء اللجنة باشغال أخرى ولذلك استمر الكلام الى أواسط شهر أغسطس وجرت تلك المناقشات الطويلة على صور وأشكال شتى فعدد منها جرى فى جلسات تحضرها هيئة اللجنة للاجتماع بزغلول باشا ورفاقه بحضور عدلي باشا أيضاً . والنقط التى كانت تصعب المناقشة فيها فى هيئة كبيرة كهذه كانت تحال من وقت الى آخر الى لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين من الفريقين فيتناقشون فيها ويفوضونها عادة وزد على ذلك انه كثيراً ما كان الكلام يدور فى الفترات التى تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد من أعضاء اللجنة وواحد أو اثنين من المصريين فيأتي بفائدة كثيرة ولا فائدة من الاسهاب فى وصف الوجوه الكثيرة المتغيرة التي جرت عليها هذه المناقشة الطويلة فنقتصر على تبيان أوصافها العمومية

ونبتدئ بذكر ما نسطره بالسرور والارتياح وهو أن العلاقات كانت بيننا على غاية الصفاء والوداد من الاول الى الآخر حتى لما كان الاختلاف فى الرأى بيننا يبلغ غايته فان الجدال كان يجرى

بيننا بمزيد الصداقة ولا يخامرنا الريب يوماً فى أن زوارنا كانوا يرومون بكل اخلاص مثلنا أن يجدوا مخرجاً من مشاكل الحال ومصاعبها ولكنهم ونخص بالذكر منهم زغلول باشا نفسه كانوا مقيدين بقيود الخطة التي اختطوها لانفسهم قبل ذلك بمدة حين كانوا يعتقدون ان بين أماني المصريين وسياسة بريطانيا العظمى هوة لا يمكن عبورها للتوفيق بينهما . ولما رأوا أنهم أخطأوا فهم تلك السياسة تعذر عليهم أن يعدلوا مركزهم حتى يطابق رأيهم بعد تغييره مقاصد بريطانيا العظمى . فلطالما قالوا لنا المرة بعد المرة انهم لايستطيعون قبول اقتراح عرضناه عليهم مع عدم منازعتهم فى مطابقته للعدل والانصاف وماذلك الالكونه لا يطابق « التوكيل » الذى أخذوه من الشعب المصرى . ولم نكن نجني نفعاً من قولنا لهم ان « التوكيل » الذى يدعونه هو البيان الذى وضعوه هم انفسهم وان الجمهور المصرى انما قبله منهم فليس ثم مايمنعهم من تعديل سياسة هى من بنات افكارهم فكانوا يجيبوننا دائماً انه ليس لهم سلطة لان يحيدوا عن المطالب التى صادقت عليها الاكثرية الكبرى من أهل بلادهم ولا كانت فى الاصل قدعرضت منهم . فكان النداء الحربى الذى دوى بمصر فى الثمانية عشر شهراً الماضية حجر عثرة دائم فى الطريق ولذلك كنا كلما قربنا من الاتفاق على أمر جوهرى فى سياق المناقشة نجد من الصعوبة مالا

يعرض في إلباس ذلك الاتفاق ثوباً من التعبير لا يغاير الصيغ التى يرى المصريون أنفسهم مقيدين بحفظها

وقبلوا فكرة عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر حالما عرضت عليهم وقد ابتدأنا بها فى سيرنا ولولاها لما تقدمنا تقدماً يذكر ولكننا لما وصلنا الى التناقش فى شروط المعاهدة التى تتضمن الضمانات القليلة الجوهرية للمصالح البريطانية والاجنبية تهيب المصريون الموافقة عن أمر لا يمكن أن ينافى الاستقلال الذى يرمون اليه والواقع أن اقتراحاتنا لم تكن تنافى ذلك الاستقلال اذا فسرت حق تفسيرها كما كان المصريون أنفسهم أو بعضهم على الاقل يعترفون به ولكنهم كانوا دائماً فى وجل من أبناء وطنهم الذين لا يرون رأيهم فيعدونهم فى مصر خائنين للقضية المصرية .

ومع كل هذه المصاعب ذللناها تدريجياً الواحدة بعد الاخرى وفزنا أخيراً بوضع رسم للتسوية ارتاح اليه الفريقان بعضهم كثيراً وبعضهم قليلا ولم نصل الى هذه النتيجة الا بعد ما تساهلت اللجنة فى أمور كثيرة نخص منها بالذكر أمراً نعود الى ذكره بالاسهاب قريباً فاننا وافقنا على طلب للمصريين كنا عازمين على مقاومته فى أول الامر وانما وافقنا عليه لعلمنا انه يرضى أهل مصر أكثر من كل أمر سواه فرأينا انه مهما كلفتنا الموافقة عليه فثمنه لا يعد غالياً علينا اذا اكتسبنا موافقة الامة المصرية الودية على المشروع

برمته . ثم يلزمنا أن نعترف أن الوفد كان يميل الى التجاوز عن كثير من مطالبه لرغبته الشديدة فى الاتفاق وحسن التفاهم مع اللجنة

أعجبتنا التسوية التى توصلنا اليها نظراً الى ماهى عليه بذاتها ولكن على شرط واحد جوهرى وهو ان زغلول باشا ورفاقه يتكفلون بان يستعملوا نفوذهم لحمل اهل مصر على قبولها وبعد ذلك بان تصادق جمعية مصرية شعبية على معاهدة تنفذ بها تلك التسوية . وهذا الشرط لايزيد عما يحق لنا أن نطلبه منهم . ولم نكن ننتظر منهم أن يعدونا بنجاح مسعاهم كما اننا نحن لا نقدر أن نعدهم بان الحكومة البريطانية والامة البريطانية توافقان على مشورتنا وتقبلان نصيحتنا والذى طلبناه منهم انما هو أن يتكفلوا بان يؤيدوا النتيجة التى وصلنا اليها نحن واياهم معاً من صميم قلوبهم لانهم ان لم يفعلوا ذلك ضعف الامل فى فهم التسوية حق الفهم فى مصر أو فى استقبالها بالترحيب والارتياح . وان لم يكن لنا نحن هذا الامل فمن العبث أن نحبذ هذه التسوية للشعب البريطانى ونقول له انها حل للقضية المصرية لاننا نعتقد أن الشعب البريطانى يرضى أن يجود فى الشروط التى يعقدها مع مصر ولكن اذا كان يقتنع بان تلك الشروط تقبل بالشكر وانها تؤول الى تحسين العلاقات تحسيناً دائماً والى التعاون بالصدق والاخلاص بينهم

و بين المصريين في المستقبل

أما زغلول باشا ورفقاؤه فلم يكونوا مستعدين لان يتكفلوا بهذا المقدار أو أن يتقيدوا الى هذا الحد لخوفهم من أن ينكره كثيرون من أتباعهم فى مصر ولذلك ظلوا يطلبون التعديل والتحوير فى الشروط المتفق عليها وذلك بالا كثر فى شكلها لكى يجعلوها أقرب الى قبول الرأى العام المصرى فتساهلنا لهم بقدر ما تقتضيه الحكمة لاننا نحن أيضاً مضطرون الى مراعاة الرأى العام البريطانى كما أوضحنا لهم فلا فائدة من موافقتنا على كل ما يرومونه منا لارضاء المصريين اذا كانت موافقتنا تقضى الى رفض المشروع كله فى بريطانيا العظمى فكاننا قد بلغنا والحالة هذه سداً لا منفذ له

(ب) مذكرة ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠

لما بلغت المسألة هذه المرحلة اقترح المصريون توقيف البحث والمناقشة الى حين ريثما يزور بعض اعضاء الوفد القطر المصرى ليوضحوا للناس هناك ماهية التسوية التي تميل اللجنة الى تحبيذها والمنافع العظيمة التي تنتفعها مصر منها فاذا أحسن الناس ملقاهم كما كانوا يؤملون كان ذلك توكيلا لهم يسوغ للوفد بعد رجوع رسله أن يتكفل بتأييد اقتراحاتنا بلا قيد ولا شرط. فاستصوب زغلول باشا هذه الفكرة ولكنه لم يشأ أن يسافر بنفسه ورغب

ثلاثة او اربعة من رفاقه فى السفر

وكان لهـذا الاقتراح مزايا ظاهرة فى نظر الاعضاء المصريين لانه يمكن رسلهم أن يحثوا على قبول بعض الشروط من غير أن يتقيدوا بها فلا ينفردوا بذلك عن حزبهم اذالم يقابل تلك الشروط بالرضى والاستحسان . وكان لهذا الاقتراح مزايا لنا نحن أيضاً لان المناقشة التي تقع بين الجمهور فى مصر على أثره تمكننا من سبر غور الرأى العام المصرى اكثر مما تيسر لنا سبره فى مامضى وأن نقارن بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية. وعليه كتبت مذكرة حاوية بعبارة مجملة أشهر خصائص التسوية التي تحبذها اللجنة وتشير بقبولها على الشرط المعين آنفاً. فكان وضع هذه المذكرة خاتمة المساعى التي سعيناها لافراغ نتيجة مناقشاتنا في قالب معين وعلى شكل محدود . وكان الغرض منها تمكين رسل الوفد من استخلاص عبارة تعرب عن الرأى العام المصرى فهذه المذكرة التي سميت اتفاق ملنر وزغلول ليست اتفاقاً كما هو ظاهر عليها وانما هى رسم للقواعد التي يمكن أن يبنى عليها اتفاق بعد وضعها فدفعها اللورد ملنر الى عدلي باشا الذى كان وسيطاً بين الفريقين وكان له نصيب عظيم فى كل مفاوضاتنا وطلب منه أن يوصلها الى زغلول باشا واصحابه وكان المفهوم انهم يستعملونها كما شاؤوا فى مناقشاتهم العمومية وهى مؤرخة فى ١٨ اغسطس

وهذا نصها : —

ان المذكرة المرسلة مع هذا هى نتيجة المحادثات التي دارت بلندن فى شهرى يونيو وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللورد ملنر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر وبين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصرى وقـد اشترك عدلي باشا فى تلك المفاوضات أيضاً وهى عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كلتيهما

فأعضاء اللجنة مستعدون لان يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبينة فى هذه المذكرة اذا اقتنعوا ان زغلول باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضاً للدفاع عنها والترغيب فيها وأنهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المسنونه المبينة فى المادتين ٣ — ٤

وواضح انه اذا كان الفريقان لا يتحدان قلباً على تأييد الخطة المقترحة هنا باتباعها لا يصادف نجاحاً » الامضاء « ملنر »

مذكرة

١ — لكى يبني استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الاعضاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد

٢ — ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الاول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للغرض الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات وجميع هذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات مبنية على القواعد الآتية : —

٣ — أولا — تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التى تجب أن تعطى للدول الاجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات

ثانياً — تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر انها فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي فى وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية

٤ -- تشمل هذه المعاهدة أحكاماً للاغراض الآتية : —

(أولا) تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصريه بمصالحها الى الممثل البريطانى وتتعهد مصر بأن لا تتخذ فى البلاد الاجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك بان لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية

(ثانياً) تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما ستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكرياً للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر

(ثالثاً) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً يعهد اليه فى الوقت عينه بالاختصاصات التي لصندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الاخرى التي قد ترغب فى استشارته فيها

(رابعاً) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الدخول على الوزير ويجب احاطته علماً على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيماله مساس

بالاجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بحفظ الامن العام

(خامساً) نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التداخل بواسطة ممثليها في مصر لتمنع أن يطبق على الاجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موافقة الدول الاجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها أن لاتستعمل هذا الحق الاحيث يكون مفعول القانون جائراً على الاجانب

صيغة أخرى لهذه المادة

نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها للآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانيه تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التداخل بواسطة ممثليها في مصر لتمنع ان ينفذ على الاجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موافقة الدول الاجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بأن لاتستعمل هذا الحق الا في حالة القوانين التي تتضمن تمييزاً جائراً على الاجانب في مادة فرض الضرائب أو لاتوافق مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات

(سادساً) نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين

بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزاً استثنائياً فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين

(سابعاً) الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم او رغبة الحكومة المصرية فى اى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش او التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ماهو مخول لهم بمقتضى القانون الحالي

وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى احكام التوظف الحالية بغير مساس

٥ تعرض هذه المعاهدة على جمعية تنظيم ولكن لايعمل بها الا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول الاجنبية على ابطال محاكمها القنلصية وانفاذ الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

٦ يعهد الى جمعية التنظيم وضع قانون نظامي جديد تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى احكامه ويتضمن هذا النظام احكاماً تقضى بجعل الوزراء مسؤولين امام الهيئة التشريعية وتقضى ايضاً باطلاق الحرية الدينية لجميع الاشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الاجانب

٧ تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات، تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضي هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الاجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الاجانب في مصر

٨ تنص هذه الاتفاقات على ان تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الاجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات

وتشمل ايضاً احكاماً تقضي بما يأتى : —

(اولا) لا يسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا اى دولة وافقت على ابطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا في مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون

(ثانياً) يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الاولاد الذين يولدون في مصر لاجنبي بجنسية ابيهم ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين

(ثالثاً) تخول مصر موظفي قنصليات الدول الاجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الاجانب في انجلترا

(رابعاً) المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر

فى التعاقدعليها فى مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول اما فى المسائل التى ينالهامساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر المعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التي لها صبغة سياسية سواء كانت معقودة بين اطراف عدة او بين طرفين مثال ذلك اتفاقات تحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها

(خامساً) تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الاجنبية صاحبة الشأن على شرط ان تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الاوروبية بمصر

(سادساً) تضمن ايضاً حرية ابقاء او انشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ وتنص المعاهدات ايضاً على التغييرات اللازمة فى صندوق الدين وعلى ابعاد العنصر الدولي عن مجلس الصحة فى الاسكندرية

٩ التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية وفى الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراآت التشريعية والادارية والقضائية التى اتخذت

بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة

١٠ تقضى المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتخويل هـذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولا الى الآن للمحاكم القنصلية الاجنبية ويترك اختصاص المحاكم الاهلية غير ممسوس

١١ بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاوروبية الاجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول عضواً فى جمعية الامم

ج — سياسة المذكرة

(اولا) تمثيل مصر فى البلدان الاجنبية

ان سياسة المذكرة التى مر ذكرها مطابقة بجملتها للنتائج التى توصلنا اليها قبل سفرنا من مصر بناء على الاسباب التى ابناها آنفاً ولكن نتيجة المناقشات التى دارت بيننا وبين زغلول باشا ورفاقه صيرتنا مستعدين للذهاب الى ابعد منها واهم نقطة حملتنا حججهم على تعديل رأينا فيها ظاهرة فى المذكرة ظهوراً عظيما وهى حق مصر فى تعيين ممثليها فى البلدان الاجنبية فقد كنا ولا نزال نرى من المبادىء الاساسية ان تكون علاقات مصر الخارجية تحت ادارة بريطانيا العظمى بوجه العموم • وجميع عقلاء المصريين يدركون عظم قيمة الضمان الذى ينالونه من محالفة بريطانيا العظمى لهم مهما كانت ميولهم شديدة الى الحركة الوطنية • وواضح انه لا يمكن ان ينتظر

من بريطانيا العظمى ان تحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الاخطار اذا تركت مصر وشأنها فى اتباع السياسة الخاصة بها ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية او غير مطابقة لها وهذه اولية لم ينازعنا فيها احد من المصريين الذين كنا نناقشهم بل كلهم كانوا مستعدين انهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن ان تعمله اذا كان يوقع بريطانيا العظمى فى ارتباك ولم يقع بيننا وبينهم خلاف فى الرأى فى هذه النقطة عند المناقشة ويظهر لنا ان عبارات المذكرة المتعلقة بها تدل دلالة كافية على ان الاتفاق عليها كان تاماً بيننا وانما قلنا انها تدل عليها دلالة كافية لانه لايجب ان يبرح من البال سواء كان فى هذه النقطة او فى غيرها اننا لما كنا نضع المذكرة لم نكن نحرر معاهدة بل كنا نعرب بعبارات ممتادة عن الآراء والافكار التى تذكر بالتفصيل وبمزيد الضبط والتدقيق فى المعاهدة التى يفاوض فيها وتعقد بعد ذلك

فالمسألة الحقيقية التي كانت موضوع الاخذ والعطاء لم تكن « هل يجب ان تكون مصر حرة فى اختيار سياسة اجنبية مستقلة عن بريطانيا العظمى » اذ لاخلاف فى ان موافقتنا على هذه المسألة ضرب من المحال انما كانت هل يتضمن هذا المبدأ بالضرورة انه تبقى ادارة جميع علاقاتها الخارجية فى ايدى بريطانية

فهذه المسألة كنا قد اتفقنا فيها على قرار نهائى قبل أن نناقش المصريين فيها وهذا القرار هو أن تقتصر السيطرة البريطانية على علاقات مصر السياسية وأما مصالح مصر التجارية وسواها من مصالحها الخارجية غير السياسية فالافضل تركها بيد المصريين . وهذه المصالح كثيرة وعددها آخذ فى الازدياد فاتساع نطاق التجارة والمواصلات وازدياد عدد المصريين الذين يسافرون الآن الى البلدان الخارجية أو يقيمون بها وخصوصاً فى غرب أوروبا والعلاقات العديدة التى تحصل لهم هناك تحتاج هذه كلها الى حماية رسمية فاذا ظل سفراء بريطانيا العظمى وقناصلها يرعون مصالح جميع الافراد المصريين خارج بلادهم ثقلت أعباء ذلك جداً عليهم ولذلك رأينا من بادئ الامر أن تعيين مصر لممثلين لها فى الخارج يكون عين الصواب

ولكن الذى كنا نقصده فى الاصل هو أن تكون صفة هؤلاء الممثلين صفة قنصلية فقط لا سياسية فلما دارت المناقشة فى لندن بيننا وبين المصريين غيرنا رأينا فى هذه النقطة بعد تردد وتمنع فان المصريين أجمعوا على ان انكار الصفة الرسمية على الممثلين المصريين يفسد فكرة المحالفة ويحمل ابناء وطنهم على رفض التسوية التى كنا نفكر فيها وعدم قبولها . ورأينا نحن انهم مصيبون فيما يقولون لاننا أدركنا ونحن فى مصر أن المصريين

جميعهم والسلطان ووزراؤه فى جملتهم يرومون أن تمثل بلادهم سـياسيا فى الخارج مهما اختلفت آراؤهم فى المسائل الاخرى وكانوا كلهم ممتعضين من الغائنا منصب وزير الخارجية المصرى عند اعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجيةلعدم الاستغناء عنها الى المعتمد السامى البريطانى وكذلك كانوا كلهم يرجون انه متى آن الاوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة يعين وزير مصرى فى وزارة الخارجية المصرية ويتلقى ممثلو مصر فى البلدان الخارجية اعتمادهم من حاكم مصر رأسا وكانوا يرجون على هذا المبدأ ايضاً بعد زوال السيادة العثمانية ان الذين ترسلهم مصر الى البلدان الاجنبية ليمثلوها فيها تكون لهم الصفة السياسية التى تكون لممثلى الدول الاجنبية فى مصر

فلذلك لم يخامرنا ريب فى أن اعضاء الوفد المصري كانوا يعبرون عن رأى أبناء بلادهم كلهم فى هذه المسـألة وكانوا يقولون لنا قولا صريحاً باتاً اننا اذا لم نوافقهم على هـذه النقطة فلا أمل بتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل وأما اذا اعترفنا بها لمصر أو أرضينا المصريين ارضاء تاماً بمراعاتنا عزة نفسهم فيسهل ذلك قبول سائر شروطنا . وسألوا قائلين لم أنتم خائفون فقد اعترفتم أن لمصر مصالح كثيرة خاصة بها فى البلدان الاجنبية يحسن المصريون رعايتها اكثر مما يحسنه

غيرهم ولا مزية لبريطانيا العظمى من الضن بالصفة السياسية على الذين يعينون للاعتناء بتلك المصالح لانهم لا يستطيعون أن يعملوا عملا يضر بالمصالح البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية مالم يخرقوا المعاهدة التي تم الاتفاق على تحريرها لمنع وقوع أمر كهذا . وزد على ذلك أن عدد الممثلين السياسيين الذين يمثلون مصر فى الخارج يكون قليلا جداً لان مصر لا تروم أن يكون لها ممثلون منهم الا فى بلدان قليلة ولا يسعها أن تقوم بنفقات كثيرين منهم ايضاً ففي سائر البلدان توكل مصر بريطانيا العظمى برعاية مصالحها وكفى بذلك دليلا على متانة العلاقات وحسنها بين البلدين

فلم يسعنا الا الشعور بقوة هذه الحجج الوجيهة ومع ذلك فالامر واضح وقد قلناه لهم وأكدناه على مسامعهم وهو انه متى وجد ممثلون سياسيون من المصريين ولو فى قليل من عواصم أوروبا ووجد ممثلون سياسيون من الاجانب فى مصر انفسح بذلك المجال لدسائس يمكن أن تكون عواقبها وخيمة لان قلة وجود اعمال لهم يعملونها ضمن الدائرة السياسية قد يغريهم بتعدى حدود وظائفهم حتى لا يقال انهم لا يجدون شغلا يشغلهم ولكن رجال الوفد لم يسلموا بانه يخشى من حدوث أمر كهذا بل كان رأيهم أن المصريين يرتضون ويسرون بالمركز الذى نالته مصر بعد المعاهدة فيكونون آخر من يوافق على دسائس يمكن أن تفتح للاجانب

سبيل الدخول فى شؤون بلادهم بالقاء الشر أو لا بينهم وبين بريطانيا العظمى وان أعظم ضمان يقينا شر هذه الدسائس هو ان المصريين يوافقون من صميم أفئدتهم على محالفة يعترف فيها بحالتهم القومية وكرامتهم الوطنية

هذه هى الادلة والبراهين التى حملتنا على اعادة النظر فى مركزنا إزاء مسألة الصفة السياسية مع علمنا تمام العلم كما قلنا للوفد صريحاً أن تساهلنا فى هذا الامر قد يلقى الرعب المقلق فى دوائر الرأى العام البريطانى ويخشى انه يمنع الشعب البريطانى من قبول الاتفاق برمته واذا بنينا حكمنا على ما نشأ عنه من الانتقاد والاقوال الدالة على عدم الرضى عنه فى دوائر كثيرة اتضح اننا أصبنا ولم نخطئ فى توقعنا له المعارضة الشديدة ومع ذلك فنحن لانزال نرى أن كافة الحجج الراجحة هى فى جانبه بلا مشاحة لانه مادام الجفاء والخلاف ضارباً أطنابهما بين بريطانيا العظمى ومصر فنحن نظل معرضين لعداوة المصريين لنا فى البلدان الاجنبية فالجمعيات التي أنشئت لنشر الدعوة ضد انكلترا تنشرها بجد واجتهاد منذ اعوام فى سويسرا وفرنسا وايطاليا والمانيا ولا علاج لذلك الا باعادة علاقات الوداد ونحن نعد السياسة التى أوضحناها هنا كفيلة بذلك فاذا تمت لنا هذه النتيجة في اعطاء الصفة السياسية لممثلى مصر فى الخارج نافع لنا لا محالة لانه اذا بقى قوم من المصريين غير راضين

بالمصالحة وبقوا مصرين على ادامة الدعوة ضدنا كما هو المنتظر اضطر المثلون الرسميون لمصر أن يسعوا فى كبح جماحهم وايقافهم عنـد حدهم اذ لا يسع معتمداً مصرياً الا الاعراض فى كل عمل يعمله أبناء وطنه ضد حليفة مصر وذمه والنفور منه وإلا قصر فى الواجب عليه وتعرض للعزل عن منصبه

ثانياً — الدفاع عن المواصلات البريطانية

ظهرت الاهمية العظمى التى يعلقها رجال الوفد على مسـألة « حالتهم القومية » أتم الظهور لما شرعنا نبحث فى مصلحة بريطانيا العظمى الحربية بمصر من حيث الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية فكان رأيهم أن مصر تستطيع أن تعطى بريطانيا العظمى — متى كانت حليفتها — قاعدة فى ارضها من غير أن يقدح ذلك بعزة نفسها أى انها تعطيها « مكاناً منيعاً لاسلحتها » أو « نقطة ارتكاز » فى سلسلة استحكاماتها الامبراطورية التى تربط الشرق بالغرب ولم يأبوا أن بريطانيا العظمى تستلم زمام الموارد المصرية كلها أيام الحرب وخصوصاً كل وسائل المواصلات والسكك الحديدية وميادين الطيران الخ لادارة الاعمال الحربية بل رحبوا بهذا الحكم لانه يثبت أن الاتفاق من الجانبين معقود بين البلدين بدليل أن مصر تعطى شـيئاً بدلا مما تأخذه فكما أن بريطانيا العظمى تتعهد فى معاهدة المحالفة التى تعقد بينها وبين مصر بان تدافع عن مصر

فكذلك مصر يجب عليها عدلا وانصافاً أن تفعل شيئاً لمساعدة الامبراطورية البريطانية اذا دخلت بريطانيا العظمى فى حرب ولو لم يكن لمصر مصلحة فيها مباشرة

وأصعب من هذه المسألة مسألة ابقاء قوة عسكرية بريطانية بمصر ايام السلم وفيها ايضاً لم يهتم المصريون بعدد تلك القوة بقدر ما اهتموا بصفتها فبقاؤها فى مصر سائغ عندهم مادامت تعتبر قوة يقصد بها قضاء غرض خارجى وهو الدفاع عن الامبراطورية البريطانية لا (جيش احتلال) ولا (قوة لحفظ النظام) فى مصر اذ مفاد ذلك بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى ولم يفتحوا مسألة مقدار تلك القوة طول مدة المناقشة لاعترافهم بان مقدارها يتوقف على الاحوال الخارجية وانه يتغير بتغير مقتضيات الدفاع الامبراطورى وذلك بقطع النظر عن مقدار القوة اللازمة اذا كانت مصر فى خطر بل كان كل همهم أن تلك القوة لا تعد حامية لمصر بوجه من الوجوه لان المحافظة على النظام الداخلى من شؤون المصريين انفسهم

ولكى يؤكدوا ذلك أعظم تأكيد ألحوا فى ان يكون معسكر تلك القوة على ضفة قنال السويس وفضلوا ان تكون تلك الضفة الشرقية ولكن لم يكن فى امكاننا أن نوافقهم على ذلك لان وجود جنود بريطانية فى « منطقة القنال » المحايدة يمكن أن

يلقي المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الاخرى التى لها مصلحة فى تلك الترعة الدولية اذ حياد القنال مضمون باتفاقات دولية فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القنال احتلالا دائماً قد يعد خرقاً لذلك الحياد وزد على ذلك ان مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية فى مصر لاتقتصر على ضمان حرية المرور لها فى قنال السويس بل ان الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية ينطوى على اكثر من ذلك كثيرا . ان مصر تقرب شيئاً فشيئاً من ان تصير « عقد ارتباط » كل تلك المواصلات برية كانت أوجوية أوبحرية. فلهذه الاعتبارات عدلنا عن تعيين القنطرة أو غيرها فى منطقة القنال لنزول الجنود فيها وبعد ماتم التسليم مبدئياً بوجود قوة عسكرية فى مصر تركنا مسألة معسكرها حتى يقر القرار عليها مع غيرها من التفاصيل فى المفاوضات التى تجرى لعقد المعاهدة المنوية

ثالثاً — الموظفون البريطانيون فى خدمة الحكومة المصرية

تبحث الفقرة السابعة من البند الرابع من المذكرة فى مركز الموظفين البريطانيين فى خدمة الحكومة المصرية وهذه المسألة عظيمة الشأن جداً من حيث انتظام الحكومة وحسن سير احكامها فى مصر فنظام الادارة الداخلية الحالى برمته بني الموظفون البريطانيون معظمه بعلمهم وقدرتهم وقضى كثيرون منهم زهرة العمر فى بر مصر فاذا ابعد العنصر البريطانى عن الحكومة حالا

خيف من تقوض اركانها وخراب بنيانها بل ان التسرع فى تخفيض عدده يخشى ان يؤثر فى متانة ذلك البناء ويعطل حسن ادارة اعمال الحكومة كثيراً

ولكن لا خوف من أن تعود الحكومة بعد خروج الموظفين البريطانيين منها الى سوء الادارة الذى انقذناها منه وان جميع الشرور والمساوئ القديمة تعود الى ما كانت عليه لان عدد المصريين الذين صاروا اكفأ علماً واخلاقاً للاشتراك فى اعمال الحكومة على مبادئ التمدن ازداد ازدياداً عظيماً فى عهد الاحتلال واعتاد المصريون جميعهم من اعلاهم الى ادناهم ان تكون اعمال حكومتهم وادارتها حسنة الانتظام عادلة صادقة فلا يصبرون عليها اذا عادت الى مساوئ العهد الماضى تماماً . ولكن مع هذا كله لا يخلوا الامر من خطر على البناء الجديد ان يتداعى بنيانه اذا ابعد الذين بنوه ولا يزالون عماده دفعة واحدة عنه

فمن الطبيعى والحالة هذه ان ينظر بعين الهم والقلق لاول وهلة الى الاقتراح الذى فحواه ان تترك الحكومة المصرية المحضة وشأنها مطلقة الحرية فى استبقاء من تبقيه وفى اخراج من تخرجه من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الاجانب ولكننا اذا تدبرنا هذه المسألة من الجهة التى يمكن العمل بها وبحثنا فيها بهدوء وتأن خف عنا ذلك القلق كثيراً لان من يظن ان وزارة

من الوزارات المصرية تقدم يوماً على اخراج جميع الموظفين الاجانب من خدمتها فقد وهم مهما أطلقت لها الحرية فى ذلك وحسبنا تصور الحالة التي تبيت فيها تلك الوزارة بعد ماتعدم فجأة أعظم مستشاريها اختباراً وأكثرهم تحملا للمسئولية وتستهدف لنفور الجمهور منها نفوراً شديداً وانقلابهم عليها بعد انهيار نظام ادارتها حتى تحكم بانه مامن عاقل يلقي بنفسه عمداً في بحر هذه المصائب والمحن ثم ان الامر لا يقتصر على نفور المصريين وعدم استحسانهم بل عليه ايضاً أن يحسب حساب سخط الاجانب وخوفهم فان الجاليات الاجنبية الكبيرة الغنية التي يتوقف عليها كثير من يسر مصر ورفاهها تقوم عليه حالا قومة واحدة لانها كلها تعد وجود عدد من البريطانيين فى الحكومة المصرية عنوان سلامتها وملجأ رفاهيتها . ولا ينتظر أن المعتمد السامى أو أى لقب آخر يلقب به فى المستقبل لا تكون له كلمة يقولها بهذا الشأن . نعم انه لا يكون له حق الامر والنهى على الحكومة المصرية ولكنه معتمد حليفة مصر وأسمى الاجانب مقاماً في مصر وحامي مصالح الاجانب فيها فلهذه الاعتبارات يكون لكلمته شأن عظيم ويهم كل وزير مصرى أن يكون على صفاء واتفاق معه . فالمؤثرات التي من شأنها منع الوزراء المصريين عن الافراط والتفريط فى استعمالهم حق الاستغناء عن خدمة الموظفين البريطانيين مؤثرات قوية جداً .

هذا ناهيك ان سرورهم العظيم بعلمهم ان ذلك الحق هو حقهم وان الموظفين البريطانيين باقون معهم ليساعدوهم لاليأمروهم وينهوهم يزيد رغبتهم فى الاتكال على مساعدة البريطانيين ولا ينقصها

اذ ما من مصرى عاقل يتمنى بجد أن يستغنى عن مساعدة الأجنبي لحكومة بلاده أو يعتقد أن مصر تستطيع الاستغناء عن تلك المساعدة من الآن الى زمان طويل . لكن المصريين عامة يعتقدون — وهم مصيبون فى اعتقادهم - أن جلب الموظفين البريطانيين زاد عن الحد احياناً وخصوصاً في السنين الاخيرة وهم معتصمون بهذا المبدأ وهو انه لايجوز تعيين بريطاني او أجنبي آخر فى وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها من قومهم . فهم يتطلعون الى الزمان الذى يعين فيه رجال من أبناء وطنهم في وظائف الحكومة كلها أو جلها ويشعرون أن التقدم فى هذه الجهة كان ابطأ مما يجب ويودون أن يصير أسرع ولكنهم لايريدون التخلص من أولئك الموظفين البريطانيين الذين هم موضوع احترامهم وكثير ماهم. وكذلك يأبون أن يمنعوا من استخدام غيرهم من المضارعين لهم فى كفاءتهم فى حكومة بلادهم فى المستقبل (*)

(*) بذلنا جهداً كثيراً لنعرف الحقيقة عن عدد الموظفين الاجانب فى الحكومة المصرية فاعدت لنا مصلحة الاحصاء كشوفاً تبين كيفية توزيع جميع الوظائف فى ميزانية ١٩١٩ — ١٩٢٠

وطلبنا من كل وزارة بياناً لتوزيع الوظائف فيها بنسبة بعضها الى الى بعض فى سني ١٩٠٥،١٩١٠،١٩١٤،١٩٢٠

أما كشوف مصلحة الاحصاء فقد قسمت الوظائف الى وظائف ذات معاش (داخل هيئة العمال) ووظائف بعقود (كنتراتات) ووظائف ماهياتها شهرية وأخرى ماهياتها يومية (وهذه الثلاثة ظهورات) أما القسمان الاخيران فالمستخدمين ٩٨،٥ فى المائة منها مصريون ولذلك تكون المزاحمة فيها غير زائدة

وأما الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فقد تبين من انعام النظر فيها أن حالها تختلف عما تقدم لاننا اذا ضربنا صفحاً عن مناصب الوزراء السبعة وموظفي الديوان السلطانى ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية ووزارة الاوقاف — وهذه وظائفها كلها بيد المصريين وحدهم ماعدا واحدة أو اثنين منها فالمصريون يتقلدون ٨٦ فى المائة من الوظائف ويقبضون ٧١ فى المائة من الرواتب وأما البريطانيون فيتقلدون ٦ فى المائة من الوظائف ويقبضون ١٩ فى المائة من الرواتب . وغير المصريين والبريطانيين يتقلدون ٨ في المائة من الوظائف ويقبضون ١٠ فى المائة من الرواتب . وفى بعض الرسوم الاحصائية التي رسمت لبيان توزيع هذه الوظائف والرواتب على الوزارات المختلفة قسمت الوظائف الى ست درجات الثلاث الاولى منها تختلف رواتبها من

ادنى راتب الى ٧٩٩ جنيه مصرى فى السنة وتسمى الوظائف الصغيرة والثلاث الاخرى تشمل الوظائف الكبيرة ورواتبها من ٨٠٠ ج . م الى ٢٩٩٩ ج . م فى السنة

فالوظائف الصغيرة يشغل المصريون نحو ثلثي ماكان راتبه منها يختلف من ٢٤٠ ج . م الى ٤٩٩ ج . م وينحط نصيبهم الى اكثر من الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ ج . م الى ٧٩٩ ج . م والوظائف الكبيرة يزيد التفاوت فيها وضوحاً فان نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع . نعم ان نصيب المصريين يرتفع حتى يزيد عن ثلث الوظائف التى راتبها من ١٢٠٠ ج . م الى ١٤٩٩ ج . م ولكن ذلك راجع الى وزارتي الحقانية والداخلية حيث يعين المديرون المصريون والقضاة المصريون اما وزارات المالية والمعارف والاشغال العمومية والزراعة والمواصلات فوظائفها الكبيرة يتقلد المصريون منها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و٣٢ غيرهم وراتب كل منها اكثر من ٨٠٠ ج . م نعم ان فى هذه الوزارات وظائف كبيرة كثيرة تقتضى معارف فنية خصوصية ولا يمكن وجود مصريين قادرين على القيام بها فى الوقت الحاضر ولكن اذا كان المصريون سيصيرون مسؤولين عن ادارة بلادهم الداخلية فالواجب اتخاذ تدبير احسن من التدابير الحالية لتدريبهم واعدادهم لتقلد اعمال هذه الوظائف الكبيرة

أما الخطر فهو من الجهة الاخرى فقد يمكن أن الموظفين البريطانيين وغيرهم من الاجانب يتركون الخدمة جملة من تلقاء أنفسهم خوفاً من أن يبقوا تحت رحمة حكومة مصرية محضة فيكون ذلك مصيبة عظيمة ولكن نستبعد جداً انهم يخرجون من الخدمة على هذا المنوال أولا لان مصالح مصرية كثيرة مثل مصلحة الموانئ والسكة الحديد والجمارك ومثل الاشغال العمومية ونحوها تستخدم عدداً كبيراً من الانكليز وغيرهم من الاوروبيين في وظائف فنية لعدم وجود مصريين مستوفين الخبرة اللازمة لها فهؤلاء الموظفون الاجانب لا يشعرون بأن تغيير حالة مصر السياسية أثر في مركزهم وانما الذين يخافون من هذا التغيير هم

أما الجداول التي يقارن فيها بين توزيع الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود في سنتي ١٩٠٥ و ١٩١٠ و١٩١٤و١٩٢٠ فأرقامها تقريبية فقط لأن تقييدها في السجلات غير كامل ولكنها كافية لادراك كيفية التقلب بين المستخدمين بوجه الاجمال فقد زاد عدد العنصر المصري في مجموع الوظائف من ٤و٤٥ في المئة سنة ١٩٠٥ الى ٥و٥٠ في المئة سنة ١٩٢٠ ولكن عدده في الوظائف الكبيرة نقص من ٧و٢٧ في المئة سنة ٩٠٥ الى ١و٢٣ في المئة سنة ١٩٢٠ وزاد نصيب البريطانيين في قسم تلك الوظائف عينها من ٢و٤٢ في المئة الى ٣و٥٩ في المئة من المجموع كله

الذين يتقلدون مناصب ادارية محضة ولهم سلطة على جماعات كبيرة من المصريين لانهم يسألون أنفسهم قائلين ترى هل يؤيدنا الوزراء المصريون الآن فى استعمالنا لسلطتنا . وهل يمكننا أن نستمر على جهادنا الدائم فى سبيل مقاومة الرشوة والصنيعة (المحسوبية) وترقية الذين يستحقون الترقى لا الذين نوحى بترقيتهم وأن ننجح فى ذلك باستمرارنا عليه . فمثل هذا الخوف طبيعى وقد يحمل بعضاً من أولئك الموظفين على الاستعفاء ولكن موظفين آخرين يزيدون ثقة بأنفسهم وقوة مركزهم فى المستقبل لانهم لا يكونون مثل أولئك الاوروبيين القلائل الذين كانوا فى خدمة الحكومة قبل الاحتلال فلاقوا المشاق والاهوال فى سبيل اصلاح أحوال الحكومة قبل أن يتطرق الى مصر اصلاح . ومع انهم كانوا فى احوال صعبة تكدر النفوس لم يعدموا نفوذاً ووجاهة ولم يعاملوا بغير التجلة والاكرام . أما الموظفون البريطانيون الذين يبقون في مصر اليوم فانهم يكونون فى بلاد اختمرت بالتأثيرات الاوروبية وتعودت الجرى على اساليب الحكم البريطاني ومتصلة على حدودها بشواهد محسوسة ناطقة تذكر بالقوة البريطانية . وزد على ذلك أن الاعتراف بالاستقلال المصرى يزيل مانعاً عظيما يحول الآن دون نفعهم للبلاد وذلك لانه اذا لم يوقف استياء المصريين وتضررهم من جلب الموظفين الاجانب عند حدهما خيف انهما يؤديان الى

قطع كل تعاون حبي بينهم وبين الموظفين المصريين وسببهما ليس الاشخاص بل النظام اذ من السهل اثارة العداوة الآن عليهم بحجة كونهم يجلبون الى مصر رغم أنفها ويجعلون فيها عمالا للسؤدد الاجنبي وعلامة عليه . فاسباب هذه العداوة تزول متى لم يعودوا يعدون آلات بيد حكومة اجنبية ويزداد تأييد الوطنيين لهم في محافظتهم على حسن سير الحكومة وتعيين الاكفاء فيها. والدليل على ذلك ان الموظفين البريطانيين في الادارة والضباط البريطانيين في الجيش غير مكروهين شخصياً بل ان اكثرهم محترمون ومحبوبون ايضاً عند شعب يعترف حالا بالكفاءة لاربابها ولاسيما اذا اقترنت باللطف والكياسة فاذا تأمل الانكليز الموظفون في الحكومة المصرية هذه الاعتبارات وتأنوا ومامن شيء يوجب العجلة فالمرجح أن كثيرين منهم يبقون في وظائفهم ومامن خدمة يخدمونها بأشرف من هذه الخدمة وهي انشاء شركة حبية بين بريطانيا العظمى ومصر ومساعدة المصريين حتى ينجحوا في أنظمة الحكم الذاتي

ولكن وان يكن خروج الموظفين البريطانيين وغيرهم من الاجانب جملة وبسرعة أمراً غير منتظر فانه يحسن مع ذلك تدبير أمر الذين تروم الحكومة المصرية أن تستغنى عن خدمتهم أو الذين يرومون هم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيذ

النظام الجديد فهؤلاء يجب أن يعاملوا بانصاف وسخاء اذ لا شئ يكدر صفو العلاقات بين الانكليز والمصريين فى المستقبل من أن يخرج عـدد من الموظفين السابقين وهم يتظلمون من الحيف عليهم فيجب فى كل معاهدة تعقد بين بريطانيا العظمى ومصر أن تكون مراكزهم مضمونة وأن ينص على شروط الخروج من الحكومة بعد مشاورة رجال ينوبون عنهم . وبموجب القانون الحالى يعطى الموظفون المصريون اذا أحالتهم الحكومة على المعاش بسبب غير سوء سلوكهم معاشاً طيباً مناسباً لطول مدة خدمتهم وما من ترتيب يوضع من جديد يمس الحقوق الحالية ولكن يلزم مراعاة لتغيير الاحوال أن يوضع تدبير خصوصى لمعاملة الذين قد يقضى على مستقبلهم فى الخدمة قضاء مبرماً وكذلك الذين يتركون الخدمة من تلقاء أنفسهم فى النظام الجديد يعاملون معاملة الذين تستغنى الحكومة عنهم . والمعتاد الآن انه اذا أراد موظف الاستعفاء من الخدمة قبل بلوغه السن المعينة للاحالة على المعاش يخسر بعض حقوقه ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على ما نحن بصدده بعد تغير شروط الخدمة تغيراً جوهرياً بل يجب أن يترك للموظف حق الخيار بين البقاء فى الخدمة أو تركها فى النظام الجديد فاذا اختار الترك يعامل معاملة من يلزم بالخروج من الخدمة الزاماً

رابعاً — التحفظات لحماية الاجانب

تستثنى المذكرة فى البند ٤ والفقرتين ٣و٤ شيئين من المبدأ العام القاضى بان تكون الحكومة المصرية فى المستقبل حرة فى تعيين الوظائف التي توظف غير المصريين فيها وهما على ما فى الفقرتين المذكورتين تعيين مستشار مالي وموظف فى وزارة الحقانية وظيفته الخصوصية مراقبة تنفيذ القانون فى ماله مساس بالاجانب « بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك » ورب قائل يقول بعد الذي تقدم ذكره بهذا الشأن وما الذى أوجب استثناء هذين الامرين فالجواب على ذلك ان المسؤوليات الخصوصية التى تلقى على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى التسوية المطلوبة لحماية حقوق الاجانب . فالامران اللذان يهمان الدول الاجنبية التي يتمتع رعاياها الآن بالامتيازات الاجنبية هما اقتدار مصر على سد ديونها وذلك يهم حملة السندات المصرية ويؤثر أيضاً فى كل رؤوس الاموال والمشروعات الاجنبية فى البلاد وسلامة أرواح الاجانب وأملاكهم فلضمان هذين الامرين لا تكتفى الدول بكل تأكيد عن الالحاح طالبة ابقاء بعض المراقبة الاجنبية وقد رضيت أن تتولى بريطانيا العظمى تلك المراقبة . فاذا كفت بريطانيا العظمى الآن عنها طلبت الدول أن يعهد بها الى دولة أخرى غيرها أو الى فريق من الدول لتحل فى ذلك محلها

ومن المبادىء الاساسية التى تبنى التسوية المنوية عليها ان كل

سلطة تلزم لضمان مصالح الاجانب فى مصر ولحمل الحكومات الاجنبية على الاطمئنان والايقان بان حقوق رعاياها تحترم وهذا هو سبب الشرط المتقدم وهو أن يبقي تعيين الموظفين الكبيرين المشار اليهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانيــة لان الواجب على أحدهما ضمان اقتدار مصر على ســد دينها والواجب على الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التى لها مساس بالاجانب وقـد وصفت وظيفتاهما وصفاً إجمالياً فى المذكرة وسيحدد مدى اختصاصهما تحديداً دقيقاً عند تحرير المعاهدة لاننا اكتفينا هنا أيضاً بالاتفاق مبدئياً وتركنا التفصيل للمفاوضة الآتية :

وهذا يصدق أيضاً على الفقرة الخامسة من البند الرابع حيث خول المعتمد البريطانى فى بعض الاحوال حق منع تطبيق القوانين المصرية على الاجانب وقد كثرت المناقشة فى ذلك وبذل رجال الوفد جهدهم لكى يمنعوا هذا الحق من أن يتحول الى حق منع عام فى التشريع المصرى وهذا ما لم نكن نريده ولـكن صعب علينا الاتفاق على تعيين حدود هذا الاتفاق تعييناً مدققاً ولهذا أثبتنا لذلك صيغتين فى المذكرة . فالمسألة كثيرة التعقيد ولكننا اذا جردناها من غواشيها الفنية والاصطلاحية بقى هنا ما يأتي :

وهو أن الحكومة المصرية تجد نفسها كيفما التفتت مكتوفة اليدين لا تستطيع سن قوانين تسرى على رعايا الدول ذوات

الامتيازات في بلادها بلا مصادقة منهن وان تكن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة تنوب عنهن أحياناً فى تلك المصادقة. وقد قدمنا أن السياسة البريطانية ترمى دائماً الى تنقيص القيود التى تقيدبها سلطة الحكومة المصرية التشريعية وأن ذلك أيضاً هو جزء من المشروع المنوى فى المذكرة ولكن ذلك غير ممكن ولا المطلوب ازالة القيود بالكلية . وهى ما دامت لا غنى عن وجود من يكون له حق استعمالها . وهذا الحق الذى يقصد به ضمان مصالح جميع الاجانب المشروعة تمنحه مصر على ما فى المشروع الذى تتضمنه المذكرة لدولة واحدة هى بريطانيا العظمى

(د) — السودان

ان المشروع الذى تتضمنه المذكرة يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان — البلاد التى تختلف كل الاختلاف عن مصر فى اوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محدودة تحديداً جلياً فى الاتفاق الانكليزى المصرى المبرم فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ (*) وليست كحالة مصر التى لا تزال غير معينة . فلهذه

(*) — ان هذا الاتفاق الذى وقعه وزير الخارجية المصرية واللورد كرومر نص على أنه « يحق » لبريطانيا العظمى « بحق الفتح » « أن تشترك فى تعمير السودان وادارته وترقيته » وقد أسقط قبول هذا المبدأ كله دعوى سيادة تركيا على السودان

الاسباب أخرجنا السودان عمداً من مناقشاتنا كلها مع الوفد وكان ذلك مفهوماً دائماً عند أعضائه ولكن منعاً للخطأ وسوء الفهم بمصر فى غاية مناقشاتنا ومداها دفع اللورد ملنر الكتاب التالى الى عدلى باشا يكن لما أرسل اليه المذكرة وهو :

١٨ أغسطس ١٩٢٠

عزيزى الباشا

بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى انه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ولكني أرى اجتناباً لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل انه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة وهو أن موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة

وأخرجت البلاد نهائياً من الدائرة التي يسرى عليها نظام الامتيازات ولذلك نص فى هذا الاتفاق على أن اختصاص المحاكم المختلطة « لا يسرى الى اى جهة من جهات السودان او يعترف به فيها » وان لا يقيم قناصل الاجانب فى البلاد بلا رضى الحكومة البريطانية . اما السلطة العسكرية والمدنية العليا فيعهد بها الى شخص « الحاكم العام » الذى يعين بمشورة الحكومة البريطانية بأمر من خديوى مصر والذى يكون لمنشوراته قوة القانون

الاتفاق المقصود لمصر فان البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً فى أحوالهما ونحن نرى أن البحث فى كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث فى الآخر

ان السودان تقدم تقدماً عظيما تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه أن لا يسمح لاى تغيير يحصل فى حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة

على اننا ندرك من الجهة الاخرى ان لمصر مصلحة حيوية فى ايراد الماء الذى يصل اليها ماراً فى السودان ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلة.

الامضاء « ملنر »

العنوان : (حضرة صاحب المعالى عدلى باشا يكن)

....

ويجمل بنا فى هذا المقام أن نورد بالايجاز الاسباب التى نرى أنها تقضي باستحالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التى يراد تسوية المسألة المصرية عليها ونشير فى الوقت عينه الى الخطة العامة التى يلوح لنا انها أصلح من سواها لسد حاجات السودان الحالية فنقول :ــ

أن الاكثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة الى

سواها وأما السودان فمقسوم بين العرب والسود وفى كل من هذين الجنسين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافاً عظيما ويضاد بعضها بعضاً كثيراً . أما عرب السودان فيتكلمون باللغة التي يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين والاسلام آخذ فى الانتشار فى السودان حتى بين الاجناس غير العربية من أهله وهذه المؤثرات تلطف ما بين أهالى البلدين من التضاد والتنازع ولكنها تقوى عليه بعد ما زادت تذكار سوء الحكم المصرى الماضى قوة وشدة

أما الروابط السياسية التى ربطت السودان بمصر فى فترات مختلفة من الزمان الماضى فكانت دائماً روابط واهية فان الفاتحين المصريين اجتاحوا أقساماً من السودان بل السودان كله ولكن مصر لم تخضع السودان قط اخضاعاً حقيقياً ولا أدغمته فيها وجعلته بعضاً منها بمعنى من المعانى وكان فتحها له فى القرن الماضى نكبة كبيرة على البلدين معاً وانتهى أمره بفتنة المهدى التي قلبت السلطة المصرية رأساً على عقب فى أوائل العقد الثانى من ذلك القرن ولم يبق للسلطة المصرية أثر فى السودان مدة اكثر من عشر سنوات الا فى مقاطعة صغيرة حول سواكن فاضطرت بريطانيا العظمى من جراء ذلك الفشل أن تجرد عدة حملات انفقت عليها أموالا طائلة لنجدة الحاميات المصرية والدفاع عن مصر التي كانت

عرضة لسيل عصابات المهدى الجارفة واسلمت الايدى البريطانية زمام حكومة السودان فعلا منذ فتحت القوات البريطانية والمصرية البلاد بقيادة قواد بريطانيين فى سنى ١٨٩٦ — ١٨٩٨ وبات السودان تحت الحماية البريطانية المصرية فى سنة ١٨٩٩ لان الحاكم العام وان كان يعينه سلطان (وسابقاً خديوى) مصر فالحكومة البريطانية هى التى ترشحه وكل مديرى المديريات وكبار الموظفين هم من البريطانيين فتقدم السودان تقدماً عجيباً مادياً وأدبياً تحت رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام لاننا اذا حسبنا حساب كل ما تقتضيه بساطة هذه القضية وهى ادخال المبادئ الاولية لحكومة منظمة متمدنة الى بلاد أهلها لا يزالون فى أول عهد السذاجة حكمنا أن النجاح العظيم الذى نجحته بلاد السودان فى المدة الطويلة التى كان فيها السر رجنلد ونجت حاكما عاماً عليها يعد أمجد صفحة فى تاريخ الحكم البريطانى على الشعوب المتأخرة . أما الحكومة الحالية فمقبولة ومحبوبة عند أهل السودان والسلام والتقدم مخيمان على تلك البلاد الا فيما ندر

غير أنه وان تكن مصر والسودان بلدين ممتازين أحدهما عن الآخر وارتقاؤهما يكون على منهاجين مختلفين فلمصر مع ذلك مصلحة عظيمة جداً فى السودان وهى ان النيل الذى يتوقف عليه وجود مصر وكيانها يجرى مسافة مئات من الاميال فى بلاد

السودان فمن أهم الامور لمصر منع أى تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو أن يمنعها من اصلاح أراضيها التى تبلغ مساحتها حوالى مليونى فدان وتصير قابلة للزراعة اذا خزن ماء النيل وزاد مايرد منه للرى عما هو عليه الآن . وقد كانت كمية المياه التي يأخذها السودان رأساً من النيل قليلة حتى الآن ولكن كلما زاد عدد سكان السودان احتاجت بلادهم الى ماء اكثر لاجل تقدمهم وقد يفضى ذلك الى التضارب بين مصالحهم ومصالح أهل مصر ولكن الامل وطيد انه اذا حفظت مياه النيل جيداً ووزعت كذلك كفت لرى كل الاطيان التى يمكن ان تحتاج الى الرى سواء كانت فى مصر أو فى السودان . ولكن التحكم بمياه النيل وضبطها للرى مسألة باعظم مكان من الاهمية .والقضايا التي تنطوى تحت ذلك فنية كانت أو غير فنية صعبة ومعقدة جداً بحيث يقتضى فى رأينا تعيين لجنة دائمة من خبيرين من الطبقة الاولى وأيضاً من رجال ينوبون عن كل البلدان التى لها علاقة بهذا الامر وهى مصر والسودان وأوجدنا لتحل كل المسائل التى لها مساس بالتحكم بماء النيل وضبطه ولتضمن توزيع الماء بالقسط.

ولتجاور مصر والسودان ولاشتراكهما فى المصلحة فى النيل يحسن أن تكون بينهما رابطة سياسية على الدوام ولكن هذه الرابطة لايمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر فبلاد .

السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها . يحق لها أن تكون كذلك أيضاً ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التي تكون عليها فى آخر الامر ويكفيها لقضاء اغراضها فى الوقت الحاضر الحالة التي عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقي والتقدم مستقلا عن مصر

والضرورة تقتضى الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليا ولكن لا يستحسن ان ينحصر الحكم كله فى حكومة مركزية بل الواجب القاء مقاليد ادارته بقدر الامكان الى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية نظراً لاتساع ارجائه واختلاف طباع اهله واخلاقهم فالحكومة البيروقراطية المركزية لاتلائم السودان على الاطلاق وانما تلائمه اللامركزية واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطاع لقضاء الاعمال الادارية البسيطة التي تحتاج البلاد فى الحالة التى هى عليها من التقدم لان ذلك يقلل نفقاتها ويزيد فى كفاءة رجالها وحسن ادارتها والموظفون الآن من أهل البلاد لايزالون قلال العدد فى جنب الذين يؤتى بهم من مصر وهؤلاء لايحبون الخدمة فى السودان ولكن هذه الصعوبة ستزلل كلما تقدم التعليم فى السودان وزاد عدد الذين

يصيرون كفأ من أهله لتقلد الوظائف الرسمية . والواجب
فى الوقت عينه الانتباه الكلى الى أمر التعليم حتى لا يرتكب فيه
الخطأ الذى ارتكب فى مصر بادخال نظام اليها لا يؤهل التلامذة
لعمل يذكر سوى الاعمال الكتابية والوظائف الادارية الصغيرة
وتخريج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطمح أبصارهم الى
الاستخدام فى الحكومة . فليس في السودان مجال لجيش من
صغار المستخدمين ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يربى فى
السودانيين القابلية والميل الى الاعمال الاخرى كالزراعة والصناعة
والتجارة والهندسة اذ حاجة تلك البلاد الآن هى الى الترقى المادى
وفى وسعها الاستغناء عن نظام ادارى على غاية من الاتقان

ان القواعد العسكرية التى لا تزال تستخدم فى السودان كبيرة
جداً . نعم ان وجود جيش كبير فى تلك البلاد كان لازماً لاتمام
فتحها ولاستتباب السكون فيها ولكننا نرى ان الزمان قد حان
لاعادة النظر فى مسألة القوات العسكرية فى البلاد وتنظيمها وتخفيف
العبء المالى الواقع على عاتق مصر من ابقائها هناك . ثم ان وظيفة
الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصرى لا تزال الان
مجتمعتين فى شخص واحد وكانت الاسباب التى تقتضى ذلك وجيهة
فى الماضى ولكن لا يمكن الدفاع عنه اذا أريد أن يكون كذلك
دائماً ولذلك يجب تعيين حاكم عام ملكي عند سنوح أول فرصة

ويقال بالاجمال ان الغرض الذى ترمي اليه السياسة البريطانية يجب أن يكون اخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين فى المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاء مستقلا ومصالح مصر الحيوية فى ماء النيل. فلمصر حق لاينازع فيه فى الحصول على ايراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية وعلى نصيب عادل من كل زيادة فى ايراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتى بها فاذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً باعترافها بهذا الحق وانها عاقدة النية على المحافظة عليه فى كل حال من الاحوال سكنت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذا القبيل ورأينا أن هذا التصريح يفى بالغرض المقصود اذا تم فى الوقت الحاضر

هـ — زيارة اعضاء من الوفد لمصر

وبعد انتهاء المناقشات التى اسفرت عن مذكرة ١٨ أغسطس سافر زغلول باشا وسائر رجال الوفد وعدلى باشا ايضاً من لندن الى باريس . ثم سافر فى الحال اربعة من أعضاء الوفد (وهم محمد باشا محمود واحمد لطفى بك السيد وعبداللطيف بك المكباتي وعلى بك ماهر) الى مصر طبقاً لما تم الاتفاق عليه لكي يحصلوا من مواطنيهم على تأييد المشروع المبين فى المذكرة . وكانت خلاصة

المذكرة قد وصلت الى الجرائد مع هفوات قليلة فى تفصيلها وقوبلت فى مصر بعبارات الرضى والاستحسان

وحوالى ذلك الحين نشر فى مصر منشور طويل من زغلول باشا نوه فيه بصفة الوفد النيابية التى يمثل فيها الآن وبما لقيه من تأييدها وأشار الى المساعى التى بذلها الوفد لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح وعلى العالم كله مدعياً انهم اكتسبوا شيئاً كثيراً من الميل والعطف فى البلاد الاجنبية . ثم استطرد الى ذكر تعيين اللجنة الخصوصية ومقاطعة أعضائها بسبب الاصرار على بقاء الحماية وما جرى بعد ذلك حتى أفضى الامر الى زيارة الوفد المصرى للندن والمناقشات التى جرت فيها وأعلن فى الختام أن الاقتراحات التى نشأت عن تلك المناقشات ستعرض على الامة على يد رسل منتدبين لذلك فاذا قوبل المشروع بالاستحسان عين ممثلون للمفاوضة فى عقد معاهدة على القاعدة المقترحة

وخلو هذا المنشور من الجزم يظهر انه أضعف الحماسة التى استقبلت بها لجنة الوفد المركزية فى القاهرة اعلان التسوية فى بادئ الامر ولكن لما وصل الرسل الاربعة الى الاسكندرية فى ٧ سبتمبر قوبلوا بمظاهر الابتهاج والترحيب وأنعش وصولهم التفاؤل فى النفوس وأرسلت لجنة الوفد المركزية رسالة برقية الى زغلول باشا أعربت فيها عن « ثقة البلاد كلها » بالوفد وعن

الحماسة الغالبة على الجمهور وظهر فى ذلك الوقت دلائل الفتور فى الجذب والدفع اللذين اعتورا علاقات البريطانيين والمصريين مدة من الزمان ولاحت تباشير المصالحة فى كل مكان

صحيح ان الحزب الوطني وآخرين من المتطرفين حملوا على التسوية المنوية حملة منكرة فى أول الامر وقال الناقدون ان الاستقلال المنوى لمصر ليس استقلالا حقيقياً واحتجوا خصوصاً لعدم ادخال السودان فى المشروع وقام فى مقدمة المعترضين أربعة من أمراء البيت الخديوى الذين وقعوا المنشور المذكور فانتهزوا الفرصة ونشروا فى الجرائد فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ تصريحاً بأن آراءهم لم تتغير وأنهم لا يؤيدون اتفاقاً يضيق نطاق استقلال مصر ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر فى الجمهور تأثيراً يذكر ولما رأى أولئك الامراء أن تلك الاقتراحات وقعت وقعاً حسناً عند الناس عموماً تداركوا الامر بأن نشروا كلاماً يعفو أثر ما كانوا قد نشروه قبلا

ولم يتصل رسل الوفد الاربعة بالعالم السياسى فى مصر مطلقاً ومع ذلك بذلت العناية التامة حتى يكونوا فى عملهم كاملى الحرية مطلقي الحركة . أما الخطة التى جروا عليها فكانت أنهم يدعون اليهم جماعات صغيرة من وجهاء المصريين الممثلين لقومهم لكى يجتمعوا معاً ويتناقشوا فى التسوية المقترحة فاذا عادت هذه

الجماعات من عندهم أبلغت الامر الى جماعات أخرى فى الاقاليم فترد على الرسل الاربعة قرارات الموافقة والانضمام الي القابلين بحيث لم يمض اسبوعان على وصول أولئك الرسل حتى اتضح أن أكثرية جسيمة من العناصر الممثلة للبلاد توافق على قاعدة المفاوضات التى عرضوها عليها . ولكن أهم الشهادات الناطقة بهذا الاستحسان العام شهادة الباقين من أعضاء الجمعية التشريعية فى اجتماع عقدوه لمحادثة أعضاء الوفد فى ١٦ سبتمبر وكان عددهم تسعة وأربعين عضوا فقر قرار خمسة وأربعين منهم بالموافقة على الاقتراحات وامتنع اثنان من اعطاء رأيهما وعارض اثنان فقط فيه . ولم يستطع عضوان آخران الحضور بنفسها الى الاجتماع فكتبا يعربان عن رأيهما بالموافقة على المشروع وعليه أيد المشروع سبعة وأربعون عضوا من الواحد والخمسين عضوا الباقين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية

وبينما كان هذا الاستحسان العام يسجل طلب تفسير بعض النقط الخصوصية فى المشروع مع الرجاء بأنه متى عاد الوفد الى لندن يحصل على التأكيدات القطعية بشأن هذه النقط وأهم هذه النقط رغبة الناس اجماعاً فى الحصول على دليل قاطع على إلغاء الحماية عند عقد معاهدة المحالفة

و — المقابلات الاخيرة مع الوفد المصرى فى لندن

وعاد الرسل الاربعة من مصر الى باريس فى أوائل اكتوبر وانضموا الى زغلول باشا وسائر زملائهم الذين بقوا في أوربا وفى آخر الشهر المذكور عاد الوفد كله يصحبه عدلي باشا الى لندن واجتمع مرتين مع اللجنة قص فيهما الرسل الاربعة ما رأوه وخبروه فى مصر . وجرى البحث فى الحالة التى نجمت عن ذلك وقد ظهر من أقوال الرسل التي جاءت مؤيدة للاخبار التى نشرتها الجرائد أن الرأى المصرى قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان وأن المساعى الكبيرة التى بذلت فى أول الامر لاثارة المعارضة انتهت بالفشل التام . ولكن الرسل لم يغفلوا أن يرسخوا فى أذهاننا حينئذ أن الموافقة العامة على التسوية كانت مصحوبة ببعض التحفظات من جانب المصريين الذين كلموهم وأنهم أوصوا بأن يجتهدوا لكي يحصلوا على تعديل التسوية فى نقط منها . وكان أهم ما يرغبون فيه من هذا القبيل تضييق اختصاصات المستشار المالى والموظف البريطاني فى وزارة الحقانية واهمال الشرط الذى تضمنه البند الخامس من المذكرة وهو أن تنفيذ المعاهدة المنوية بين بريطانيا العظمى ومصر يتوقف على عقد اتفاقات مع الدول لاجراء التعديل اللازم فى نظام الامتيازات وأهم من ذلك الغاء الحماية

رسمياً وأوردوا نقطاً أخرى أقل أهمية من ذلك فاتضح لنا أنه إذا اعدنا النظر فى هذه الامور كلها اضطررنا الى فتح باب المناقشة من جديد بعد ما اشتغلنا بها معظم الصيف واتفقت آراء أعضاء اللجنة كلهم على أن السير على هذا المنوال ضرب من العبث ولا سيما بعد ما أوضحنا لاعضاء الوفد أن كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لا يمكن أن يكون نهائيـاً على كل حال . وان كل ما يسعنا عمله هو أن نمهد الطريق للمفاوضات الرسمية التى تدور فيها بعد اذا لقيت فكرة عقد المعاهدة على المبادئ التى تناقشنا فيها قبولا عنـد الرأى البريطانى والمصرى . أما النقط التى قدمت للآن فيمكن عرضها كلها على بساط البحث فى المفاوضات الرسمية هى وغيرها من النقط التي لا بد من ان تعرض للبحث من الطرفين فمحاولتنا ان نعين من الآن ما يقر عليه القرار أخيراً من هـذه التفاصيل يؤخر حتما البدء بهذه المفاوضات وقد يضر ضرراً كبيراً فى نجاح سيرها أيضاً

وقد لخص اللورد ملنر رأى اللجنة فى بيان تلاه فى الجلسة الثانية التى حضرها الوفد فى ٩ نوفبر وهو كما يأتي : —

رأينا أنه يحسن أن تعقد هذه الجلسة قبـل سفر الممثلين المصريين لجلاء الحالة وترك مجال للتعاون على العمل بينهم وبين اللجنة فى المستقبل

ويظهر من الاخبار التى عاد بها الينا السادة الذين رجعوا من مصر أخيراً أنها تدل على أن هناك جمهوراً كبيراً يستحسن التسوية على القاعدة المبينة فى مذكرة أغسطس ولكنهم قالوا أن فى المذكرة نقطاً يرغبون تعديلها وأنهم يرغبون أيضاً في إضافة شروط جديدة قبلما يعدوننا بتأييدهم لنا من غير قيد ولا شرط وانى فى غنى عن الاسهاب فى الكلام على هذه النقط اليوم لان أعضاء اللجنة مجمعون رأياً على أن لا فائدة من المناقشة فى التفاصيل الآن

والمذكرة لم تدع أنها تتضمن غير تبيان المبادئ العامة التى يمكن أن يبنى الاتفاق عليها . وعلى كل حال لا يكون الاتفاق اذا قر القرار عليه الا نتيجة مفاوضات رسمية بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية كما كنا نتوقع ذلك دائماً . وفى تلك المفاوضات يمكن عرض النقط الجديدة التى قدمتموها على أثر زيارة بعضكم لمصر وغيرها من النقط التى يمكن أن يعرضها هذا الفريق أو ذاك . ومن المستحيل والمكروه أيضاً أن تمنع الاقتراحات التي ليس فيها مناقضة واضحة لجوهر الاتفاق المبين فى المذكرة التى تحتاج فى حالتها الحاضرة الى توضيح واتقان قبلما تحول الى معاهدة رسمية . ومن رأينا أننا اذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن لا نكون قد سهلنا حصول التسوية ولذلك يكون الاجدر بنا أن نجتنب الآن ابداء أى رأى فى النقط

الجديدة التي عرضتموها أخيراً مع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول الى حل مرض بل لا بد من الوصول اليه حينما تدور المفاوضات القانونية

والامر الذى يهمنا الآن بعد ان بلغنا ما بلغناه هو التأثير فى الرأى العام هنا وفى مصر حتى يستحسن التسوية على المبادئ التى استحسناها نحن وأنتم . وأعظم من ذلك كله أن نغرس ونقوى بكل وسيلة ممكنة أواصر الصداقة والثقة المتبادلة التى ساعدت محادثاتنا هنا على ايجادها والتى يجب تعميمها بين الفريقين اذا شئنا أن تفضى مساعينا الى الغاية المطلوبة فان ذلك كله أهم جداً من المناقشة فى التفاصيل . أما فيما يختص بهذه البلاد فاننا نأمل ان تقرير اللجنة الذى نحن مهتمون بانجازه بأسرع ما يمكن يؤدى الى هذه الغاية . ومما يماثل ذلك فى الاهمية أن تنتج مساعيكم فى مصر نتيجة مثل هذه ونحن نعترف لكم شاكرين عظم ما فعلتموه من هذا القبيل حتى الآن ولكن من البين أنه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها وأن في مصر أناساً كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق بل لا يزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الاسباب فهم يرتابون فى نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك غير مدركين مقدار السخاء الذى تقابل به بريطانيا العظمى أمانى الشعب المصرى وأنكم بتهديدكم سوء الظن

وسوء التفاهم وغرسكم حسن الظن فى النفوس بدلهما تعلمون مالا يستطاع عمله بطريقة أخرى للوصول الى التسوية التي نرغب فيها كلنا أشد الرغبة »

فرد زغلول باشا على هذا البيان بخطبة خلاصتها أنه شديد الرغبة كما نحن شديدو الرغبة فى ايجاد حالة موافقة للتسوية ولكن مساعيه فى هذا السبيل تضعف جداً اذا لم يستطع أن يعد المصريين شيئاً من جهة التحفظات المطلوبة وبالاخص اذا كان غير قادر أن يقول للمصريين ان بريطانيا العظمى الغت الحماية نهائياً . وقد اعاد القول الاخير مراراً وكرر هذه الآراء في رسالة بعث بها الى اللورد ملنر

وكانت هذه آخر مقابلاتنا مع الوفد وقد غادر انكلترا بعدها ولا بد لنا من القول ان مناقشاتنا كانت دائماً على غاية المودة من البداية الى النهاية ومع اننا افترقنا من غير ان نصل الى اتفاق نهائى بل بقى كل فريق متمسكا برأيه فقد استنتجنا ان شروط الاتفاق المنوى وقعت وقعاً حسناً جداً فى مصر سواء قوبلت بتحفظات أو بغير تحفظات . وأن اكثر اعضاء الوفد ان لم يكونوا كلهم كانوا شديدى الثقة بأنها تقابل من مواطنيهم بالقبول التام اخيراً شديدى الرغبة فى تحقيق ذلك

خلاصة عامة

نظراً الى ماهية الموضوع الكثيرة التشويش والتركيب والى طول تقريرنا الذى قضت به الضرورة مع بذلنا الجهد فى حذف كل التفاصيل التى ليست بجوهرية منه نروم الآن أن نراجع أشهر خصائص الخطة التى نشير باتباعها والمراحل التى قطعناها حتى وصلنا الى نتائجنا فنقول.

لما وصلنا الى مصر وجدنا القلق والاستياء مستحوذين عليها وكانت الفتنة قد قمعت ولكن الهيجان لم يخف بل كان لا يزال يظهر مظهر العنف والخطر عند فريق من المتطرفين . وكانت المطالبة تنهال من كل مكان « بالاستقلال التام » مبتدئاً بالغاء الحماية التى كانوا يقولون انها تتضمن ابادة الجنسية المصرية ولكي يسوغ أنصار الحزب الوطني هذا الاستنتاج كانوا يستشهدون برفض الحكومة البريطانية السماح للوزراء بالسفر الى لندن بعد الهدنة وابعاد زغلول باشا ورفاقه وازدياد عدد الموظفين البريطانيين منذ نشبت الحرب واستمرار الاحكام العسكرية . ثم ان البنود الاربعة عشر التى أعلنها الرئيس ولسن أثارت آمالا في كل مكان ووعدت أمماً أخرى شرقية بتقرير مصيرها والمصريون يحسبونها دونهم فزاد ذلك فى استيائهم واحتدمت الغيرة الدينية من جراء انكسار الاتراك وما حام حول مستقبل الخلافة من الريب والشكوك

وأما من جهة البريطانيين فكانت الحالة على غاية الصعوبة فان عدداً كبيراً من الموظفين الواسعى الخبرة أخلو مناصبهم من أول الحرب وحل محلهم رجال جدد لا يعرفون الا اليسير من النظام المتبع الذى حفظت به الرقابة البريطانية فى عهد لورد كرومر من غير أن يجرح احساس المصريين . نعم ان عمل الادارة فى زمن الحرب خليق بالشكر الجزيل ولكن الضرورة اقتضت تقديم المصالح البريطانية على المصالح المصرية ولو لبعض الشىء والى استخدام الوسائل الميسورة ولو لم تخل من الشدة مما ينفر منه شعب لم يكن ميله اليناشديداً ولما انتهت الحرب كان كثير من المعالم القديمة قد زال وانقطع كل اتصال بالماضى . وصارت الاحكام العسكرية ضربة لازب لحفظ النظام وللقيام باعمال الادارة وكان القنصل الجنرال الوكيل السياسى قد صار معتمداً سامياً وهو القائد العام ايضاً . وظل الوزراء المصريون فى مناصبهم ولكن الجمعية التشريعية وقفت فكانت الادارة فى هذه الاحوال مضطرة أن تقوم باعمالها رغماً من مقاومة تكاد تكون عامة ويكاد الموظفون انفسهم يشتركون فيها وهم معتمد الحكومة فى جانب كبير من عملها التنفيذى

وقد استنتجنا حال وصولنا أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع الى النظام الذى كان متبعاً قبل الحرب ولا باصلاح ادارى محض بل لابد من تغيير جوهرى يناسب الاحوال الجديدة. ولكن

الهياج الذى ثار على « الحماية » زاد الصعوبة فى ايجاد سياسة يقبل بها المصريون وتصان بها المصالح البريطانية فان كلمة « الحماية » صارت عنوان الاستعباد فى أذهان المصريين وأصروا على أن معناها هو المعنى الذى فهموه لها فعاد الجدال فى هذا الموضوع ضرباً من العبث واتضح لنا والحالة هذه انه لا يمكن أن نصل الى الى تسوية بالاتفاق مالم نتخذ خطة أخرى

ومن حسن الحظ وجدنا أن المحادثات غير الرسمية التى دارت بيننا وبين أناس من أقطاب مصر تقوى الامل أن تسوية مثل هذه ليست مما يستحيل الوصول اليه على مبادئ جديدة فقد اتفقت كلمتهم على انهم يرفضون كل حالة سياسية منحطة توجبها عليهم الحكومة البريطانية ولكنهم يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد فى بين الفريقين باختيارهما تقرر استقلال مصر وتنيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التى تراد من الحماية بالمعنى الذى نفهمها بها نحن وانحصر اكثر عملنا بعد ذلك فى فحص هذا الامر الذى حسبناه محتملا . وكان غرضنا دائماً أن نجد قاعدة لمحالفة توضع فوق كل المجادلات على الالفاظ والعبارات وتكون الحد الوحيد النهائى للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر

وليس فى اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال مصر شئ جديد فقد عنينا أشد العناية كل مدة احتلالنا لمصر باحترام وحدة مصر كاملة

تحت سيادة سلطان تركيا ولما ألغينا السيادة التركية فضلنا بعد انعام النظر أن نعلن حمايتنا لمصر على أن نضمها أو نجعلها جزءاً من الامبراطورية البريطانية . وقد جددنا وعدنا دائماً باعطاء مصر الحكم الذاتي . ومن رأينا ان الوفاء بهذا الوعد لا يمكن تأجيله والروح الوطنية المصرية لا يمكن اطفاءها وقد يمكن قمع ما يبلغ درجة العنف من مظاهرها ولكن الحكم على بلاد أهلها مظهرون العداء لنا يتهموننا بنقض عهودنا عمل شاق مكروه لدى الذين يشتركون فيه ولدى الشعب البريطاني المسؤول عنه

غير أن هناك مصاعب هائلة تعترض كل تغيير فجائي تام بنقل كل السلطة الى ايدى مصرية . وهناك مصالح بريطانية جوهرية لابد من الاحتفاظ بها ولابد أيضاً من حماية عدد كبير من الاجانب المتوطنين فى مصر وحماية حقوقهم . ووجود هؤلاء فى مصر يجعل مركزها مختلفاً عن مركز غيرها من البلدان الشرقية ويزيد المسألة تعقيداً

اما المصالح البريطانيـة الجوهرية فهي ان المواصلات الامبراطورية العظيمة التى تخترق الاراضى المصرية يجب ان لا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية اوباعتداء اجنبي وان تكون ميسورة فى زمن الحرب وللاغراض الضرورية فى زمن السلم وان لاتعود الى مصر منافسة الدول التى تتنافس على التفوق فيها .

واخيراً ان لاتجرى مصر المستقلة على سياسة خارجية تكون معادية للامبراطورية البريطانية مجحفة بها . ولذلك كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب ان تضمن المركز الخاص الذى للمندوب البريطاني فى مصر وتمكننا من ابقاء قوة داخل الاراضى المصرية لحماية مواصلاتنا الامبراطورية وتتخذ التأمين الكافي على ان السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الامبراطورية البريطانية

ثم وان حماية الحقوق الاجنبية مشكلة اشد تعقيدا فهذه الحقوق مضمونة الآن بالامتيازات ولكن الامتيازات اعظم كل القيود التى تشكو منها مصر الآن فان تعدد القضاء الناتج عنها والتسهيلات التى تخول للرجال الذين ليس لهم جنسية معينة للنجاة من المحاكم الاهلية . كل ذلك مشاكل تمنع حفظ القانون والنظام فى حين ان اعفاء الاجانب من الضرائب المقررة غير اموال الاطيان وعوائد الاملاك لايشل يد الحكومة اذا أرادت ان تزيد ايراداتها لانه يستحيل عليها فرض ضرائب على المصريين وتعفي الاجانب منها ولذلك بقيت الحكومة زمانا فى الماضي مضطرة ان تضيق على بعض فروعها المهمة كالتعليم العمومى والصحة العمومية مع ان ثروة البلاد تزداد بسرعة ومواردها كثيرة تكفي لكل حاجات حكومة منتظمة . وفى زمن الحرب لم يتيسر الحصول على ايراد كاف للخفراء الا بضريبة خصوصية فرضت بواسطة

الاحكام العسكرية

فاتضح لنا انه ما من حكومة مصرية تستطيع ان تكون مستقلة الا بعد ازالة هذه القيود واذا تركت وزارة مصرية تعانى مصاعب هددت الادارة الحالية بتوقيف دولاب اعمالها فيكون ذلك بمثابة القضاء عليها بالفشل . وتراءى لنا انه اذا بقيت الامتيازات فالمرجح كل الترجيح ان الحكومة المصرية تتعرض لضغط تتبارى فيه السلطات الاجنبية يمكن ان تشلها اذا لم تؤيدها بريطانيا العظمى . فيرى من ذلك جليا ان مصلحة مصر تقتضى الغاء الامتيازات واعادة تنظيم المحاكم المختلطة حتى تقوم مقام المحاكم القنصلية فتنظر فى القضايا الجنائية التى تتعلق بالاجانب كما فى القضايا المدنية . ولكن تحقيق ذلك لا يتيسر الا بواسطة بريطانيا العظمى . وهى لا تتوقع أن تفلح فى جعل الدول تتنازل عن امتيازاتها الحاضرة الا اذا كانت بحيث تستطيع ان تؤكد لهم ان مصر تبقى قادرة على ايفاء ما عليها من الديون وأن أرواح الاجانب وأموالهم فى أمان ولذلك وجهنا اهتمامنا الى الحصول على مركز مثل هذا لبريطانيا العظمى يمكننا من اعطاء التأكيد اللازم . ولكى يحصل هذا الغرض ينبغى أن يكون فى المعاهدة بند يخول لبريطانيا العظمى حق الدخول فى التشريع الذى يتناول الاجانب ويخولها أيضاً قسطاً من الرقابة على الادارات التي لها تأثير مباشر فى

المصالح الاجنبية

واذا استثنينا هذه الاحتياطات اللازمة لمصالح بريطانيا العظمى الخاصة وحماية حقوق الاجانب فاننا نرى ان تعاد حكومة مصر فعلا الى ما كانت عليه نظرياً مدة احتلالنا أى حكومة مصرية للمصريين . ولنا ثقة كافية بأعمال الاصلاح التى تمت فى الاربعين سنة الماضية تحملنا على الاعتقاد بان هذا السبيل يمكن السير فيه الآن ونحن واثقون بنجاحه . ولكن يجب أن نعمل به بكل جوارحنا وبروح الحب والرجاء . ولا شئ يحتمل أن يؤدى الى الفشل مثل أن تقيد هذه السياسة بقيود كثيرة تدل على ان صاحبها موجس شراً تشوه مبدأ الاستقلال المصرى وتوجب الريبة فى صدق نياتنا وتفسد علينا غرضنا الاصلى وهو اعادة الثقة المتبادلة والمؤازرة الاكيدة بين البريطانيين والمصريين

ولا نحاول اخفاء اقتناعنا بأن مصر لم تصر بعد قادرة على الاستغناء عن المساعدة البريطانية فى ادارتها الداخلية . ولكن المصريين يعلمون ذلك ومتى أيقنوا أن المسئولية واقعة عليهم وحدهم لا يسرعون للاستغناء عما لا يستغنى عنه من مساعدتنا اللازمة لنجاح بلادهم وحسن ادارة حكومتهم . ومما يزيدهم ابطاء فى ذلك علمهم انهم اذا فشلوا فى أمر لم يعد يمكنهم أن يحتجوا بأن فشلهم كان لائتمارهم بأمر البريطانيين ولعلم وزرائهم أن الاعمال الحسنة

التى يعملها الموظفون البريطانيون فى الحكومة يعود الفخر بها الى أولئك الوزراء العقلاء الذين أبقوهم فى وظائفهم وعندنا ان الجو كله يتغير تغييراً تاماً متى اقتنع المصريون بأن غرض السياسة البريطانية هو مساعدتهم لينالوا الاستقلال الذى يرمون اليه لا أن يحولوا فى سبيلهم لكى لا ينالوه وقد رسخ هذا الاعتقاد فينا بعد الذى اختبرناه بأنفسنا في الاخذ والعطاء بيننا وبين المصريين الممثلين لقومهم واتصال حبل الوداد بيننا وبينهم فانهم لما وثقوا بخلوص نيتنا اظهروا حسن استعدادهم حالا لقدر رأينا قدره وللاعتراف بمصالح بريطانيا الخصوصية فى مصر وبماهم مدينون لها به من الشكر على اعمالها الماضية فى البلاد وعدم استغنائهم عن مساعدتها لهم على حفظ سلامتها واستقلالها . ولم تضعف عزيمتنا لانهم ليسوا كلهم مستعدين للتقيد بلا شرط ولا استثناء بكل نقطة من نقط التسوية التى عاونونا على استنباطها فلا ريب عندنا فى انهم موافقون بكليتهم على اعظم مزايا تلك التسوية وانهم شديدو الرغبة فى حمل اهل وطنهم على قبولها والظاهر لنا ان الرأى العام متجه الى هذه لامحالة وقد قل ماكان من الجفاء والحقد وضعفت الدعوة العنيفة التى كانت غالبة الى عهد قريب ومالت البلاد الى الهدوء والسكون فالوقت ملائم لاقرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة وهى قاعدة المعاهدة التى تقرر

لمصر استقلالها وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحها الجوهرية ومزية ذلك لبريطانيا العظمى ومصر ظاهرة . أما لبريطانيا العظمى فلانه يحدد مصالحها تحديدا واضحا ويقرها فى معاهدة يقبلها المصريون فلا ينازع فيها منازع بعد ذلك . وأما لمصر فلانه ينيلها ضمان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها

فنصيحتنا لحكومة جلالة الملك هي أن تشرع بلا ابطاء زائد فى مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادىء التى حبذناها وعندنا أن اضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة

هذا ونروم فى الختام أن نسطر شكرنا لسكرتيرى اللجنة ونعرب عن تقديرنا لخدماتهما التي لا تثمن حق قدرها . فان المستر أ . ت . لويد أولهما اعتزل خدمة الحكومة بعد خبرة سنين عديدة فى مصر ووزارة الخارجية البريطانية وذلك قبل أن تشرع الأجنة في عملها بقليل ولكنه أذعن الى الحاح رئيسنا عليه ورضي أن يصحبنا الى مصر ويكون سكرتيرنا الاول فيها مع أنه كان المفهوم فى أول الامر أن واجبات أخري لا تسمح له بالبقاء فى هذه الوظيفة طويلا بعد عودتنا الى انكلترا وقد استفدنا منه فوائد عظيمة مدة أقامتنا بمصر لمعرفته التامة بالبلاد وأهلها وبجميع دوائر الحكومة ولما له من المكانة عند البريطانيين والمصريين معا

ولما تركنا المستر لويد فى شهر مايو اجتمع شغل السكرتارية كله على المستر ا . م . ب . أنجرام من موظفى وزارة الخارجية (البريطانية) وكان قد صحبنا الى مصر بوظيفة مساعد المستر لويد وسكرتير خصوصى للورد ملنر وكانت واجبات وظيفته فى الأشهر السبعة الماضية ثقيلة شاقة ولكنه قام بها بهمة كبيرة وغيرة متقدة ومقدرة وكفاءة ونحن مدينون له دينا كبيرا على مساعدته !!

(الامضاآت)

ملنر . رنل رود . أوين توماس . سسل . ج . ب هرست .
ج . ا . سبندر

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

خطاب العلماء

خطاب العلماء

ارسل حضرات اصحاب الفضيلة كبار علماء الأزهر الشريف وعلى رأسهم رئيس المجلس الأعلى واعضاؤه خطابا الى عظمة السلطان ورئيس الوزراء ولورد ألنبي في ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ وقد اشار اليه جناب لورد ملنر في تقريره ثم ارسلوه للصحف وقد نشرته جميعها وهذا نصه :

«ان علماء الازهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى بازاء الظروف الحاضرة وما جرته على البلاد من خطوب تفاقمت في هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة لايحسن السكوت عليها . يرون من أقدس الواجبات التي فرضها الله عليهم أن لا يتوانوا عن القيام بوظيفتهم من ابداء النصح والارشاد الى مافيه تأييد السلم في الارض وتوطيد العلائق الحسنة بين الامم والشعوب على دعائم الصفاء والعدل طبقا لما أمر الله

به فى جميع الشرائع المنزلة ولا سيما الشريعة الاسلامية الغراء

أجمعت الامة المصرية على التمسك بحقها الشرعى فى الاستقلال التام وأصرت على المطالبة به بكل مالديها من الوسائل المشروعة دون ان يظهر من جانب الحكومة الانجليزية ميل الى الاعتراف بهذا الحق فأدى اذ ذاك الى أحوال تشعر بما يخالج النفوس من الريب والحذر والقلق . فكانت النتيجة استمرار الاضطراب وتعطيل المصالح العامة والخاصة

لذلك يرى علماء الازهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى الموقعون على هذا أن الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام وللتوفيق بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة هى :

أن تفى الدولة الانجليزية بوعودها وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الممتاز بميراثه المجيد وبمكانته الخاصة ومقامه الواجب فى بلاد الشرق أجمع

وبذلك تمتنع وسائل الشدة التى طالما ظهرت آثارها بما يوجب الاسف الشديد . ويخلد أبناء الامة كلهم الى الهدوء

والسكينة ولا يضمرون ضغنا ولا حقدا للحكومة الانجليزية ويقومون بالمحافظة على مصالحها مثل مصالح سائر الدول الاجنبية

هذه هي الامانة التي وضعها الله في أعناقنا، قد أديناها قياماً بالواجب على خدام الدين، ونشهد الله على ذلك وهو خير الشاهدين »

وقد ذيل هذا الخطاب بتوقيع صاحبي الفضيلة شيخ الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية وسعادة احمد باشا زكي سكرتير مجلس النظار وسعادة محمد بك ابراهيم المستشار بمحكمة الاستئناف بصفتهما عضوين بالمجلس الاعلى وبتوقيع أصحاب الفضيلة الشيخ محمد شاكر وجميع أعضاء هيئة كبار العلماء ومدرسي الازهر الشريف والمعاهد الدينية الاخرى

بلاغات الامراء

بلاغات الامراء

أصدر بعض أصحاب السمو أمراء مصر ثلاثة بلاغات في المسئلة المصرية وقد نشرتها الصحف جميعها :

الاول في الثالث من شهر يناير سنة ١٩٢٠ وجهوا فيه الخطاب للأمة وهذا نصه :

« أبناء مصر مواطنينا الاعزاء

يوم مااقتضت الارادة الصمدانية ايداع مصير مصر بين يدى من كان خالق مصر الحديثة وخادمها منقذ المصرى ومرشده الا وهو جدنا الاكبر وسيدنا الاعظم المرحوم محمد على الاول وجمعت القدرة الالهية في شخص هـذا البطل العظيم الحكمة والشجاعة في أعماله مع الصدق والولاء نحو مصر فجعلت المشيئة الربانية أن يعقب هذا الشخص الجليل ذرية تقطن هذه الارض الطاهرة مغمورة بنعمها فرض الله علينا بذا خدمة مصر واخواننا المصريين والسير على أثر

جدنا الاكبر لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم أعماله النافعة لبلادنا والمطالبة بحقوق مصر والمصريين وحيث ان الامة المصرية الشريفة التي هي سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا قد قامت بالواجب عليها قياما يجمل لها ولنا أعظم منزلة نتفاخر بها في العالم بأسره وبما انه لم تبق من جميع طبقات أمتنا العزيزة طبقة الا ونادت بأعظم صراحة وأجلى بيان مطالبة بحقوقها الشرعية المقدسة والحقة فقد جئنا نحن أولاد محمد علي لا لنشارك أمتنا في أمانيها ومقاصدها فقط بل لنضم صدورنا الى صدور أفرادها ونجعل أيدينا في أيديهم حيث اننا لسنا الا روحا واحدا حتى نكون جسما لا يجبر وقوة لا تقهر فنطالب بحقوق وطننا . نطالب بحقوق أمتنا . نطالب بحقوقها الشرعية . نطالب باستقلال مصرنا استقلالا تاما مطلقا بلا قيد ولا شرط »

الامضاآت

كمال الدين حسين — عمر طوسون — محمد على ابراهيم — يوسف كمال — اسماعيل داود — منصور داود

والبلاغ الثانى فى نفس التاريخ لجناب لورد ملنر رئيس اللجنة الانجليزية ردا على بلاغه الذى نشره فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ وهذا نصه :

«بما ان جميع طبقات الامة المصرية أعلنت شعورها نحو وطنها وعبرت عن أمانيها طالبة الاستقلال التام لبلادها. وبما أن هذا العمل الصادر من الشعب المصري برهان ساطع قاطع على اخلاصه الذى لا يدع مجالا لاحد ان يتهمه بانه يعمل تحت تأثيرات شخصية أو عوامل خاصة . وفضلا عن ذلك بما أن جميع أعمال الامة المصرية المتحدة اتحادا صادرا من اعماق قلوبها تبرهن بكل جلاء على انها منبعثة عن شعور حقيقى لم يدفعها اليه سوى عواطفها الحارة نحو الوطن . فعليه نقدم اليكم هذه المذكرة لنحيط جنابكم علما اننا لا نقتصر على الموافقة التامة على جميع مطالب الامة المصرية بل ننضم اليها ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا »

كمال الدين حسين . عمر طوسون . محمد على ابراهيم .
يوسف كمال . اسماعيل داود . منصور داود

*
* *

والبلاغ الثالث فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ لمناسبة نشر مذكرة قواعد الاتفاق وهذا هو نصه :

« أصدرنا بلاغنا المعلوم الذى قوبل بمزيد الاستحسان من جميع طبقات الأمة فى ٣ يناير سنة ١٩٢٠ وجئنا اليوم فى هذا الوقت الخطير نبدى رأينا في مستقبل بلادنا الذى سيبت فيه كباقى أفراد الأمة التى نعتبر أنفسنا منها ونتشرف بانتسابنا اليها.

وهو أن مبادئنا التى ذكرت فى ذلك البلاغ لم تتغير . وأننا لا زلنا متمسكين بها أشد التمسك وأننا لا نبرر عقد أى اتفاق ينافى أو ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالا تاما حقيقيا بلا قيد ولا شرط .

هذا هو رأينا فى هذه المسئلة الخطيرة والأمة الرأى الأعلى فيها . والله يهدينا جميعا الى الصواب »

عمر طوسون . اسماعيل داود . سعيد داود . محمد على ابراهيم

*
* *

هذه هى البلاغات التى لو كان مصطفى كامل أو محمد فريد حيين لأذاعوها فى الخافقين ولاعتبروها آيات بينات من آيات الوطنية العالية . فأن أمراء مصريين ينزلون الى ارادة الأمة ويعلنون للملأ أنهم لا يقبلون الا المبادىء التى اعتنقها كرام الوطنين فى كل عصر لجديرون بالتعظيم والاكرام من كل مصرى يعرف معنى الوطن والوطنية . ولا بد أن يكتب تاريخ مصر صحيفة قيمة لهؤلاء الأمراء كما ينزل الذين حملوا عليهم لوطنيتهم الى الدرك الأسفل من الاحتقار والازراء وما مستقبل هذا التاريخ ببعيد !

بلاغ الحزب الوطني

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى في يوم الاربعاء ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ على أثر اذاعة بلاغ اللجنة الانجليزية التى يرأسها جناب اللورد ملنر وقررت :

أولا — توجيه كلمة الى أعضاء الحزب خاصة والى الامة عامة وهذا نصها :

أعلن جناب اللورد ملنر فى بلاغ لجنته للامة ان الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس اعيانها ما اوفدت اللجنة الى مصر الا لغرض واحد وهو التوفيق بين امانى الامة وبين ما للدولة البريطانية العظمى من المصالح الخاصة فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الاجانب القاطنين فيها واظهر جنابه رغبة اللجنة فى الوقوف على آراء الهيئات المشخصة للامة المصرية وانها لترغب رغبة صحيحة صادقة فى ان تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر اساسها اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من ان يفرغوا جهدهم فى ترقية شؤون بلادهم تحت انظمة دستورية — هذا هو جوهر البلاغ الذي نشرته الصحف المحلية وليس للحزب الوطنى ازاء هذا البلاغ سياسة خاصة بل انه لا يزال متمسكا بسياسته التى اعلنها للامة مراراً وتكراراً

والتى ابانها ازاء السياســة الانجليزية بكل وضوح فى الخطابة التى القاها باسمه حضرة على بك فهمى كامل وكيل الحزب فى حفلة تأبين المغفور له رئيسه فى يوم الجمعة ١٩ ديسمبر الجارى وهذا فحواها .

« أن الامة المصرية لا تقبل غـير استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الأستقلال وأنها لا ترضى بالمخابرة مع أية هيئة بريطانية او غيرها الا اذا اعترفت بريطانيا بهذا الأستقلال التام واعلنت اعترافها رسميا وايدته بجلاء الجنود الانـكليزية عن وادي النيل وسحبت اعلان الحماية

« انه اذا اعترفت انجلترا امام الملأ رسميا بهذا الاستقلال بحسن النية وصدق الاخلاص اللذين اشار اليهما جناب اللورد ملنر وجلت الجنود البريطانية عن البلاد وسحب اعلان الحماية فان الامة المصرية تشعر اذ ذاك بأن انجلترا وفت بوعودها وبرت بعهودها وتـكون الامة المصرية بأسرها مرتاحة لـكل مخابرة لا تمس استقلالها التام فى أمورها الداخلية او الخارجية وما دامت خطة اللجنة الانجليزية لا تخرج عما قاله اللورد كرزون ومستر بلفور ضاربين باستقلال مصر التام عرض الافق وما دامت البلاد محتلة بجيشين احدهما حربى والثانى ملـكي وما دامت الاحكام العرفية

. . . .

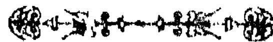
. . . . وما دامت حرية القول والـكتابة محجورة ! !

« نعم ما دام كل هذا وغيره قائما فوق ارض مصر على مشهد

من العالم المتمدين فان كل مخابرة مع أية هيئة بريطانية لا يكون معناها الا التنازل عن هذا المطالب الاسمى — مطلب الكرامة والاباء — مطلب الاستقلال التام . لذلك ينصح الحزب الوطني المصرى للامة بأسرها ان تحرص كل الحرص على معنى الاستقلال التام والا يفوتها انها لو نالته بأى شرط كائنا نوعه ما كان فانه لا يكون استقلالا تاما بمعناه المرسوم . فالمثابرة على مقاطعة كل هيئة بريطانية — ما دام استقلال مصر التام لم يعترف به من قبل انجلترا ولم ينفذ بالفعل — واجبة كل الوجوب على كل مصرى ينبض قلبه بحب هذا الوطن المقدس ويشعر بمركزه وكرامته فى الوجود »

ثانياً — قررت اللجنة ارسال صورة هذا البلاغ لجميع قناصل الدول المختلفة فى مصر ولجميع لجان الحزب فى أوروبا المناضلة عن الاستقلال التام لوادي النيل »

وكيل الحزب الوطني
على فهمى كامل



بيان من سعد باشا زغلول

الى الامة المصرية

« اخواننا الكرام

نهضت الامة المصرية للمطالبة باستقلالها في ظروف علت فيها الاصوات بالحق والعدل وحرية الامم . واجتمع اقطاب السياسة لتقرير قواعد السلام ومصير الاقوام . على حسب ما تتعلق به ارادتهم ويقتضيه اختيارهم .

وندبت من أبنائها أعضاء الوفد المصرى ليعبروا عن رأيها . ويسعوا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطلوبها . حيثما وجدوا للسعى سبيلا . فتحملوا هذه الامانة الكبرى وخصصوا جميع أوقاتهم وأعمالهم للوفاء بها . وبذلوا فى سبيلها من المجهودات ماتعلمون وما لا تعلمون . وصادفوا من الصعوبات ماشعرت به الامة ولقد امدهم ابناؤها على اختلاف أديانهم وتباين اهوائهم فى جميع المواقف بمظاهر اتحادهم وتضامنهم . وضحوا فى سبيل نصرتهم بكل مرتخص وغال وكان أول ماوجه الوفد اليه اهتمامه أن يعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام مدعمة بالادلة القاطعة والبراهين الساطعة . ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الاعراض عنه اذ أوصدوا ابوابهم دونه ولم يريدوا أن يعرفوا

صفته ولا وجوده . وبعد قليل قرروا الاعتراف بحماية انجلترا على مصر . فلم يكن منه الا أن بذل كل جهده فى نشر القضية المصرية فى العالم القديم والحديث . على طريقة أظهرت حقيقتها لكثير من الافهام وعرفتها لكثير من الشعوب التي لم يكن لها معرفة بها من قبل . حتي استفز بيانه الكثير من الاحرار فى البلاد المتمدينة الي الانتصار لها والدعوة لاجراء العدل فيها .

فرات الحكومة الانجليزية ان تعين لجنة لتحقيق أمرها . والوقوف على أسباب الاضطرابات التى عمت بسببها. فاتفقت كلمة الامة أن تقاطعها لعلمها ان الغرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد فى دائرتها . وابت أن تقف منها موقف المسئول من السائل واحالت امر المفاوضات الى عهدة وفدها . فالتزمت اللجنة ان تعود الى حيث اتت ثم دعته للمناقشة بقصد الوصول الى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح انجلترا فيها . فأبى ان يجيب الدعوة حتى يتأكد من حسن استعداد الحكومة الانجليزية بالنسبة لاستقلال البلاد وارسل لهذه الغاية كما تعلمون ثلاثة من اعضائه الي لوندرة فتأكدوا من حسن هذا الاستعداد حيث صرح لهم انه ليس فى مصالح انجلترا بمصر ما يعارض استقلالها . ولهذا لم نجد بدا من الذهاب الى لوندرة للدخول فى المفاوضة . ولقد باشرناها منذ وصلنا اليها ومكثنا نزاولها الى ١٦ اغسطس . وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات اولها من لجنة ملنر ورفضناه بتاتا . والثانى منا ورفضته هذه

اللجنة كذلك والثالث منها وهو الاخير وقد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه انه غير قابل المناقشة فى الاساسات التى بنى عليها وانه يلزم اما اخذه كله او تركه لانه تضمن فى اعتباره اقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه . بل زاد ان هناك شكا فى صواب التساهل فى بعض ما اشتمل عليه . ولكنا وجدناه مع ذلك معلقا تنفيذه على غير ارادتنا. وغير واف بمطالبنا. فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا واظهرنا للجنة ملنر عدم رضانا به.

غير انه نظرا لاشتماله على منافع لا يستهان بها وتغير الظروف التى حصل التوكيل فيها وعدم العلم بما يكون من الامة بعد معرفتها بمشتملاته وقياس المسافة التي بينه وبين امانيها رأى اخواننا معنا خروجا من كل عهدة وحرصا على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة الا يبتوا فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم انتم نواب الامة المسئولون واصحاب الرأى فيها وبناء عليه اتفقنا مع لورد ملنر على تأجيل القرار النهائى الى ما بعد هذه الاستشارة وتعين كل من حضرات محمد باشا محمود وعبد اللطيف بك المكباتي ولطفى بك السيد وعلى بك ماهر وويصا بك واصف وحافظ بك عفيفى ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم الحقائق والوقائع التى ترون الوقوف عليها لازما لتكوين اعتقادكم حتى تبدوا بعد استشارة ضمائركم والتأمل في حاضركم وقابلكم رايكم فيه بالرفض او القبول . فاذا رفضتم اعلن الوفد رسميا رفضه واذا قبلتم

تحلت المسألة فى دورها النهائى ووضعت معاهدة على القواعد التى تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستوري للبلاد

ارجو الله سبحانه وتعالى ان يلهمكم الصواب فى ترويكم وان يكلل بالنجاح مساعيكم آمين

سعد زغلول »

فيشى فى ٢٢ اغسطس سنة ١٩٢٠

بلاغ

من مندوبي الوفد المصري

فى الطور الحاضر للمسألة المصرية قد يكون من مقتضيات التقاليد ومن الاكثر مناسبة لمهمة أعضاء الوفد المنتدبين الى مصر أن لا تنشر بنصوصها القواعد التى اعتبرت أساسات للاتفاق المرغوب فيه بين بريطانيا العظمى وبين مصر قبل أن تأخذ هذه القواعد نهائياً شكل معاهدة رسمية ممضاة من معتمدى الحكومتين على الطريقة العادية . ولكن الحالة النفسية للرأى العام المصرى من حيث تعطشه للوقوف على نصوص تلك القواعد والرغبة فى جعل مهمة الاعضاء المندوبين من قبل الوفد أقل صعوبة وأكثر انتاجاً . كل ذلك يجعل نشر تلك النصوص برمتها وعلى حالها أمراً ضرورياً كما يجعل تكرير البيان للمهمة المذكورة آنفاً أمراً

غير عديم الفائدة حتى يقر فى النفوس أن الغرض المقصود ليس هو أخذ رأي الامة نهائياً فى هذا الاتفاق اذ محل ذلك هو أن يكون بعد امضاء المعاهدة لاقبله وأمام الجمعية الوطنية التى تنتخب خصيصا لهذا الغرض . بل المقصود هو أن يستنير الوفد برأى موكليه حتى يعلم ما اذا كان الرأى العام موافقا على أن هذه القواعد فى مجموعها تصلح أساساً للمعاهدة

١ — (وقد نشرت قواعد الاتفاق فى مذكرة لورد ملنر)

*
* *

٣ — مسألة السودان

أما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لرى الاراضى المصرية المزروعة الآن والقابلة للزراعة فى المستقبل

٣- مهمة اعضاء الوفد المنتدبين

وأما مهمة أعضاء الوفد المنتدبين فبيانها انه لما وصلت المفاوضات بين الوفد وبين لجنة اللورد ملنر الى أن قدمت اللجنة هذه القواعد على أنها نهائية فى الاساسات التى بنيت عليها رأى الوفد أخذا بالاحوط واستمساكا بنص الوكالة على اطلاقه ان لايبت فى الموضوع برفضه أو بقبوله . بل رأى أن الحكمة تدعو الى عرض الامر على البلاد فاذا قبلت البلاد أن هذه القواعد صالحة أساسا للمعاهدة دخلت المسألة فى دورها النهائى ووضعت معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التى هى صاحبة الرأي الاعلى فى الامر ولها دون غيرها الكلمة الاخيرة فى الموضوع فيها أن تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغها تقرر بقبولها أو برفضها

الخطة

أما الخطة التى سيتبعها الاعضاء المندوبون فى الاستشارة

برأى الامة فهى الاجتماع باعضاء الهيئات ذوات الصفة النيابية وبالرجال أولى الرأى وشرح أساسات المشروع لهم وسماع رأيهم فيها. كما انهم مستعدون لاعطاء جميع المعلومات ولقبول جميع الآراء بالكتابة أو بالمشافهة ، نرجو أن يسدد الله آراء أولى الرأى لمصلحة البلاد

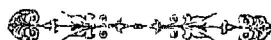
تحريراً في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٣٨

٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠

محمد محمود　　أحمد لطفى السيد　　ويصا واصف

عبد اللطيف المكباتى　　على ماهر

حافظ عفيفى　　مصطفى النحاس



قرار الحزب الوطني

في قواعد الاتفاق

اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى مساء يوم الاثنين ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وقد حضر اجتماعها نحو ٢٢ عضوا من اعضائها وتلت التقرير الذى قدمته اليها اللجنة المكلفه بفحص قواعد الاتفاق وأصدرت القرار الآتى نصه :

أولا — الموافقة على تقرير اللجنة المكلفة بفحص القواعد بصيغته النهائية التى ستنشر بعد .

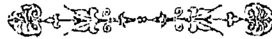
ثانيا — اعتبار قواعد الاتفاق المعروضة خالية من المزايا بالنسبة لمصر ومقررة لحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ومنظمة لهذه الحماية تنظيما يسلب مصر سيادتها الداخليه والخارجية ومعتمدة اتفاقية السودان اعتمادا ضمنيا

ثالثا — ابداء النصح للامة المصرية ألا تقبل هذه القواعد أساساً لاتفاق بين مصر وانجلترا

رابعاً — القاء التبعة امام الشعب وأمام الاجيال المستقبلة وامام التاريخ وامام الله على كل من يعمل لتحقيق هذا المشروع

خامساً — الاستمرار فى الجهاد الوطنى بجميع الوسائل المشروعة »

وكيل الحزب الوطنى
على فهمى كامل



تقرير الحزب الوطنى

فى قواعد الاتفاق

تمهيد

دخلت انكلترا بلادنا فى سنة ١٨٨٢ واحتلتها احتلالا عسكريا مقررة قبل ذلك ببضعة أيام فى عقد ترابيا الدولى الشهير الا تسعى لتملك أى جزء منها أو أى شىء من مرافقها ولا للحصول لنفسها على مركز ممتاز فيها مجاهرة بلسانها الرسمي أمام العالم كله أنها انما دخلت البلاد دخول الصديق لا دخول العدو وان احتلالها وقتى ويوم الجلاء قريب .

غير أن هذه الدولة العريقة فى فن اخضاع الشعوب لحكمها والتى تدين من قديم بمبدأ التوسع فى الاستعمار ولا تفرط فى تطبيقه كلما لاحت لها فرصة كما ينطق بذلك تاريخها الماضى والحاضر — هذه الدولة كانت تضمر لنا غير ما تظهر وترمى الى غاية خفية هائلة هى تملك بلادنا وادماجها فى امبراطوريتها

ولكي تصل الى هذه الغاية رسمت لنفسها خطة سياسية تسير عليها ولا تتحول عنها فالى هذه الخطة ينبغي الرجوع دائما لفهم مرامي سياستها .

أما هذه الخطة فتتشعب الى طريقين يتلاقيان عند الغاية المذكورة أحدهما ترمي انجلترا باتباعه الى الحصول على مركز فعلي في بلادنا والى وضع يدها عليها والآخر تريد أن تصل به الى جعل مركزها الفعلي شرعيا ووضع يدها المعيب قانونيا واحتلالها العسكري المؤقت احتلالا دائما متفقا مع موجب القانون الدولي العام . ذلك لتأمن على غنيمتها من طوارىء المستقبل القريب أو البعيد .

ولقد سارت في الطريق الاول فنجحت فيه واكتسبت المركز الفعلي ووضعت يدها على جميع مرافق البلاد وتغلغلت في جميع شؤونها وصارت بفضل وظيفة (الاستشارة) التي انتحلتها لنفسها صاحبة الكلمة التي لا ترد .

واقد يعجب البعض اذا علم أن انجلترا ورجال سياستها يفسرون كلمة (المشورة) المدرجة في قاموس سياستهم المصرية

(بالامر) الواجب الخضوع له فأن اللورد جرانفيل فسرها بذلك فى تلغرافه الى السير بارنج فى تاريخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ وبذلك أيضا فسرها اللورد ملنر فى كتابه «انجلترا فى مصر» (ص ٦٩) وعلى هذا التفسير سار المستشارون الانكليز فى مصر .

تعلم انجلترا الخطأ الذى تتعرض له اذا هى اطمأنت عند المركز الفعلى الذى لا يعرفه القانون الدولى ولا ترضى وهى الدولة البصيرة بتقلبات السياسية وتحولات الحوادث أن يظل مركزها على هذا البطلان فتكون كحائز العقار بغير سند لا بد من اخلائه عاجلا أو آجلا .

ومن أجل ذلك كانت ولا تزال الى اليوم تعمل على كسب مركزها الصفة الشرعية غير أن مجهوداتها فى هذا السبيل ذهبت كلها ادراج الرياح .

فكرت فى السودان فألزمت الحكومة المصرية تركه ثم رسمت الحدود بينه وبين مصر وهو منها الجزء الذى لا ينفصل وبعد بضع سنين اشارت باسترداده فلما استرددناه قالت

أنها شريكتنافيه بحق الفتح وعقدت مع الحكومة المصرية اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

وفى سنة ١٨٨٣ حاولت بواسطة اللورد دوفرين أن تشترى من الباب العالى الجزية التى كان يأخذها من مصر لتحل محل الدوله العلية فى هذا المظهر من مظاهر التبعية .

ولما لم تفلح فى مشترى الجزية حاولت أن تقنع الباب العالى ليعلن استقلال مصر التام داخلا وخارجا رغبة منها فى كسر قيود المعاهدات التى تعهدت هى فيها وسائر الدول باحترام أملاك الدولة العلية ولتهدم هذه الحواجز القانونية التى تحول بينها وبين مصر ولكن الباب العالى فطن الى غايتها فأبى أن يجيب هذا الطلب

وفى سنة ١٨٨٥ — ١٨٨٧ حاولت عبثا فى مفاوضات درومند ولف الشهيرة اكتساب الصفة الشرعية فحددت لجلائها عن مصر وقتا قريبا غير أنها اشترطت الاعتراف لها بحق اعادة النظام فيها اذا طرأت طوارىء بعد جلائها فاحبطت فرنسا عملها وفسد تدبيرها

وبمناسبة تحديد مناطق النفوذ بينها وبين بعض الدول فى البلاد التى على خط الاستواء تعاقدت انجلترا فى السنين (٩٠ و٩١ و٩٤) هى والمانيا وايطاليا وحكومة الكنجو الحرة على تعديل الحدود السودانية ثم قالت ان قبول الدول هذا التعاقد معها اعتراف ضمنى بمركزها فى مصر

وفى سنة ١٩٠٤ عقدت الاتفاق الودى هى وفرنسا واعترفت بهذا الاتفاق دول المانيا والنمسا وايطاليا ولكن ذلك لم يغير شيئا من مركز مصر بالرغم من قول اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٤ تعليقا على هذا الاتفاق مانصه « أصبح مركز الحكومة البريطانية شرعيا من الجهة السياسية »

لم تقف مجهودات انجلترا عند هذا الحد ففى سنة ١٩٠٨ حاولت أن تنال من الامة المصرية اعترافا ضمنيا بشرعية احتلالها وذلك ان الحزب الوطنى لما ألح على الخديوى فى طلب رد الدستور الى مصر وتبعته فى ذلك الجمعية العمومية المصرية ومجلس شورى القوانين انتهز السر ادوارد جراى

وزير خارجية انجلترا وقتئذ هذه الفرصة وقام في مجلس البرلمان خطيبا ينادي بان رد الدستور لا يكون الا بعد استشارة انجلترا راميا بذلك النداء الى توجيه نظر الامة المصرية الى انجلترا لتطلب منها الدستور ونكون بذلك قد اعترفنا لها بحق التدخل فى شؤوننا

ولم يخف على المرحوم فريد بك رئيس الحزب الوطنى غرض السير ادوارد غراى فالقى خطبته التى رد عليه فيها بقوله « ان مجرد ذكر قبولها (أى قبول انجلترا) فى الامر العالى الصادر بالدستور يعتبر رضاء باحتلالها واعترافا بسيادتها وتدخل مصر بذلك فى دائرة مستعمراتها

وهكذا فان انجلترا بقيت سائرة على خطتها التى رسمتها لنفسها مخلصة مجدة لتنفيذها غير انها مع ذلك كله لم تحصل على مستند صحيح يجيز لها البقاء في مصر أو التعرض لشؤونها وان اتفاقية سنة ١٨٩٩ واعترافات الدول الضمنية المزعومة واعترافاتها الصريحة باتفاقية ابريل سنة ١٩٠٤ وتحكم انجلترا في مصر وسودانها تحكما فعليا كل ذلك لم يغن فتيلا فى نظر

القانون الدولى وان القانون الدولى وعلماءه والمؤلفات القانونية الدولية ومعاملات الدول السياسية مع الباب العالى من جهة وانجلترا من جهة أخرى كلها لاتعترف لانجلترا بمركز شرعى فى وادى النيل . كلها تعتبر وجود الاحتلال الانجليزى وتحكم انجلترا فيما يخالف العقود والمعاهدات الخاصة التى عقدتها انجلترا على نفسها

بقيت الحال على ماهى عليه فلا انجلترا تنى عن قصدها ولا القانون الدولى يعترف لها بالشرعية الى ان قامت الحرب الكبرى فاعلنت انجلترا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وفى ١٩ ديسمبر خلعت الخديو عباسا وعينت مكانه البرنس حسين كامل باشا بلقب سلطان مصر وبعد وفاته عينت مكانه السلطان فؤاد ثم رتبت الوراثة فى هذا العرش

وفى معاهدتى فرساى وسان جرمان اعترفت المانيا والنمسا بالحماية الانجليزية .

وفى معاهدة سيفر اعترفت حكومة الاستانة بهذه الحماية

ونص فى المعاهدة على انتقال سيادة الباب العالى الى انجلترا

قلنا ان انجلترا تريد سنداً صحيحا مطابقا للقانون الدولى وانها ترمى الى الحصول على هذا السند من يوم دخولها مصر ونقول انها الى اليوم لم تحصل على هذا السند الصحيح فلا اعلان الحماية ولا ترتيب وراثة السلطنة ولا معاهدات الصلح مع الدول ولا اعترافات تركيا. لا شيء من ذلك يعطى انجلترا سندها القانونى المطلوب .

ان الحماية اتفاق بين دولتين مستقلتين استقلالا تاما بموجبه تتنزل الدولة المحمية عن سيادتها أو عن شيء من سيادتها للدولة الحامية .

فقبول الدولة المحمية هو الركن الاساسى لانعقاد الحماية وبدونه لا وجود لها ولو اجتمعت دول الارض جميعا على الاعتراف بوجودها

ان الحماية أشبه العقود بالبيع وفى الواقع فانها بيع للسيادة كلها أو لبعضها ولا يصح عقد البيع مالم يكن ممهورا

بتقرير المالك وكل ورقة لا تصدر من غيره لا تقوم حجة عليه ولا تنهض دليلا على صحة البيع

تعرف ذلك انجلترا وتعرف أن قبول الامة المصرية للحماية هو ركن وجود هذه الحماية كما انها تعرف ان اعتراف تلك الدول بها لا يفيدها شيئا أمام القانون الدولى مادام عقد الحماية نفسه لم ينعقد. وما اعتراف الدول الا بمثابة وثيقة عليها باحترام عقد الحماية عند انعقاده . وان فى تصريح رئيس الولايات المتحدة الذى أبلغته دار الحماية الى الصحف ونشرته فى ٢٣ ابريل سنة ١٩١٩ مايؤيد ذلك فقد جاء فيه « ان الرئيس ولسن يحفظ لنفسه حق المناقشة فى المستقبل في تفاصيل ذلك » (أى في تفاصيل اعترافه بالحماية)

وتعرف فوق ذلك انها لا تستطيع فى أى وقت أن تدعى بأن الامة المصرية قبلت الحماية بسكوتها ضمنا فان الحركة المصرية التى سمعها العالم كله ناطقة بأفصح لسان برفض الحماية رفضا صريحا

من أجل ذلك كله تريد السياسة الانجليزية أن تعقد

بيننا وبينها عقدا تنال فيه اعترافنا لها بالحماية . تريد أن تحدد بدقة الملاقات التى تدعى وجودها الآن بيننا وبينها تريد تحديدها بدقة لان عنوان « الحماية » عنوان واسع تقع تحته أشكال مختلفة من الحماية.

وان مهمة لورد ملنر صاحب الكتاب المعروف على مصر والذى استحق من دولته لقب لورد أوف كابتون لانه نجح سنة ١٨٩٨ وما بعدها في المهمة التى ندب لها وهى ضم جمهوريتى الترنسفال والاورانج الى املاك انجلترا والذى يشغل الآن وظيفة وزير المستعمرات الانجليزية ان مهمة هذا اللورد المحنك هى الحصول على قبول مصر الحماية ليتم لانجلترا هذا الامر ولتنال المركز الشرعى الذى تجدق طلبه من سنة ١٨٨٢

ومن الخطأ الاعتقاد بأن انجلترا تستطيع أن تستغنى عن هذا القبول ولقد رأينا كيف انها من يوم دخولها مصر لاتنام عن هذا القصد واننا لنشاهد الآن مداجتها لهذا القبول وشدة حرصها على طلبه . ومن يقرأ تاريخ انجلترا مع ارلندا

لا يتردد في التسليم بصحة ما نقول فان السياسة الانجليزية عند ما شرعت حوالى سنه ١٨٠٠ فى الغاء برلمان ارلندا وضمها اليها كان لابد لها من موافقة ارلندا فالتجأت الى شراء أعضاء هذا البرلمان وسطر التاريخ فى صفحاته ان هؤلاء النواب الذين كانوا محل ثقة أمتهم وموضع اجلالها واحترامها خانوا هذه الثقة وغفلوا عن واجبهم حيالها وباعوا بلادهم بيع السلع البائرة وقضى هذا البرلمان على نفسه بالفناء فى ٥ فبراير سنة ١٨٠٠ بأغلبية ١٥٨ صوتا ضد ١١٥ (كتاب نفسية الشعب الانجليزى لاميل بوتمى صفحة ١٤١ — كتاب عدوتنا أرلندا لاسكوفليرص ٨٦)

جاء اللورد ملنر ولجنته الى مصر لمفاوضتنا في (شكل الدستور الذى يصلح اكثر من سواه تحت الحماية) فتفطنت الامة المصرية الى ما ينطوى عليه قبول مبدأ المفاوضة من شبه التسليم بالحماية أو الاعتراف بها ومن اغفال الصفة الدولية فى قضيتنا وادراجها ضمن قضايا انجلترا الداخلية فامتنعت عن المفاوضة وأجمع أبناؤها على مقاطعة اللجنة

وكأننا نسمع الآن ونحن نكتب هذا التقرير أصوات الاحتجاج التي ارتفعت من كل طبقات الامه كأننا نرى الطلبة وقد غادروا مدارسهم والمحامين وقد امتنعوا عن المرافعة والموظفين وقد تركوا دواوينهم . والتجار وقد اغلقوا مخازنهم والمجالس المنتخبة في مختلف المديريات والمدن وقد دونت احتجاجاتها ووقفت جلساتها . والعلماء والاعيان والاطباء والصناع والعمال وكل الطبقات وقد انتظموا مواكب تنادي بالمقاطعة . كل ذلك كان احتجاجا على مجيء اللجنة بل كأننا نقرأ الآن تلك الكلمات الذهبية الجليلة التي كتبها سعادة سعد باشا تحذيرا من المفاوضة . تلك الكلمات البديعة التي استظهرها ابناؤنا ورددت صداها المجامع والمجالس والجوامع والكنائس وتناولها بالتعليق الجميل الكتاب والصحفيون !

رأى اللورد ملنر هذه الحركة العجيبة فعز عليه وهو الذي قالوا عنه انه سيحمل أبا الهول على افشاء سره وهو الذي اوقع بدهائه وصبره وثباته الترنسفال والاورانج

فى الشرك من قبل . عز عليه ذلك فلم يتردد فى أن يرسل على هذا البلد بلاغه الرقيم ٢٩ ديسمبر سنة ٩١٩ خاليا من لفظ الحماية متضمنا معناها ونظامها المقرر فى خطبة اللورد كرزن وبث أعضاء لجنته وأعوان سياسته خلال الديار يهمسون فى أذان الناس بحسن نيات انجلترا وأوعز الى ساسة الانجليز وصحفهم ليكتبوا كتابات مملوءة بالمجاملة والعطف وما زال بنا حتى تمكن اخيرا من عرض قواعد مشروعه على الامة المصرية .

فالواجب على كل من يتعرض لبحث هذه القواعد أن يفكر طويلا فى التبعة الكبرى الملقاة على عاتقه من جراء ابداء رأيه ويمعن النظر ويدقق الفكر فى نصوصها وما يمكن أن تحتمله من المعانى والتأويلات لا أن يكتفى منه بنظرة سطحية منخدعا ببعض ألفاظها كالاستقلال والدستور والتمثيل الخارجى ثم ينشر رأيه فى الناس . وبهذه المناسبة لا يفوتنا لفت النظر الى عدم الاخذ بالعبارات التى تصدر تفسيراً لتلك

القواعد ولا بما يسميه الحاملون للمشروع تأكيدات فان هذه التفاسير والتأكيدات غير ملحقة بالقواعد ومن المسائل الاولية أن كل ماليس منصوصا عليه في العقد لا يقيد المتعاقدين وكل مايصدر شفويا من المتعاقدين وقت التعاقد ولا يدخل فى نصوص العقد لا يصح الاخذ به والبناء عليه

ولا يفوتنا اننا الآن امام تعاقد مع انجلترا وهى دولة لها أساليب خاصة فى تفسير المعاهدات وتبرير الاخلال بها ويخطئ الذين يقولون ان السياسة الانجليزية قد رجعت عن فكرة التوسع في الاستعمار وبسط النفوذ ويكفى لادحاض هذه الفكرة ان ينظر الانسان الى ماأضافته انجلترا الى البلاد التابعة لها أو الواقعة تحت نفوذها وسيطرتها بمعاهدات الصلح الحديثة ولم يصدر من ساسة انجلترا الرسميين ولا من حكومتها أى تصريح أو أى عمل من شأنه تبرير القول بعدول انجلترا عن التوسع فى الاستعمار وبسط النفوذ كما يزعم البعض .

قواعد الاتفاق

ان هذه القواعد تؤدى الى اتفاق :

(١) — خال من المزايا بالنسبة لمصر.

(٢) — يتضمن تمسك انجلترا بحماية سنه ١٩١٤ واقراراً ضمنيا من مصر بهذه الحماية .

(٣) — ينظم هذه الحماية ويسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية .

(٤) — يتضمن اقرار مصر لاتفاقية السودان المنعقدة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وسنتكلم على هذه النقط جميعها .

النقطة الاولى

نقول أن هذه القواعد تؤدى الى اتفاق خال من المزايا بالنسبة لمصر ولسنا فى قولنا هـذا مبالغين أو متسرعين في الحكم لأننا نقدر أمام العالم وأمام التاريخ وأمام ضمائرنا وأمام

الله تبعة ابداء الرأى فى هذا الشأن العظيم . ومن يقدر هذه التبعة حق قدرها لا يستطيع أن يبالغ أو يتسرع فى الحكم .

أنصار هذا الاتفاق يقولون أن المشروع يعطي مصر المزايا الآتية :

أولا — الاستقلال

ثانياً — التمثيل السياسى

ثالثاً — المجلس النيابى

رابعاً — التخلص من الموظفين الأجانب

خامساً — حرية التصرف فى ماليتنا

سادساً — الجيش والاسطول

سابعا — الغاء الامتيازات الاجنبية

ثامنا — دخول مصر فى عصبة الامم

وسنبين فيما يلي أن لا شيء من ذلك فى القواعد المعروضة

أولا – مزية الاستقلال

أن الذين تهافتوا على القول بوجود الاستقلال فى قواعد الاتفاق جروا على طريقة لا تؤدى الى حكم صحيح . ومن الغريب أنهم على اختلاف أماكنهم ومهنهم اتبعوا فى بحثهم جميعا طريقة واحدة واعتمدوا على أدلة واحدة ثم وصلوا الى نتيجة واحدة هى وجود الاستقلال .

أغفلوا الكلام جميعا على ميزة الاستقلال وعلامته القانونية ثم تناولوا من بين حقوق انجلترا الكثيرة في قواعد الاتفاق حقوق الارتفاق التى تريد أن ترتبها لنفسها على الارض المصرية واخذوا فى تصغير شأنها وقالوا ان لكل منها نظيرا عند بعض الدول المستقلة . هكذا قالوا ولكنهم لم يجرؤوا على الادعاء باجتماع عدد من هذه الحقوق عند دولة واحدة كما هو الحال مع مصر .

ان ميزة الاستقلال وعلامته القانونية هى أهلية الدولة المستقلة لمباشرة اعمالها وحدها داخل بلادها وخارجها فاذا

زالت من الدولة هذه الاهلية أو تحددت دائرتها بتدخل دولة أخرى فلا استقلال .

مثل الدولة المستقلة مثل الرجل الرشيد فله وحده حرية التصرف فى شئون نفسه دون الخضوع لسلطان آخر وأما الدولة الفاقدة الاستقلال فمثلها مثل القاصر أو الشخص الخاضع فى تصرفه لمشرف فهى لا تملك لنفسها التصرف أولا تملكه وحدها لان دولة أخرى تقوم منها مقام الوصى أو المشرف .

فدع الآن جانبا حقوق الارتفاق التى تريد انجلترا أن ترتبها لنفسها على أرض مصر . ثم فتش فى القواعد عن أهلية مصر السياسية فلا تجدها الا معدومة أو على الاقل محدودة . تجد انجلترا تقوم منها مقام الوصى فهى التى تدير سياستها فى الداخل اذ انها أخذت حق وضع النظام الداخلى للحكومة وهى التى تدير السياسة فى الخارج لانها قيدت سفيرنا بقيود لاقبل له باحتمالها . بقيود تؤدى حتما الى مباشرتها لاعمالنا الخارجية وسنبين فى موضع آخر الافتيات على مصر فى أهليتها

اغفلوا الكلام على ميزة الاستقلال وأخذوا النص القائل « باعتراف انجلترا باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية » وقالوا ان هذا النص اعتراف من انجلترا بالاستقلال — على ان نظرة دقيقة فى نصوص القواعد تجعل الناظر يحكم بأن هذا النص معدوم الفائدة لمصر . ولكى نبين ذلك نقول :

١ — تقول الفقرة الاولى من البند الثالث « تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية » ثم تقول الفقرة الثانية من البند الثالث « تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها . . . الخ

فهنالك اذن شيئان . معاهدة ومحالفة والمعاهدة سابقة للمحالفة وما دام الاعتراف باستقلال مصر مشروطا فى المعاهدة دون المحالفة التى تأتى بعدها فى الترتيب فلا قيمة

للاعتراف وسنبين فيما بعد ان المخالفة المقصودة هى مخالفة بنظام حماية مقررة .

٢ ـ ان الاعتراف بنصه هذا لا ينصب على وصف السيادة فانما هو ينصب على وصف حكومة الدولة فان القانون الدولى يقسم الدول لاربعة أقسام : فمن حيث تكوينها الى دول بسيطة كفرنسا وايطاليا ومركبة كالويات المتحدة وسويسرا . ومن حيث سيادتها الى دول تامة السيادة وناقصة السيادة . ومن حيث شكل حكومتها الى ملوكية وجمهورية والملوكية تنقسم الى مطلقة ودستورية . ومن حيث قوتها الى دول كبرى ودول صغرى

فالاعتراف الوارد فى النص لا ينصب على غير شكل الحكومة ولو كان الاعتراف منصبا على السيادة لقيل « تعترف انجلترا لمصر بالاستقلال كدولة ذات سيادة تامة »

أما القول بأن الغرض من الوصف هو بيان أن انجلترا لا تتعاقد مع حكومة غير دستورية فهو قول مردود اذ أن

معاهدات انجلترا كثيرة وليس فيها هذا النص وفوق ذلك فان الغرض كان يتحقق باضافة وصف السيادة مع وصف الحكومة

٣ — على أن الاعتراف بالاستقلال وقت التعاقد لا قيمة له حتى ولو جاء صريحا واضحا مقصودا به السيادة التامة اذ المعول عليه نتيجة العقد

يشترط القانون الدولى لصحة انعقاد عقد الحماية أن تكون الدولة المراد وضعها تحت الحماية حائزة للاستقلال التام حتى تكون ذات أهلية للتصرف فى سيادتها أو فى شيء من سيادتها للدولة الحامية . فمثل الدولة المحمية كمثل من يريد أن يبيع عقارا له فشرط البيع أن يكون المتصرف مالكا للعقار وقت العقد وكما ان زوال الملكية عن البائع وانتقالها الى المشترى هو نتيجة عقد البيع فان زوال السيادة أو انتقالها الى الدولة الحامية هو كذلك نتيجة عقد الحماية

وفى التاريخ أن فرنسا بعد أن وضعت حمايتها على تونس فى سنة ١٨٨١ نازعتها انجلترا فى صحة هذه الحماية معتمدة

على أن تونس لم تكن مستقلة استقلالا تاما وقت تعاقدها مع فرنسا على الحماية فأخذ رجال السياسة الفرنسيون فى اقامة الادله على أن تونس كانت مستقلة استقلالا تاما وقت التعاقد وأوردوا ضمن أدلتهم تصريحات رسمية من رجال انجلترا

ولقد قدمت لنا اليابان دليلا تاريخيا على صحة ما نقول اذ أنها عقدت فى ١٣ فبراير سنة ١٩٠٤ معاهدة مع امبراطورية كوريا اعترفت فى أحد بنودها باستقلال هذه البلاد وجردتها ببقية البنود من حقوق السيادة واعتبر العقد حماية بالرغم من خلوه من لفظها وبالرغم من النص فيه على الاستقلال

واذا كانت انجلترا لا تحذو حذو اليابان فى الاعتراف باستقلال مصر فى المعاهدة والمحالفة كما اعترفت اليابان باستقلال كوريا فى معاهدة حمايتها فذلك لان انجلترا تتمسك بحماية سنة ١٩١٤ وتعتبر استقلالنا ناشئا من ذلك التاريخ فلا يتأتى لها اذن أن تعترف به اليوم

نخرج من هذه النقطة بأن القواعد المعروضة لا تشمل الاستقلال بل هى لا تتضمن نص الاعتراف لنا بالاستقلال

ثانيا – مزية التمثيل السياسي

تقول الفقرة الاولى من البند الرابع « تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى وتتعهد مصر بأن لا تتخذ فى البلاد الاجنبية خطة لا تتفق هى والمحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك بألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضارا بالمصالح البريطانية »

ان القيود الثلاثة الواردة فى هذه المنحة تجعلها لاقيمة لها !

فعلى مصر ألا تتخذ فى البلاد الاجنبية خطة لا تتفق هى والمحالفة . والمحالفة هي المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من البند الثالث وهى مجهولة البنود والشروط عندنا الى الآن غير انها فى جوهرها محالفة على حماية كما سنبين ذلك فمصر اذن ملزمة فى علاقاتها الخارجية احترام محالفة الحماية

وعلى مصر ألا تتخذ خطة توجد صعوبات لبريطانيا . وكلمة صعوبات لا حد لها ولا تعريف. فلانجلترا بمقتضى هذا النص الواسع أن تدخل فيه أى عمل سلبى أو ايجابى من أعمال سفيرنا

وعلى مصر ألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية

أى اتفاق : سواء أكان هذا الاتفاق متعلقا بالمسائل التجارية أم الصناعية أم الفنية .. ومن المعلوم ان مصر كانت ممنوعة فقط من عقد الاتفاقات السياسية وما عدا ذلك فقد كانت حرة فى اتفاقاتها

أما المصالح البريطانية على هذا الاطلاق فلا حد لها ولا دائرة تحصرها فعلى سفيرنا المسكين أن يلاحظ مصالح انكلترا نفسها وايرلندا وكندا واستراليا ونيوزيلندا والهند والعراق وفلسطين وجنوب افريقيا وباقى ممتلكات بريطانيا ومستعمراتها المبعثرة فى جميع القارات والبحار . وعليه مراعاة مصالح انكلترا وأصدقائها — كل هذه المصالح تدخل فى

النص . كل المصالح من سياسية وتجارية واقتصادية وصناعيه وحربية واستعمارية .. الخ . فهذه القيود الثلاثة الخاضع لها التمثيل الممنوح حقه لنا كما يستفاد من وضع النص تجعل هذه المنحة عديمة القيمة

وستأخذ انكلترا الضمانات اللازمة لاحترام هذه القيود عند وضع أحكام هذا التمثيل ـ ولن تكون هذه الضمانات الا بتعيينها للسفير أو اشتراكها أو استشارتها فى تعيينه ولن تكون هذه الضمانات الا بعزلها للسفير أو تغييره . أو ابداء رأيها فى تغييره . ولن تكون هذه الضمانات الا بايجاد مستشار لها فى السفارة حتى يراقب خطة السفير لئلا يخالف المحالفة أو يوجد صعوبات لبريطانيا . ولن تكون هذه الضمانات الا باشتراط ضرورة موافقة انكلترا على عقودنا أو بعبارة أخرى على لزم عقودنا أو باشتراكها معنا فى عملنا

ولا ننسى ان انكلترا فى حل من عدم بيان الصعوبات أو المصالح لان ذلك من اسرارها التى لا يصح لاحد الاطلاع عليها

فهذا الحق الممنوح لا قيمة له الا أنه سيكون بابا واسعا للنفقات الباهظة وسنرى ان نصوص هذا الحق مؤيدة للحماية الانكليزية منفذة لمقتضى وجودها ! ! !

ثالثا — مزية المجلس النيابي

يأخذ أنصار المشروع هذه المزية من النص القائل «كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية » . ومن نص البند السادس من القواعد الذى يقول : « يعهد أيضاً الى الجمعية الوطنية بمهمة وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا النظام أحكاماً تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية وتقضى أيضاً بحرية الاديان لجميع الاشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الاجانب »

ان انجلترا أخذت بهذه النصوص حق التدخل فى أمورنا الداخلية فسيادة مصر الداخلية ليست اذن ملكا

لها كما هو الحال فى الامم المستقلة استقلالا داخليا وانما هذه السيادة مشلولة بتدخل انجلترا .

ان الجمعية الوطنية المنصوص عليها فى المعاهدة هى التى ستضع القانون النظامى ويتحتم عليها ان تضعه . وان هذه الجمعية ستضع قانوناً نظامياً ينص على مسائل مخصوصة .
ولو كانت المعاهدة تجرى على قاعدة احترام استقلال مصر الداخلى لاغفل مثل هذا النص فى المعاهدة وكان لمصر وحدها بمالها من حق السيادة ان تحكم فى ضرورة وجود قانون نظامى جديد وفى مشتملات هذا القانون النظامى !

ان انجلترا أخذت بهذه النصوص حق التدخل فى أمورنا الداخلية فالقانون النظامى سيكون نتيجة المعاهدة — نتيجة اتفاق بيننا وبين انجلترا والقانون النظامى سيشمل نصوصاً حتمت انجلترا وجودها . وليس هذا الا افتياتا على سيادتنا الداخلية

نعم — اننا نريد أن نغير قانوننا النظامى لانه لايحقق مبدأ سيادة الشعب ولكننا لانريد ان يكون التغيير نتيجة اباحة من انجلترا لنا . ونريد أن نضع نصوص هذا القانون ولكن لانريد أن يكون لانجلترا تدخل فى وضع هذه النصوص .

واننا لانلاحظ هذه الملاحظة جريا وراء فكرة نظرية ولكن لان هذا التدخل من انجلترا سيكون له نتائج خطيرة فى الحال والاستقبال اذ أنها بهذا الحق تستطيع ان تتدخل فى وضع القانون النظامى وفى تغيير نصوصه عند ماتقتضى مصلحتها ذلك ! !

على ان هذه النصوص لاتؤيد مذهب القائلين بزية المجلس النيابى من عدة وجوه .

ا ــ ان الجمعية الوطنية التى ستضع القانون مجهولة عندنا وهى لاتكون بالانتخاب العام ولو كانت بالانتخاب العام لنص على ذلك ووصفت بانها جمعية وطنية منتخبة بالاقتراع

العام — واذا تقرر انها غير منتخبة فانجلترا ستجمع لنا أنصار سياستها من المصريين وتشكل منهم جمعية وطنية لوضع هذا القانون النظامى . ولقد رأينا ان الصدر الاعظم فريد باشا عند ماعزم عليه عقد مجلس المبعوثان ليعرض عليه شروط الحلفاء قد شكل جمعية وطنية من أنصار سياسته أقرت هذه الشروط !

فاذا كانت الجمعية التى ستضع القانون هى جمعية من صنائع انجلترا فلن يكون القانون الا نوعاً آخر من قوانين مجلس الشورى والجمعية التشريعية وقوانين الانتخاب المختلفة التى وضعتها انجلترا .

ب — ان هذه الجمعية الوطنية ستضع قانوناً نظامياً يتضمن أحكاما تقضى « بالحماية الواجبة لحقوق الاجانب ولحرية الاديان لجميع الاشخاص »

فانجلترا التى ستنقل لها حقوق الاجانب على اختلاف أنواعها من امتيازات وحقوق مالية واقتصادية ستتدخل فى وضع القانون النظامى طبعا لضمان حماية هذه الحقوق المختلفة

ستضع نصب عينيها كل ما يهم الاجانب وتتدخل فى وضع أحكامه محافظة على حقوقهم . ولو توسعت انجلترا فى هذه الحقوق وهى لا بد متوسعة لامكنها الاشتراك فى جميع مواد القانون النظامى .

أما ضمان حرية الاديان فباب آخر يمكن انجلترا أن تدخل منه الى القانون النظامي

ج — ان انجلترا رسمت لنا فى النص الابواب العامة الواجب السير عليها فى وضع القانون النظامى وبالتدقيق فى هذه الابواب التى ذكرتها نجد انها لم تدرج المبدأ نفسه ولكنها أدرجت فرع المبدأ أو تطبيقا له من أحد وجوهه

فمسئولية الوزراء فرع من سيادة الشعب وتطبيق لها فبدلا من أن يقول النص . « أحكاما تقضى بتقرير سيادة الشعب » قال « بمسئولية الوزراء » مما يدل على أن المراد تقرير سيادة الشعب فى حال من احوالها فقط دون الاحوال الاخرى .

ان سيادة الشعب تقتضى مسئولية الوزراء وتقتضى أن تكون الامة وحدها صاحبة الكلمة العليا فى سن قوانينها على اختلاف أنواعها فالنص قرر فقط الشق الاول دون الشق الثانى وهو الاهم مما يدل على ان انجلترا لاتريد ان تكون الامة المصرية صاحبة الحق فى وضع قوانينها أضف الى ذلك ان مسؤولية الوزراء قد تحاط بشروط تجعلها في حكم العدم

وكذلك حرية الاديان فانها فرع من الحرية الشخصية تتضمن عددا كثيرا من انواع الحرية كحرية الصحافة وحرية الخطابة وحرية الفكر وحرية التعليم . فكل هذه الانواع تدخل فى باب الحرية الشخصية . فالنص اقتصر على تحتيم احترام حرية الاديان دون الانواع الاخرى من الحرية مما يدل على ان انجلترا مصرة على ابقاء قانون المطبوعات وتحريم الاجتماعات . . الخ

د — ينص البند التاسع من قواعد الاتفاق على « ان التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا

العظمى والدول الاجنبية يعمل به بمقتضى أوامر عالية تصدرها الحكومة المصرية » فهذا خرق كبير فى القانون النظامى فان اتفاقات انجلترا مع الدول ستتناول أشياء كثيرة لا حصر لها وستتوسع انجلترا فى تفسير لفظ « تستلزمه » توسعا ممقوتا دون أن تكون ملزمة بابداء سبب اللزوم — فهذا التشريع مستثنى من اختصاص الهيئة التشريعية وهو استثناء كبير فضلا عن ان انجلترا ستجد فيه فى المستقبل بابا واسعا لتمانع فى عرض أى قانون على الهيئة التشريعية بحجة أنه من مستلزمات اتفاقها مع الدول.

ه — ان القاعدة السابقة تفيد ان تشريع الهيئة التشريعية المصرية سيطبق فيما بعد على جميع الاجانب فى مصر .

فبحجة مصلحة الاجانب التى هى من شؤون انجلترا تستطيع انجلترا أن تقف تنفيذ أى قانون تصدره الهيئة التشريعية ويكون لها حينئذ الرأى الاعلى فى قوانيننا

وان النص فى البند الثالث من الاتفاق الخاص بالقانون النظامى « على الحماية الواجبة لحقوق الاجانب » ونص

البند السابع الذى يفيد ان تشريع الهيئة المصرية التشريعية سيطبق على جميع الاجانب . ان هـذين النصين ستحقق بهما انجلترا هيئة تشريعيه كالهيئه التى رسمها اللورد كرومر فى أحـد تقاريره أو كالهيئة التى وردت فى التقرير الشهير للسير برونيت . وكلا المشروعين هادم للسيادة المصرية مقرر لسيادة الاجانب علينا أي لسيادة انجلترا

و — ان حق تدخـل انجلترا لمنع تطبيق القوانين المصرية أو لمنع تنفيذها بحجة الاجحاف هو من أشـد الضربات قسوة على الهيئة التشريعية فان القانون الذى تخرجه هذه الهيئة يكون دائما عرضة لمنع تطبيقه أو تنفيذه بحجة الاجحاف بالاجانب . والاجحاف كلمة عامة لاحد لهـا تستطيع انجلترا أن تفسرها حسب مايتراءى لها . فهذه القيود الهائلة التى أحاطت انجلترا بها هذا القانون النظامى قد تجعلنا نترحم فيما بعد على قوانين مجلس الشورى والجمعية التشريعية ومجالس المديريات ! !

أضف الى ذلك كله القيود الثقيلة التى سنوضحها عند

كلامنا عن المستشار المالى والموظف المطلوب اقامته في وزارة الحقانية فان هذه القيود ستجعل الهيئة التشريعية الموعود بها هيئة تمثيلية لا هيئة تشريعية محترمة الكلمة

فمزية المجلس النيابى اذاً معدومة !

رابعا — مزية التخلص

من الموظفين الاجانب

تنص الفقرة السابعة من البند الرابع للقواعد على ما يأتى « الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة قبل العمل بالمعاهدة باى مدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية فى أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص

زيادة على ماهو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى احكام التوظف الحالية بغير مساس » هذا هو نص المادة وهو يفيد .

ا — ان رغبة الحكومة المصرية مقيدة بصفة « ضابط » وصفة « موظف ادارى » فلا يدخل فى النص غير الضباط والموظفين الاداريين ومن عداهم فهو باق أو ان الحكومة لا تملك اخراجه

لا تملك الحكومة اخراج الموظفين القضائيين ولا الفنيين ولا من تسميهم الحكومة الانجليزية موظفين اداريين وهم فى الواقع اداريون ولا نظن ان لفظ ضباط مع وصفهم باداريين يراد به ضباط الجيش والا لقيل « الرجال العسكريون »

ب — وهذا الحق مقيد باشتراط غرامة كبيرة على الحكومة المصرية لكل موظف يترك الخدمة

ج — والحق ممنوح لمدة سنتين فقط — وما دام ان هنالك غرامة ثقيلة فان ميزانية مصر ستضيق عن اخراج

جميع الضباط والموظفين الاداريين فى مدة السنتين . اللهم الا اذا رخص المستشار المالى بعقد قرض لمصر

د — ليس خروج الموظف الزاميا بل يصح أن ترغب الحكومة المصرية ولا تتحقق رغبتها وذلك يستفاد تماماً من قول النص « يجوز انتهاء خدمتهم » فالجواز واقع على انتهاء الخدمة — ويستفاد الجواز أيضا من قول النص « يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة » فالتمييز بلفظ « يتركون » يفيد ان الموظف لايخرج من الوظيفة رغم ارادته

هـ — ان انجلترا احتفظت بوظيفة مستشار مالى ووظيفة موظف آخر هو موظف وزارة الحقانية وقد عهد اليهما بكل الاختصاص الذى يحقق تحكم انجلترا فى كل شىء

و — أضف الى ذلك كله ان انجلترا باشتراطها بقاء أحكام التوظف الحالية اذا لم يستعمل هذا الحق فى السنتين قد ضمنت الى الابد بقاء الوظائف الانكليزية الاخرى والوظائف الادارية التى لم يستغن عن موظفيها فى السنتين . فلا توجد اذا مزية للمشروع من هذه الوجهة !

خامسا - مزية حرية التصرف في المالية

هذه المزية معدومة منه أيضاً للاسباب الآتية :

ا - تنص الفقرة الثالثة من البند الرابع بالقواعد على ما يأتى « تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد اليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات المالية التى لاعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة لاستشارته فى جميع المسائل الاخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها »

ا - فهذا النص يفرض على الحكومة المصرية ضرورة تعيين مستشار مالى لها باتفاقها مع الحكومة الانجليزية

ويفرض أيضا اضافة اختصاصات صندوق الدين الى المستشار - فوظيفة الاستشارة اذن وظيفة دائمة لا وقتية

ب - مادام لدينا مستشار مالى فلا يهم البحث عما اذا كان المقصود الاختصاصات المالية لصندوق الدين أو اختصاصات جديدة قد تقرر له كما يمكن أن يستفاد من التعبير الوارد فى الفقرة السادسة من البند الثامن التى تقول « التغييرات

اللازمة فى صندوق الدين » ـ لا يهمنا هذا البحث لاننا نعرف لغة انجلترا عند تعبيرها بلفظ مستشار . نعرف ذلك من تعريف اللورد جرنفيل لهذه الكلمة فى تلغرافه المشهور . ونعرف أيضاً معناها من الكتاب الذى ألفه اللورد ملنر واضع القواعد فان القاموس السياسى الانجليزى يقول ان كلمة المستشار أمر يجب أن يطاع

وان انجلترا لم تستخدم في التعبير « لفظ مستشار » وفعل « استشار » الا للادلال على مرادها .

تريد ان تقول لنا بهذا التعبير . انى أقصد المستشار الذى تعرفونه آمراً فى ميزانيتكم متصرفا فيها كما يحب ويهوى .

تريد ان تقول لنا انى أقصد معنى الكلمة حسب قاموس سياستى ولذلك اخترت التعبير بها دون غيرها وانكم تعرفون لغتى السياسية حق المعرفة من تلغراف اللورد جرانفل وكتاب اللورد ملنر وسوابق عمل المستشار فلا يحق لكم ان تفسروها بغير لغتى . وليس أدل على صحة ماتقوله لنا من انها عبرت فى الفقرة الرابعة من البند الرابع بلفظ

الموظف ولم تعبر بلفظ مستشار مما يدل على انها تريد أحكاماً مخصوصة لكل من اللفظين

ج — اننا لم نفهم التعبير بلفظ « فى الوقت اللازم » الوارد فى النص . فهو قيد خاص بهذه الفقرة لا نعرف المراد منه . ويلاحظ ان هذا القيد لا يمكن تفسيره بالقيد الشامل لجميع البنود وهو قيد تعليق تنفيذ المعاهدة على انفاذ الاتفاقات مع الدول الاجنبية فهذا القيد الشامل لجميع البنود لا يحتاج فى سريانه للاشارة اليه فى بند خاص

و — ان انكلترا هى وحدها التى استفادت من ايراد هذا النص في المعاهدة فانها ضمنت حق ايجاد رقابة لها على المالية المصرية بواسطة هذا المستشار كما أنها ضمنت أن تكون صاحبة الكلمة فى تعيينه وبالطبع لا يمكن عزله الا برضاء من عينه

هـ — ولا عبرة بما جاء فى النص من انه « يكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الاخرى

التي ترغب في استشارته فيها » ـ لاعبرة بهذا النص فانه من الجمل السياسية التي لاتؤدي المعنى الظاهر وان انكلترا ماتعمدت التعبير بلفظ « استشارة » مرتين في هذه الجملة القصيرة الا لتدلنا على مرادها الحقيقي من النص

والذي يؤيد ذلك ماجاء في أقوال عارضي المشروع من ان اللورد ملنر هو الذي حتم ادخال هذا النص وتشدد في ابقائه

فنحن اذاً لم نكتسب شيئاً من الوجهة المالية وبذلك يكون القول باننا سنكون احرارا في انشاء المدارس التي نريدها وتوسيع التعليم وهما باطلا لان المستشار سيقف أمامنا في كل مشروع من هذا القبيل

سادسا – مزية الجيش والاسطول

من يسمع هذه الكلمات يظن ان الجيش والاسطول يكونان بيدنا

ليس المهم ان يكون الجيش وافر العدد والاسطول قويا ولكن المهم ان يكون أمرهما بيدنا نتحكم فيهما . لايسير أن

ولا يتحركان الا بارادتنا .. فهل هــذا مايمكن أن يتحقق باتفاقنا مع انجلترا ؟

ان انجلترا التزمت بمعاضدتنا وألزمتنا الدخول معها فى كل حرب كما هو مقتضى الفقرة الثانية من البند الثالث للاتفاق

فهى اذن ستعقد معنا محالفة لاجل هذا الغرض .

لاجل أن تكون فى مأمن من خطر التزامها بمعاضدتنا وفى أطمئنان على استعدادنا للقيام بالمساعدة المفروضة علينا اذا حاربت هى . وعلى أن نقدم لها كل المساعدة التى فى وسعنا فكيف إذن تضمن هى ذلك ؟ لاشك انها ستتولى تنظيم جيشنا وتوريد الاسلحة وستقوم بتدريبه وكذلك الاسطول فهى اذن بحكم هذه المحالفة ستضع يدها على قوانا البرية والبحرية لتكون فى مأمن من مستلزمات المحالفة المنوية .

نحن نقول ذلك الآن . نقول ان الجيش والاسطول سيكونان بيد انجلترا وبيدها وحدها . لان المحالفة المنوية تقتضى ذلك وتقتضيه بحق . فما دام اننا سلمنا لهــا بحق معاضدتنا وتعهدنا لها بتقديم المساعدة فى حروبها كان لها

ان نرتب حقوقاً على الجيش والاسطول لتضمن نفاذ أحكام المحالفة المنوية . فلا توجد مزية بالنسبة للجيش أو الاسطول اللهم الا أن حليفتنا ستعمل على زيادة الجيش وايجاد بحرية لنا لتستخدمهما في حروبها وتكليفنا نفقات باهظة على الجيش والاسطول الموعودين فيكون لها وحدها الغنم وعلينا الغرم

سابعا ـ مزية الغاء الامتيازات الأجنبية

لاندري كيف يكتب أولئك الذين يبشرون بالمشروع فهم يسمون نقل الامتيازات الى انجلترا الغاء لها ويسمون حصول انجلترا على حقوق بسبب هذا الالغاء المزعوم توسعاً في سيادتنا

ان انتقال الامتيازات الى انجلترا يضر نا ضرراً فاحشا بل هو وحده كاف لاضاعة استقلالنا اذا كان ثمت شيء باق منه.

فان انجلترا ستتحكم في امورنا الداخلية جميعها بحجة حماية الاجانب وستشل كل قانون . وتتدخل في كل قانون وتدوس كل نظام . كل ذلك لحماية الاجانب . وستتدخل في

البوليس والداخلية والقضاء والتشريع لحماية حقوق الاجانب فهل يسمى هذا الغاء للامتيازات أم يسمى احتكار انجلترا لامتيازات الاجانب احتكارا لا يكون بعده لمصر استقلال؟

ان الدول لا تملك دون ارادة مصر حق التنزل لانجلترا عن هذه الامتيازات . ذلك لان مصر صاحبة مصلحة فى الامر ويمسها التنزل مساسا سيئا لذلك فنحن لا نرى رأى الذين يقولون بحق الدول فى هذا التنزل مادام يتقرر ان التنزل يمسنا

أما القول باننا كنا فى السابق نحتاج لمداولة عدة دول وسنصبح بالاتفاق لانحتاج لمداولة أكثر من دولة واحدة فالقول بذلك غير وجيه لان انجلترا اخذت منا بهذه الوسيلة حقوق سيادتنا كلها. وضمنت بقاء هذه الحالة باشتراطها فى الفقرة الثانية من البند الثامن من القواعد ان يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب .

أما الدول فما طمعت قط فى الاعتداء على شىء من الحقوق الاصلية لسيادتنا وما كانت لتطمع فيها

فالامتيازات اذن باقية وستصبح اذا تم الاتفاق بين فكى الاسد ولا يكون لنا أمل فى الغائها

ثامنا ـ مزية الدخول فى عصبة الامم

أن كندا واستراليا وأفريقيا الجنوبية ونيوزلاندا والهندأيضا كل هذه البلاد أعضاء أصليون فى جمعية الأمم فانجلترا تريد بنا ماتريده بالهند فهل هذا يعتبر مزية بوجه من الوجوه ؟

ان أنجلترا تريد بنا ماأرادت بالهند . تريد ان تتمم بدخولنا فى عصبه الأمم عقد مستعمراتها . وتريد أيضاً ان تربطنا بالماهدة والمحالفة المشروع فيهما معناطيقالقواعد هذا الاتفاق . اذ ان من الشروط الاساسية للدخول فى عصبة الأمم والبقاء فيهااحترام الاتفاقات المعقودة بين أعضاءالعصبة

فلا مزية اذن من دخولنا عصبة الامم خصوصا اذا كانت انجلترا هى التى تريد ان تقدمنا اليها كما قدمت قبلنا أو عضدت بقية المستعمرات المذكورة سابقا

الى هنا بينا ان المشروع خال من المزايا بل ان هذه المزايا الخيالية تخبىء خطرا عظيما وشرا مستطيرا . فلننتقل بعد ذلك الى النقطة الثانية

النقطة الثانية

نقول ان قواعد الاتفاق تتضمن تمسك انجلترا بحماية سنة ٩١٤ واقرارا ضمنيا لهذه الحماية

أعلنت انجلترا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ٩١٤ ورتبت لنفسها حقوقا فيها بناء على هذه الحماية كحقوق تعيين الحاكم الشرعى وترتيب الوراثة وفى مؤتمرات الصلح حصلت من الدول على الاعتراف بحماية ١٨ ديسمبر سنة ٩١٤ المذكورة فهذه الحماية عزيزة عليها ومن أجل ذلك فهى متمسكة بها ولا تكتفى باستبدالها بحماية أخرى تبتدىء من تاريخ الاتفاق المنوى

وقد رأى اللورد ملنر نفور المصريين من الحماية فاراد أن يدخلها عليهم فى هذا الاتفاق بطريقة لا يشعرون بها . ومن أجل ذلك ضمن القواعد اشارة الى هذه الحماية دون أن

يذكرها بلفظها كما انه ضمنها أحكام هذه الحماية حتى يكون قبول المصريين للقواعد وبعبارة أخرى للاتفاق المبنى على هذه القواعد اقرارا لهذه الحماية المدسوسة والادلة على ذلك كثيرة

ـ ١ ـ . جاء فى البند الاول من قواعد الاتفاق مانصه « لاجل ان يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات مابين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا »

هذا النص يفيد وجود علاقات سابقة على الاتفاق ويراد تحديدها بدقة ـ ولا يمكن ان يكون المقصود بالعلاقات الاحتلال الانجليزى الواقع فى سنة ١٨٨٢ لان هذا الاحتلال لا ينشىء علاقة قانونية بيننا وبين انجلترا فضلا عن ان الحماية جبته وانما المقصود بالعلاقات هو ماتدعيه انجلترا من وجود حماية لها على مصر نشأت بموجب اعلان ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وباعتراف الدول بهذه الحماية فى معاهدات فرساى وسان جرمان وسيفر وعا نص عليه بنوع خاص فى معاهدة سيفر من انتقال السيادة العثمانية اليها . أضف الى ذلك ان هذا التغير « تحديد العلاقات بدقة » هو نفس التغيير الوارد

في خطاب السير ملن شيتهام الى المرحوم السلطان حسين وفى خطاب السلطان الى دولة رشدى باشا مما لايدع شكا فى ان المقصود بالملاقات انما هى حماية سنة ١٩١٤ فقد جاء في الخطاب الاول مانصه . « وفي عزم حكومة جلالته — (ملك بريطانيا) ـ المحافظة على هذه التقاليد (بقصد ترقية شؤون الأمة المصرية) بل انها موقنة بان تحديد مركز بريطانيا العظمى تحديدا صريحا يؤدى الى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى » وجاء فى الخطاب الثانى مانصه : « واننا ـ (السلطان) ـ لموقنون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية فى مصر تحديدا واضحا مما يترتب عليه ازالة كل سبب لسوء التفاهم »

ب ـ تنص الفقرة الاولى من البند الرابع على ما يأتى : « تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية . . . » ومعنى ذلك ان مصر تتلقى حق التمثيل الخارجي باتفاقها مع انجلترا لا بحكم القانون الدولى الذى يخول كل أمة مستقلة استقلالا تاما حق التمثيل الخارجى بدون حاجة الى اتفاق مع أية دولة

أخرى . وان تلقينا هـذا الحق من قبل انجلترا مظهر من مظاهر بقاء حماية سنة ١٩١٤ — وقبولنا تلقى هذا الحق بهذه الـكيفية يعتبر اعترافا ضمنيا بتلك الحماية

ج — ينص البند الثـانى على انه لا يمكن تحقيق الغرض الثانى المبين فى البند الاول وهو تعـديل الامتيازات الا بمفاوضات تحصل لهـذا الغرض بين الحـكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات

والقيام بهـذه المفاوضات من حقوق مصر وحـدها باعتبارها دولة مستقلة فقيام انجلترا بهذه المفاوضات هو تطبيق لحماية سنة ١٩١٤ لاننا لو سلمنا بالرأى القائل بعدم تمسك انجلترا بالحماية لما كان هناك وجه شرعى لمباشرة هذه المفاوضات بنفسها . أن مفاوضات انجلترا مع الدول بالنيابة عن مصر هو تطبيق لحقها الذى احتفظت به فى خطاب السير ميلن شيتهام الى السلطان حسين

ولا يمكن ان يقال أن أنجلترا تتلقى هذا الحق بالتوكيل

أو التفويض من مصر لان التعبير بعبارة « لا يمكن » ينفى فكرة التفويض او الوكالة

أضف الى ذلك أن القانون الدولى لا يعرف تفويضا مطلقا كهذا لا يرجع فيه الامر فى النهاية الى الدولة التى أعطت التفويض

فتسليم مصر لانجلترا بانها وحدها صاحبة الصفة فى المفاوضة والاتفاق مع الدول بشأن تعديل الامتيازات يعتبر اعترافا ضمنيا آخر بحماية سنة ١٩١٤

ومن مظاهر تمسك انجلترا بحماية ١٩١٤ عدم تنزلها عن مزاعمها فى تعيين حاكم البلاد وفى تنظيم وراثة العرش

ان حاكم البلاد هو الذى تتمثل فيه شخصية الامة وهو مظهر قوميتها . باسمه تصدر القوانين وباسمه تنفذ . وهو الذي يختار رئيس الوزارة وبين يديه تؤدى الهيئات النيابية والجيوش البرية والبحرية يمين الطاعة لدستور البلاد . فتنصيبه يجب أن يكون بعيدا عن كل تدخل أجنبي . فاغفال قواعد الاتفاق النص على عدم تمسك انجلترا بما أسندته لنفسها من حق تعيين

الحاكم الشرعى ورضاؤنا بهذا الاغفال يعتبر اعترافا ضمنيا بحماية سنه ١٩١٤ التى أخذت لنفسها بمقتضاها هذا الحق

د — ينص البند السادس من قواعد الاتفاق على انه « يعهد الى الجمعية الوطنية بمهمة وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه ... الخ »

وهذا النص يفيد تدخل انجلترا فى أمورنا الداخلية ومن القواعد الدوليه المسلم بها انه لا يجوز لدولة ما ان تتدخل فى شؤون دولة مستقلة لتضع لها نظاما ماتسير بمقتضاه حكومتها فى شؤونها الداخليه اذ ان وضع النظام الداخلى للحكومة هو المظهر الوحيد للسيادة الداخلية

ولا يفوتنا ان نلفت النظر الى مسألة فى غاية الاهمية وهى ان انجلترا باعلانها الحماية على مصر جعلت لنفسها حق التدخل فى شؤونها الداخلية والخارجية الى أبعد حد ممكن . فالنص على وضع النظام الداخلي للبلاد مع تحديده ليس له معنى غير ان انجلترا انما تعطى المصريين بعض الذى أخذته لنفسها بالحماية . واقرارنا لذلك يعتبر اعترافا ضمنيا بالحماية .

وأغفلت قواعد الاتفاق أمراً جوهرياً وهو النص على عدم تمسك انكلترا بالحماية واعتبارها كأن لم تكن كما أنها أغفلت النص على عدم التمسك بما أخذته من الدول اعترافاً بالحماية في معاهدات فرساي وسان جرمان وسيفر وعلى الخصوص ما نص عليه في المعاهدة الاخيرة من انتقال السيادة التركية اليها ولا يفسر هذا الاغفال بغير تمسكها بالحماية كما أن رضاءنا بالقواعد وفيها هذا الاغفال يعتبر تسليماً ضمنياً بحماية سنة ١٩١٤

وهناك مواضع اخرى تؤيد حماية ١٩١٤ ويعتبر اقرارنا اياها اعترافاً ضمنياً بتلك الحماية

النقطة الثالثة

نريد ان نبين فى هذه النقطة أن القواعد ترمى الى تنظيم حماية سنة ١٩١٤ وانها تضع لها نظاماً يسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية

لقد جاء فى خطاب السير ميلن شيتهام الى المغفور له السلطان حسين وفى خطاب هذا الاخير الى دولة رشدى باشا ما يفيد ارجاء تحديد العلاقات بين بريطانيا ومصر ومعنى ذلك تنظيم الحماية

ولكى نبين ان الاتفاق المعروضة قواعده الآن لا يقصد به الا تنفيذ تلك الرغبة نقول :

يقول ديسبانييه فى كتابه « بحث في الحماية » ص ٣١٧ ما ترجمته :

« ان المميز الاساسى للحماية هو تعهد الدولة الحامية بالدفاع عن البلاد المحمية وما عدا ذلك فانما هى قواعد تختلف بحسب ما تقتضيه الدولة الحامية من الشروط كمقابل لتعهدها بالدفاع أو هى على الاخص مزايا تستحلها الدولة الحامية لنفسها فى نظير ذلك التعهد وان قيام الدولة الحامية بنفسها بمباشرة السياسة الخارجية للدولة المحمية أو رقابة الدولة الحامية على تمتع الدولة المحمية بمباشرة هذه السياسة . ذلك حقا من الشروط والمزايا التى تكون للدولة الحامية »

وقد عرف اللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية الحماية في خطبة له عن مصر فى مجلس الاعيان البريطاني فقال « ان معانيها تتفاوت فهى فى أقصى طرفيها سيطرة سياسية أو ادارية شديدة وفى الطرف الآخر حالة لا تختلف كثيرا عن منطقة النفوذ السياسى ولكنها فى جميع حالاتها تنطوى تحت مبدأ واحد وهو انه يجب على الدولة الحامية ان تدفع عن الدولة المحمية الغارات الخارجية وتضمن حسن معاملة الرعايا الاجانب وحفظ أموالهم فى داخل البلاد والسيطرة بالاجمال على علاقات البلاد السياسية والاجنبية أما الدرجة التى تبلغها الحماية فى حق التعرض لادارة البلاد الداخلية فلم ينص عليها قانون ما فيجب تقريرها فى كل حالة طبقا للابسات

تلك الحالة .

من ذلك يتبين ان الركن الاساسى للحماية هو فى نظر اللورد كرزون مايقول عنه ديسبانييه وهو تعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية وهذا الركن قائم فى قواعد الاتفاق

وتضمن البند الثالث من القواعد في الفقرة الثانية وجوب عمل محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر « وتتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها » فبهذه المحالفة التى ستتضمن بالطبع مواد متعددة حققت انجلترا الركن الاساسى للحماية

والتعبير بعبارة « تعضد مصر » لايخرج المسألة عن حقيقتها اذ انه لايشترط ان يكون دفاع الدولة الحامية عن الدولة المحمية مقصوراً على مجهودات وقوات الدولة الحامية

وان هذا التعبير نفسه هو الوارد فى البند الثالث من معاهدة باردو أو قصر سعيد المعقودة بين فرنسا وباي تونس في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ وبمقتضاها بسطت فرنسا حمايتها على هذه البلاد كما أنه هو نفس التعبير الوارد فى البند الثالث من معاهدة « فاس » الرقيمة ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ المعقودة بين فرنسا ومراكش وبمقتضاها وضعت فرنسا حمايتها على تلك البلاد

أما شرط الرقابة على أمورنا الخارجية أو كما يعبر اللورد كرزون حق السيطرة بالاجمال على علاقات البلاد السياسية

والاجنبية فتتوافر أيضا بالقيود الواردة فى التمثيل السياسى

لقد تكلمنا فيما سبق عن القيود التى قيد بها تمثيلنا الخارجي وهى قيود تؤدي كما بينا الى تدخل انجلترا فى أمورنا الخارجية بل انها تؤدي الي اننا لا نعمل عملا الا بموافقتها وبهذا تتحقق السيطرة المشترطة في تعريف اللورد كرزون اذ انها بحجة مخالفة المحالفة أو منع الصعوبات أو مراعاة المصالح الانجليزية يمكنها السيطرة على كل شيء بل ان الدول الاجنبية ستراننا مع هذه القيود غير اهل للتعاقد معها حتى لا يضيع وقتها فى مفاوضة تكفى اشارة من انجلترا لذهابها عبثا أو لقطعها بحجة التمسك بقيد من قيود التمثيل

يقول الاستاذ مارسيل موى مدرس القانون الدولي العام بجامعات فرنسا منذ أكثر من عشرين سنة فى مؤلفه الموضوع في سنة ١٩٢٠ والمسمى القانون الدولي الحديث ص ٦٤ ما يأتى :

« ان ضياع استقلال الدولة المحمية يظهر على الاخص فى علاقتها الخارجية بالدول على ان كل تسوية ممكنة بخصوص ذلك فقد كانت الترنسفال تحت الحماية الانكليزية من سنة ١٨٨٢ الى سنه ١٨٨٤ وكان مظهر تبعيتها لانكلترا مقصورا على مجرد ابلاغ انكلترا نصوص المعاهدة التى تعقدها الترنسفال مع الدول الاخرى وفضلا عن ذلك فقد استثنى من هذا القيد جميع المعاهدات التى تعقدها الترنسفال مع حكومة الاورنج »

فيتبين من ذلك ان الشرط يتحقق بمجرد ابلاغ الدولة الحامية بعقود الدولة المحمية وشتان بين حالتها المنوية بهذه القواعد وبين مجرد الابلاغ

أما اشتراط انجلترا علينا أن نعهد بمصالحنا الى الممثل البريطانى عند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته فذلك مظهر من مظاهر وجود الحماية . نعم لقد جرت عادة بعض الدول الصغرى ان تعهد برعاية رعاياها فى جهة معينة الى دولة ما . غير ان سفير الدولة المعهود اليها لا تكون له صفة تمثيل الدولة صاحبة الرعايا فى جميع شئونها كما يكون ممثل انجلترا عند ما يعهد اليه بالمصالح المصرية وفوق ذلك فان مصر ملزمة بان تعهد بمصالحها الى ممثل بريطاني بخلاف الدول الصغيرة التى أشرنا اليها وقد بينا ان انجلترا أخذت على نفسها حق حماية الرعايا الاجانب وحفظ أموالهم و بذلك تحقق شرط اللورد كرزون فى تعريفه للحماية

ومما يؤيد ان (النظام حماية) عدم تحديد مدة لا للمحالفة ولا للمعاهدة ولم يعرف التاريخ الى الآن معاهدة أو محالفة ابدية بين دولتين متساويتين

و يؤيد رأينا النص الوارد فى الفقرة السادسة من البند الرابع الذى يقول . « نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزاً استثنائيا فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين » والمحالفة المشار اليها هى المحالفة التي تضع الركن الاساسى للحماية وهو ركن تعضيد انجلترا مصر في الدفاع عن سلامة أرضها

ولا يفوتنا ان سفيرنا مضطر فى علاقاته بالدول الى ألا يتخذ خطة

لاتتفق هي والمحالفة لانه ملزم في اجراءاته باتباع النصوص والمواد والمعاني التي ستشملها محالفة الحماية

وقبل أن ننتقل الى الكلام على شيء آخر نلفت النظر هنا الى اللغو في قول الذين يمثلون حالة معاضدة انجلترا لنا المعاضدة المشروطة في المحالفة بحالة فرنسا عند ما أرادت أن تتعاقد هي و بريطانيا وأمريكا على عدوان المانيا . نقول ان هذا من لغو القول لان هذه المعاهدة التي كان مشروعا فيها نجهل نصوص مشروعها فلا يمكن التمثيل بها مادامت مجهولة فضلا عن ان هذه الدول متساويات في التعاضد

بعد ذلك كله ننتقل الى بيان ما بقي من الحقوق التي أخذتها بريطانيا العظمي على مصر أو بعبارة أخرى الى بيان تنظيم الحماية

وقبل أن نتكلم على باقي حقوقها نقول ان حقوقها لم تأت في القواعد على سبيل الحصر لما يأتي

أولا — ان في القواعد طائفة من الحقوق « تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الاجنبية » (الفقرة الاولى من البند الثالث) والحقوق المشار اليها بهذه الفقرة هي طائفة قائمة بذاتها كما يستدل على ذلك من اعطائها رقما خاصاً في البنود أما منطقة هذه الحقوق فلا حصر لها

لانجلترا مصالح خاصة كما تقول ولا بد أن يكون من متعلقات هذه المصالح زراعتنا وتجارتنا وصناعتنا . فهل معنى ضمانة هذه المصالح الخاصة انها تطلب منا نوعاً مخصوصا من الزراعة أو تمنع نوعاً آخر منها

كما منعت زراعة الدخان . وهل معنى ذلك انها تريد حقوقاً تتمكن بها من تعطيل الصناعة عندنا كما فعلت مرة عندما أردنا صنع القطن عندنا فضربت على المصانع ضريبة تحقيقاً لمصلحة معامل لانكشير الانجليزية

وهل يكون معنى ضمانة هذه المصالح أن تجعل لتجارتها ميزة على البلاد الاخرى ويكون لها شأن فى جماركنا . اللهم ان مصالح انجلترا كثيرة فلا ندرى ماذا تخبئه لنا السياسة الانجليزية في طي هذه الكلمة الكبيرة

وللدول مصلحة فى أن يعيش رعاياها في أمن فهل معنى الضمانات التي نعطيها أن تتسلط انكلترا على ادارة الامن العام حتى يأمن الاجانب شر العبث به . وللدول مصلحة في حفظ الصحة العمومية فى البلد . فهل معنى هذا ان انجلترا ستتدخل فى مسائل الصحة العمومية حتى يأمل الاجانب غائلة الاوباء والامراض المعدية . الخ

ثانياً — ان قواعد الاتفاق المعروضة تتوعدنا فوق المعاهدة بعقد محالفة بيننا وبين انجلترا ومن المعلوم ان المحالفة هي مجموعة شرائط وبنود وستبدع انجلترا أيما ابداع فى وضع هذه المحالفة وفي ترتيب الحقوق علينا ووضع القيود لمصر حتى لا يكون بيننا وبين المستعمرات الا الفرق الذى تراه انكلترا لمصلحتها

ثالثاً — ان القواعد المعروضة هى بمثابة رؤوس مواضيع الاتفاق المنوى وان رؤوس المواضيع تحتاج الى تفصيلات ولا شك في ان انجلترا ستأخذ ما تستطيع أن تأخذه عند وضع التفاصيل

فهذه المصادر الثلاثة ستستخدمها انجلترا لمضاعفة حقوقها ومضاعفة قيودنا وستفسرها كما تشاء سياستها وستصر على تفاسيرها لكل منها

وستقول لمندوبي حكومتنا الرسميين اذا وقفوا بينها و بين غرضها ما قاله اللورد ملنر لسعد باشا . ستقول لهم . اما أن تقبلوا واما أن ترفضوا

لقد تفاوض المستر تشمبران الوزير الانكليزى مرة هو والرئيس كروجر البويري وقدم التاريخ لنا بهذه المفاوضة درسا جليلا نعرف به مقدار تقيد السياسة البريطانية بالشروط التى تعرضها اذا كانت هذه الشروط لاتكفى لتنفيذ جميع مراميها

جاءت حكاية هذه المفاوضة فى كتاب (نفسية الشعب الانكليزى لاميل بوتمى) المطبوع سنة ١٩٠٩ فقد قال . « ان من المستحيل ان نتتبع المستر تشمبران الوزير الانكليزى فى مفاوضاته الرئيس كروجر البويرى بشأن عقد صلح بين بريطانيا من جهة وجمهوريتى الترنسفال والاورنج من جهة أخرى . فقد قدم المستر تشمبران شروطه الى مؤتمرات بلومفنتين فلما قبلها كروجر بعد المقاومة في قبولها زاد المستر تشمبران شروطه وطلب شروطا أخرى . ولقد أرادت الجمهوريتان تحكيم مؤتمر لاهاى فى الامر فابت بريطانيا بالرغم من انها كانت قد ارتبطت بالالتجاء الى هذا المؤتمر وأخيراً تمسك المستر تشمبران بسيادة بريطانيا على الجمهوريتين بالرغم من ان مسألة السيادة كانت مفروغا منها قبل الدخول في المفاوضة اذ ان بريطانيا فى مفاوضات كثيرة سابقة كانت تعترف صراحة بعدم وجودها »

فهل للذين يرون بغير حق ان فى القواعد مزايا ان يأمنوا على بقاء هذه المزايا المزعومة بعد ان يعرفوا حكاية المستر تشمبران مع

الرئيس كروجر لاسيما اذا كان اللورد ملنر حفظ لنفسه خط الرجعة باعلانه الى سعد باشا بانه « يشك فى صواب التساهل فى بعض الامور » واذا كنا نعلم ان اللورد ملنر مكلف من حكومته درس الحالة والافضاء لها بما يراه دون ان تتقيد الحكومة برأيه ...

بعد هذا البيان ننتقل الى بيان الحقوق التى تأخذها بريطانيا بهذا الاتفاق المعروض

بينا أن انجلترا تأخذ منا اعترافا ضمنياً بحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأنها تصبح منا بمنزلة الوصى باقرارنا لها على حق التدخل فى شؤوننا الداخلية والخارجية كما اننا بينا انها تصر على احتكار امتيازات الدول الاجنبية ليكون الاجانب علة تدخلها الدائم فى شؤوننا

و بينا فيما قدمنا كثيراً من الحقوق التي رتبتها انجلترا لنفسها فنحن لا نريد ان نعود الى ماقدمناه ونكتفي هنا ببيان بعض الحقوق الهامة الاخرى

تنص الفقرة الثانية من البند الثالث على ما يأتى .. « تتعهد مصر انها فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هنالك مساس بسلامة أرضها أن تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال مالها من الموانيء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية »

فهذه الفقرة ظاهرة المعنى لاتحتاج لتفسير ولا لافصاح . تريد انجلترا ان تأخذ منا كل المساعدة من رجال ومال وقوت ومواد حربية كالقطن الذي ثبت انه من أهمها . ففى الوقت الذى

تقع فيه انجلترا فى حرب تكون أموالنا ومحاصيلنا وأولادنا رهن اشارة من انجلترا . ويكون القطن وهو مصدر ثروة البلاد وقفاً على انجلترا . تأخذه حكومتنا منا لتعطيه الى انجلترا وفاقا لهذا العهد . وفي هذا الوقت يسلب الفلاح المسكين غلاله وتبنه ومواشيه لخدمة انجلترا . وفي هذا الوقت تعلن الاحكام العرفية فى البلاد ويعسكر الجنود الانجليزية فى مفترق الطرق وفى القرى والبلدان يعترضون المارة ويطلبون منهم جوازات السفر من قرية الى قرية أومن غيط الى غيط . وفى هذا الوقت تسلب الحرية الشخصية بكل فروعها فلا كلام ولا كتابة ولا حركة . وفي هذا الوقت يعم الشقاء ويتحكم البلاء ويقتل الغلاء الفقراء ومتوسطى الحال ونقع فى الحال الذى عرفناه فى هذه الحرب . وان يكون الامر مقصورا على حرب واحدة أو على دولة واحدة بل ستكون حالة أبدية لا تنكشف عنا . وما اكثر حروب انجلترا وما اكثر أعداءها . وما اكثر اشتباك مصالحها مع مصالح الدول الاخرى وفى هذا الوقت نكون عرضة لانتقامات عدو انجلترا فيقاتنا بطيارات تأتي فتلقي علينا الصواعق تقتل الاطفال والشيوخ والنساء ولا نقول الشبان فانهم سيكونون جميعا فى ساحة القتال . وتهدم على رؤوسنا هذه المبانى الهائلة فنسكن الكهوف حتى نكون فى مأمن من الغارات ونطفيء المصابيح حتى لا يرانا العدو وفى هذا الوقت تأتينا الغواصات والاساطيل تخرب الموانيء وتهدم البلاد وتفتك بالعباد . وفي هذا الوقت يطلق العدو غازاته السامة

فيموت النـاس افواجا ويدركهم العمى تارة والجنون تارة اخرى .

أن انجلترا تشترط علينا كل المساعدة . فهل معنى ذلك ان تكون المساعدة طبقا لقوانين البلاد أو تكون هذه المساعدة طبقا للواقع ، هل نقدم لها من الجيوش مايجيزه قانوننا أو تأخذ منا كل صالح لحمل السلاح حتى ولو كان القانون يعفو عنه ، هل نقدم لها المال الذى فى خزانة حكومتنا أم نعقد القروض لسد الحاجة ما دام في وسعنا عقد القروض . هل نقدم لها القوت والمواد التى تفيض عن الحاجة او يكون لها حق ارتفاق على كل شيء ؟ لقد رأيناها فى الحروب المنصرمة قد أخذت منا مئات الالوف من العمال فنقصت عندنا اليد العاملة نقصا هائلا ورأيناها تضع اليد على المحاصيل حتى كاد الجوع يعرف بلادنا فهل (كل المساعدة التى في وسعنا) ستكون كذلك ؟

وتضرب انجلترا لنـا المثل بالموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية . فهل تترك لنا انجلترا الموانى والميادين والمواصلات فى يدنا مدة السلم او يكون لها عليها الرقابة الدائمة توقعا للحرب . ستبين المحالفة المئوية لنا انها ستراقب كل ذلك وهى ستتحكم فى كل ذلك لان الرقابة والتحكم من النتائج اللازمة للحق نفسه

قيل أن هذا التعهد قدمته مصر هدية لانكلترا حتى تتحقق المساواة وحتى لا تأخذ المحالفة المئوية شكل الحماية ! . . قول ليس له سند من العقل ولا من القانون الدولى ! أى مساواة فى هذا التعهد ومصر تكون تابعة بقوة هذه المحالفة المئوية لحروب انكلترا . . أي مساواة ونحن لا نستطيع ان نناقش انكلترا فى السبب الذي دخلت من أجله الحرب

وجرتنا معها.. ، أي مساواة ومن يملك وحده اعلان الحرب يملك وحده عقد الصلح وان يكون لنا في الصلح صوت فتتولى انكلترا عقده بنفسها مراعية مصالحها وحدها.. ، أي مساواة ونحن نرخص لها بوضع اليد على مرافقنا وقت الحرب ولابد لها من مراقبتها والتفتيش عليها وقت السلم حتى تأمن عليها ، وأى كتاب دولي يقول بان هذا التعهد يخرج الحماية عن شكلها القانوني ، اقد بينا ان الركن الاساسى للحماية يتوافر بتعهد الدولة الحامية أن تعضد الدولة المحمية في الدفاع عن سلامة أرضها. و بينا ان ماعدا ذلك من الشروط هو مزايا تستحلها الدولة الحامية في نظير تعهدها هذا . فهل هنالك مزية للدولة الحامية اسمى فائدة من هذه المزية ؟ اللهم أن الحق بين والباطل بين فكيف يحكمون ؟

ب ـ تنص الفقرة الثانية من البند الرابع على ما يأتي : « تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التي تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر »

بهذه المنحة ضمنت الحكومة الانجليزية بقاء احتلالها الى الابد وحولت احتلالا عسكريا مؤقتا الى احتلال نظامى مؤبد . بهذه المنحة برئت ذمة انجلترا من جميع تعهداتها لنا بالجلاء . من سبعين عهدا ووعدا كانت كالشوكة في جوف سياستها المصرية !

وان لهذه المنحة مثيلا في معاهدة باردوا وقصر سعيد المعقودة

بين تونس وفرنسا (المادة ٣ معاهدة) غير ان فرنسا كانت فيها أخف وطأة على تونس من انجلترا علينا فلقد بنت فرنسا حقها فى احتلال تونس على سبب مؤقت وهو وجود مشاغبات على الحدود والشواطىء كما انها نصت فى المادة على امكان انتهاء الاحتلال بالاتفاق. أما معاهدتنا فقد بنت الاحتلال على سبب دائم يبقى ما بقيت انجلترا وما بقيت مصر لانه سبب يرجع الى موقع مصر الجغرافي وهو المواصلة بين بلاد الامبراطورية ومعاهدتنا لم تقرن الاحتلال بما يفيد وقتيته كما فعلت فرنسا

وان هـذه الفقرة تكاد تكون تعبيرا صريحا عن الحماية اذ من الممكن ان يفهم منها أن جميع الاراضى المصرية هى من المواصلات الامبراطورية ومعلوم ان السياسة الانجليزية تقول عن مصر انهـا (طريق الهنـد) على اننا لو تركنا هذا التفسير المحتمل وقصرنا لفظ المواصـلات على معناها الضيق فان هـذه القوة تكون لحماية النيل وفروعه والرياحات الـكبرى الصالحة للملاحة والطرق والسـكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات وترعة الاسماعيلية الملحقة بقنال السويس وقناة السويس والجو والمحطات الـكبرى والثغور فهل الارض المصرية تكون غير ذلك — وأننا هنا نلفت النظر الى أن المكان المراد تعيينه بمقتضى هذه الفقرة هو مكان المعسكر كما يستفاد من النص فالمفهوم أن الاحتلال يكون حقا على جميع القطر المصرى بالرغم من تعيين المـكان الذى تعسكر فيه جنود هذا الاحتلال

وستسوى المعاهدة حسب النص ماتستتبعه من المسائل التى

تحتاج الى التسوية ولا بدان يكون المراد بهذه التسوية وضع احكام مخصوصة لهذه المواصلات التى بيناها. اما القوة فلم يعدنا النص بتحديدها كما وعد ببيان مكان المعسكر فقد يترك امر تحديد القوة مرسلا فتستطيع انجلترا ان تزيد قواها فى كل وقت ولا ندري اين يكون مكان المعسكر وهل مجرد بيان المكان يمنع جنود الاحتلال من اقلاقنا فى كل وقت تروح وتغدو فى البلاد ام هى ستبقى فى مكان واحد كالماء الآسن. وهل يمكن ان نأمن على استقلالنا المزعوم وهذا الاحتلال مخيم علينا . اللهم اننا فى العهد المنصرم لم يكن لانجلترا عندنا غير الاحتلال وكان عسكريا مؤقتا غير شرعى فماذا يكون حالنا اذا أصبح حقاً ودائماً ؟ . . . اما القول فى آخر الفقرة بان هذا الاحتلال لا يمس حقوق مصر ففضلا عن أن المادة لم تقل (استقلال مصر) فانه قول مبهم لا يؤدى الى أي نتيجة فقد كان المفروض فى الاحتلال القديم أنه ما كان ليؤثر فى حقوق مصر ومع ذلك فقد ابتلعتها به السياسة البريطانية !

" — تنص الفقرة الرابعة من البند الرابع على أن : « تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير و يجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالاجانب و يكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام »

فهذا الموظف الذى تعينه مصر بالاتفاق مع انجلترا أو بعبارة اخرى هذا الموظف الذى تعينه انجلترا سيتدخل فى شؤوننا الداخلية بالحقوق الآتية

١ — له حق الاتصال بالوزير ولا نستطيع أن نفهم من هذا النص ان يكون الغرض السماح لهذا الموظف بالدخول على الوزير بدون وساطة أي موظف مصري فان وظيفة من هذا القبيل لا تشغل انجلترا الى حد أدراجها في المعاهدة وانما الذي نفهمه من هذه الوظيفة هو أن هذا الموظف يكون له حق الاتصال بعمل الوزير وعمل الوزير يتناول تنفيذ القانون والاحكام القضائية والمسائل الادارية المتعلقة بالادارة القضائية والتحقيقات والنيابة وكل ذلك بالنسبة لجميع سكان القطر المصري فالموظف له حق الاتصال بجميع هذه الشؤون لا بالنسبة الى الاجانب فقط ولكن بالنسبة للمصريين أيضاً ولا ندري ماذا يكون حد هذا الحق ولا حد هذا الاتصال

٢ — ويجب احاطة هذا الموظف بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالاجانب وقد نشرت هذه الفقرة مصادفة في بعض الجرائد بنصها الانكليزي فوجدناها تختلف بعض الاختلاف عن الترجمة الصحيحة التي تؤدى الى أن هذا الموظف يجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بادارة القانون باعتباره ماسا بالاجانب : وبما أن النص الانكليزي هو الاصل المعتمد فان المعنى أن كل قانون يعتبر ماسا بالاجانب . وبهذه المثابة يكون لهذا الموظف أختصاص في ادارة القانون الذي يطبق على الاهالى

٣ — ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام . فهذا هو المستشار القضائي المعروف ومستشار الداخلية المعروف بل هو يجمع في شخصه جميع المستشارين الانكليز المعروفين والفرق بينهم انه معين من قبل انكلترا أما المستشارين فكانوا يعينون ولو في الظاهر من

قبل الحكومة المصرية . فهل يوجد تدخل من انكلترا فى أعمال الحكومة الداخلية اكثر من هذا التدخل ؟ وهل بعد ذلك نقول ان حقوق سيادتنا الداخلية سليمة لم تمس بقواعد الاتفاق ؟

ولا يفوتنا أن نلفت النظر ان هناك حقوقا اخرى لانجلترا واضحة فى قواعد الاتفاق من أهمها ما تكسبه بالبند التاسع الذى يقضى باصدار امر عال باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة واننا لا نستطيع ان نبين جميع هذه الاجراءات لفرط كثرتها ولكننا نقول انها تحتوى على اجراءات تمس سيادة البلاد كالامر الصادر من القائد العام فى ١٩ اغسطس سنه ٩١٨ القاضى بأن تكون ٥٩٢ فدانا بأبى قير فى حيازة وزير حربية انكلترا وملكاله بصفة مستديمة لاغراض عسكرية !

النقطة الرابعة

نقول ان قواعد الاتفاق تؤدى الى الاعتراف ضمنيا بصحة اتفاقية ١٩ يناير سنه ١٨٩٩ . وذلك ان التسليم بتجزئة مصر والسودان هو اعتراف بان السودان ليس جزءاً من مصر والسكوت من قبلنا عن المطالبة بالسودان في الوقت الذى نسوى فيه مسائلنا مع انجلترا اعتراف بان السودان ليس محلا للبحث . واغفال الكلام فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع هذه الظروف اقرار بهذه الاتفاقية . وبيان مندوبي الوفد الذى يقصر مسألة السودان على حقوقنا فى المياه تحديد للمسألة السودانية بيننا وبين الانكليز ، فلا نزاع اذن اننا نغلق بقبول هذه القواعد باب المطالبة بالسودان !

السودان كما هو معلوم جزء من مصر كما هى البحيرة والمنوفية

والغربية وهو الزم لمصر من الاسكندرية ، وهو مصدر نعمتنا وحياتنا وهو النيل كله ، هو كل شيء ، فكيف نطمئن على حياتنا وعلى بلادنا والسودان فى غير يدنا ؟

أين تلك الضجة الهائلة التى احدثناها يوم علمنا بمشاريع الخزانات . اين الاحتجاجات . اين الصحف . اين المهندسون . اين اعضاء الجمعية التشريعية . اين اعضاء مجالس المديريات . ماذا اصابنا . حتى ننسى السودان وهو ان تركناه فلا يتركنا كما قال شريف باشا . وقد قضينا أربعين سنة ونحن نقول انه بلادنا . فاصبح السودان جنسا غير جنسنا لان اللورد ملنر لم يقبل أن يدخله فى البحث . أصبح مركز انجلترا فيه شرعيا لان اللورد ملنر هددنا اما أن نقبل الكل أو نرفض الكل ؟ أنسينا ما بذلناه فى سبيله من الاموال والارواح . أنسينا أنه كان ولا يزال من القدم امتداد مصر وعضواً من مصر . أنسينا أننا لا نطمئن على وجودنا مادام السودان هكذا ؟ ثم ما هذه التأكيدات التي حصل عليها الوفد ؟ وأى نوع من أنواع التأكيدات هي ؟ وما مقدار قيمتها القانونية ؟ وأين دونت وكيف نثبتها ؟ واذا ترك اللورد ملنر حكومته فمن ينفذها ؟ واذا لم تعتمد انجلترا التأكيدات فماذا نعمل ؟

لقد أذكرتنا هذه التأكيدات بحادثة تاريخية حدثت بين انجلترا وارلندا — كان يريد (بت) الوزير الانجليزى الشهير أن يخضع ارلندا أو يطفيء حركة الكاثوليك الارلنديين فلم يتردد هذا الوزير في أن أكد للكاثوليك تأكيدات رسمية لا عرفية كما هو الحال عندنا ومقتضى هذه التأكيدات أن تساوي بريطانيا بين الكاثوليك المهضومي الحق

والبروتستانت وقد انخدع الكاثوليك بتأكيدات الوزير بت الرسمية وسلموا بمطالبه وهمدت حركتهم فلما نال منهم غرضه وطولب بتنفيذ تأكيداته أبت الحكومة البريطانية تنفيذ التأكيدات فكان كل ما ناله الكاثوليك ان أستقال (بت) على انه لم يظل بعيداً عن الحكومة اذ عاد اليها بعد قليل حيث كانت التأكيدات قد عفت آثارها (يراجع كتاب انكلترا وسياستها الداخلية لجويو ص ٢٦٧) فهل تأكيدات اللورد ملنر أكثر صراحة وأشد قوة من تأكيدات الوزير بت

واذا كانت بريطانيا تكون بهذا الاتفاق فى جنوبنا فى السودان وفى شرقنا فى القنال وفلسطين والبحر الاحمر وفى شمالنا فى البحر الابيض المتوسط وكل ذلك بدون فاصل ثم هي لها جيش احتلال عندنا وتتحكم فى الموانى والطرق وتتدخل في سياستنا الداخلية . فى القضاء والمالية ، وكل شيء . فهل مع ذلك نكون مطمئنين في ديارنا

ويجدر بنا أن نختم هذه النقطة بكلمة قالها أحد الوزراء الاسبقين المبشرين بقبول قواعد الاتفاق فقد قال هذا الوزير فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ مانصه : « لو أحصيت الجروح التي أصابت جسم مصر منذ الاحتلال البريطانى الى عام ١٩١٤ لكان أبعدها غوراً وأشدها ايلاماً ذلك الجرح الدامي بل ذلك الجرح المميت الذي أحدثته اتفاقية عام ١٨٩٩ »

الخاتمة

قواعد الاتفاق المعروضة هى وثيقة بيع سيادتنا الداخلية والخارجية هي سند بيع تراث أجدادنا وآبائنا . هى هبة أبنائنا وبناتنا ونسائنا الي

بريطانيا . هي خيبة الجيل الحاضر والمستقبل . هي الفقر والشقاء والبلاء !

وليعلم الذين يبشرون بالمشروع ويرفعون مصالحهم فوق مصالح وطن انهم انما يكتبون الآن صحيفة في كتاب التاريخ فليشفقوا لى أعقابهم من هول يوم يقرأون فيه من بعدهم هذه الصحيفة وليتقوا لله فى سبعة عشر مليونا من الناس لا يسلبوهم حريتهم واستقلالهم شرفهم وحياتهم الحقيقية !

يطوون المشروع فلا يتكلمون فيه ثم يتساءلون بين الناس ماذا صنع اذا رفضنا الاتفاق : ماذا نصنع ؟ ان والدك مريض أيها السائل تريد أن تعطيه جرعة قاتلة على انها دواء . أفتسأل الذى يمنعك اعطاء الجرعة ماذا أصنع اذا لم أعطه هذه الجرعة ! فالوطن مريض وتريد أن تقتله بقبول هذا الاتفاق . أفيجوز لك أن تسأل ماذا أصنع اذا رفضنا الاتفاق ؟

اذا رفضنا الاتفاق يبقى الوطن مريضا ولكنه لا يموت ! يبقى الوطن مريضا ولكن لا يستحيل شفاؤه فنتعاون جميعا على مداواته نعمل ليل نهار لانقاذه . نسعى فى اعادة الحياة اليه !

ان الوطن باق . باق الى الابد . فاذا عز شفاؤه اليوم وغدا فلا بد له يوما من الشفاء . ان شفاء الاوطان أعرج يمشي ببطء ولكنه يصل حتما

يجب على اليائس أن يسكت ولا يتكلم : فاليائس لا حق له فى الكلام . والساعة رهيبة والموقف خطير . واذا كانت المصادفة هى التى جذبته الى صفوف المجاهدين فليتخلف . فذلك خير له وللبلاد !

ماذا نصنع ؟ سؤال الذى يسلم بكل شروط تملى عليه . فلماذا اذا ملأنا

الخافقين صراخاً وصياحاً وصخباً مطالبين بحقوقنا أفكان السائل لا يفكر في هذا السؤال أم كان قابعاً في جحره لم يخرج منه الا عندما سقط علينا الاتفاق

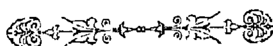
ماذا نصنع ؟ نقرأ تاريخ الامم التي كانت تحت نير الاستعباد ثم خرجت من هذا الجحيم الى نور الحرية والاستقلال . نقرأ فيه الوطنية الصحيحة والشعور السامي والأمل الدائم والقوة المعنوية الهائلة والثقة بالنفس والتمسك بالحق . وعدم التفريط في شيء منه . هذه هي عوامل نجاحها

ماذا نصنع ؟ لا تأتي بريطانيا بقواها لتلزمنا قبول الاتفاق قوة واقتداراً . وشتان بين مثلنا ومثل المانيا . فقد قبلت هذه الصلح حتى لا تعرض بلادها في الوقت الحاضر الى غزو الحلفاء لها . أما نحن فاي عذر لنا ومم نخاف ولم نكن في حرب مع بريطانيا ؟

ماذا نصنع ؟ يبقي باب المسألة المصرية مفتوحاً والدهر قلب . فلنتركه مفتوحاً للاجيال المستقبلة حتى لا تجد مع بريطانيا سنداً وقعه المورث !

ماذا نصنع ؟ نأمن على الأقل شر أعداء بريطانيا فان القبول يجعلنا أعداء أعدائها وعندئذ لا يحجمون عن تأديبنا جزاء هذا القبول

يسألون ماذ نصنع اذا رفضنا الاتفاق ؟ وخير لهم أن يتساءلوا هم أنفسهم ماذا نصنع لو قبلنا الاتفاق ؟



التكييف القانوني

لمشروع قواعد الاتفاق

بين مصر وبريطانيا العظمى

استقلال أم حماية أم وصاية أم سيادة — أتحالف أم اتحاد ؟

للاستاذ الدكتور عبد الحميد بك أبو هيف مدرس القانون الدولي
بمدرسة الحقوق السلطانية

نشرت جريدة الأهرام بأعدادها الصادرة من ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ لغاية ٢٧ منه ست مقالات لحضرة الأستاذ الدكتور عبد الحميد بك أبي هيف مدرس القانون الدولي بمدرسة الحقوق السلطانية هذا نصها :

١ ـ تدل الفاظ المشروع على أنه يقرر استقلال مصر وأنه يشمل تحالفاً بين بريطانيا العظمى والقطر المصرى المستقل . والمراد معرفته الآن هو :

(أولا) هل يعتبر مركز مصر بمقتضى هذا الاتفاق مركز دولة مستقلة من الدول التي تشترك فعلا فى التمتع بكامل الحقوق التي يوجبها القانون الدولي العام وفى القيام بكل الواجبات التي

يحتمها ذلك القانون

(ثانياً) هل تعتبر هذه المعاهدة تحالفاً بين دولتين مستقلتين يحفظ استقلال كل منهما على السواء ولا يمس كيانه

ان مايخشاه المصريون أن تكون القيود الواردة فى المعاهدة مضيعة الاستقلال الذى هو الغرض الاساسى من الاتفاق. كما انهم يخشون أن تكون المعاهدة المقررة للتحالف باللفظ مقررة فى الحقيقة للاتحاد بين انجلترا ومصر اتحاداً قانونياً يجعل مصر غير متمتعة بالاستقلال وتابعة بعد ذلك للامبراطورية البريطانية

٢ ليس من السهل الحكم من بادئ الامر على ماهية الاتفاق. بل بالعكس يعتبر تكييفه من أصعب الامور اذا لم نقل انه يكاد يكون مستحيلا من الوجهة القانونية ادخال الاتفاق المذكور تحت نوع معين من الانواع المعروفة فى القانون . ولأجل أن نتفهم حقيقته كما هى يتحتم علينا أن نلتجئ الى تاريخ القانون الدولى وتفاصيل محتوياته فى الجزء العام منه لان المعاهدة تكاد تشمل الكلام على كل شئ فيه

المبادئ القانونية

٣ القانون الدولى هو مجموعة القواعد التى تعتبرها الدول المتمدينة واجبة الاتباع فى العلاقات الناشئة بينها ولا يزال هناك اختلاف كبير بين العلماء فى طبيعة هذا القانون وحدوده ووسائله وصلته

بعلم الاخلاق ولا يزال هناك مذهبان للنظر فيه : المذهب النظرى وهو يرمى الى وضع القواعد التى يجب أن تتبع . والمذهب العملى الذى يرمى الى معرفة القواعد المتبعة فعلا بلا التفات الى كونها مقبولة فى باب الآداب العامة أو الاخلاق الحسنة أو غير مقبولة .

وقد كانت قواعد القانون الدولى مقصورة على الدول الاوربية المسيحية فلم يكن لغيرها حق فى الانتفاع منه انتفاعاً كاملا أو ناقصاً وما لم يكن من الدول مسيحياً أوربياً فقد كان الحكم بالنسبة اليه خارجاً عن نطاق القانون الدولى وخاضعاً لارادة الدولة المختصة ولظروف الاحوال أما الآن فقد أصبحت قواعد للقانون الدولى من حق جميع الدول المتمدينة أوربية كانت أو غير أوربية . مسيحية كانت أو غير مسيحية . فالولايات المتحدة الاميريكية تعتبر داخلة من زمن طويل ضمن زمرة الامم ولم تدخل تركيا فيها الا من سنة ١٨٥٦ فقط لما أمضت معاهدة باريس وأبيح لها بمقتضاها أن تشترك فى الانتفاع بمزايا القانون الاوروبى العام . ومن بعدها اعتبرت اليابان داخلة فى الزمرة من سنة ١٨٩٩ وقت ان قبلت الدول الاوروبية الغاء الامتيازات الاجنبية فيها . وانه لمن الصعب جداً معرفة ما اذا كان كثير من الدول الآن معتبراً متمدينا . وذلك لان الحكم فى هذه النقطة راجع الى الدول الاوروبية الكبرى التى تقود سياسة العالم

ويقولون ان السبب فى قصر الانتفاع بالقانون الدولي عن الدول المتمدينة هو أن الحقوق يقابلها واجبات وان الدول التي لم تقطع فى المدنية شوطاً يتناسب مع التمدين الاوربى لاتستطيع أن تقوم بالواجبات التي يمليها القانون الدولي . ولذلك فهى لا تتمتع ايضاً بالحقوق التى يمنحها هذا القانون

٤ أما الاشخاص الذين تسرى عليهم قواعد القانون الدولى فهم: أولا ـ الامم أو الدول المستقلة التى تخضع اليه بارادتها واختيارها وثانياً ـ بعض الجماعات التى لم تتصف بهذا الوصف (أى وان لم تكن أمماً مستقلة قانوناً) فانها تنتفع انتفاعاً جزئياً من بعض قواعد القانون الدولى فى ظروف معينة لاتمس موضوعنا هذا لانها هى التى تحارب لاستقلالها ولذلك لانعود اليها .

٥ وعلامات الحكومة المستقلة هى أن الجماعة المكونة لها قد تأسس اتحادها لغرض سياسى وتوطدت دعائم ارتكازها على جزء من البسيطة معين . واستقلت بنفسها عن الرقابة الخارجية عليها من أية دولة من الدول الاخرى

٦ فاذا ماتكونت الحكومة تكويناً كاملا كان لها بموجب استقلالها الحرية الكاملة فى العمل ضمن حدود القانون الدولى . فى علاقاتها مع الدول الاخرى . ولاتعتبر حريتها فى حكم الزائلة من وجهة القانون الدولى لمجرد كونها قد عقدت مع الدول الاخرى

اتفاقات تقيد بحرية عملها بشرط أن تكون تلك الاتفاقات جائزة النقض فى أى وقت أو بعد وقت معين أو بشرط ألا تكون تلك الاتفاقات من طبيعتها أن تجعل الارادة القومية أى ارادة الشعب خاضعة خضوعاً حتمياً لزمن غير معين لسلطة دولة أخرى . ولذلك بمجرد دخولها فى اتفاقات مقصود انها تكون غير قابلة للنقض أو اتفاقات لا يفهم من طبيعتها انها تكون قابلة للنقض من أحد الطرفين . ويكون من مقتضاها اخضاع أعمال الحكومة الخارجية لارادة دولة أخرى فان هذه الحكومة تعتبر فيما يتعلق بتلك الاتفاقات فاقدة لاستقلالها وبالتالى لا تعتبر شخصاً من الاشخاص المقر عليهم فى القانون الدولى غير أن شخصيتها لا تفنى فناء تاماً بل تعتبر فى الاحوال التى لا مساس لها بالاتفاق حافظة لكيانها القانونى المعتاد (هول فى القانون الدولى ص ٢٣)

٧ وتنقسم الحكومات التى تعتبر خاضعة للقانون الدولى خضوعاً جزئياً فقط أى التى لا تتمتع بالاستقلال الكامل الى حكومات متصلة بأخرى اتصالا شخصياً أو فعلياً أو متحدة معها اتحاداً قانونياً كلياً أو جزئياً أو خاضعة الى اخرى بحماية أو سيادة أو وصاية

فالاتصال الشخصى يوجد اذا ماحكم شخص واحد مملكتين مستقلتين عن بعضهما تمام الاستقلال ويكون ذلك بحكم الوراثة

غالباً كما كانت انجلترا وهانوفر من سنة ١٧١٤ الى سنة ١٨٣٧

والاتصال الفعلى يوجد بين حكومتين أو اكثر اذا ماتكونت منها حكومة واحدة مع بقاء الاستقلال الداخلى لكل منها . ففي الداخل هى حكومات مختلفة بقوانين ومجالس وهيئات مختلفات وفى الخارج هى حكومة واحدة مثل السويد والنرويج قبل سنة ١٩٠٥ وكذلك النمسا والمجر قبل الصلح

أما الاتحاد القانونى الجزئى فيكون من عدة حكومات مستقلة يتنازل كل منها عن بعض سلطته الخارجية للحكومة المشتركة فيحفظ بذلك استقلال كل حكومة منها ويكون لها ممثلون فى الخارج وتستقبل ممثلى الدول الاجنبية . وفى الوقت نفسه تعترف كل حكومة منها بسلطة الحكومة المشتركة فى بعض الامور الخارجية مثل اعلان الحرب وامضاء الصلح وقد كانت هذه حالة الاتحاد الجرمانى من سنة ١٨٢٠ بعد مؤتمر فيينا الى سنة ١٨٦٦

وأما الاتحاد القانونى الكلى فانه يكون من عدة حكومات تفنى شخصيتها القانونية فى شخصية الحكومة المشتركة ولا يكون هناك غير حكومة واحدة متسلطة على الجميع سواء فى الامور الخارجية أو الداخلية مع ترك كثير من هذه لكل من الحكومات الاصلية المكونة للمجموع القانونى ومثال هذه سويسرا والولايات المتحدة الامريكية الشمالية وكثير من جمهوريات الجنوب

٨ ومع ان هذه الاقسام معروفة ومحدودة تحديداً كافياً يكاد يكون جامعاً مانعاً فانه من المحتمل كثيراً أن يدخل الشك والخلط اذا ما أريد ترتيب الحكومات الموجودة فى زمن معين تحت الاقسام المذكورة والمثل الاكبر على ذلك حكومة المانيا قبل الصلح فانها كانت تسمى الامبراطورية الالمانية المتحدة ومع ذلك فقد كان يحكمها سلالة ملوك بروسيا ومجلسان مكونان من الموظفين والمنتخبين فى ممالك المانيا المختلفة ومستشار امبراطورى مندمج فى الوزارة البروسية وملك بروسيا هو الامبراطور وكانت كل الحكومات الالمانية خاضعة لبروسيا فلم تكن هناك مساواة بينهما جميعاً وللحكومة الرئيسية حق اشهار الحرب وعقد الصلح ومع ذلك فبعض الحكومات الالمانية المتحدة كان له حق التمثيل بنوعيه يستقبل السفراء ويرسل السفراء الى الخارج وقد قال كثير من المؤلفين أن الوصف الرسمى لحكومة المانيا (كونها متحدة اتحاداً جزئياً) لم يكن الامن قبيل التعمية ولمجرد حفظ الكرامة الوهمية لملوك المانيا المختلفين اذ الحقيقة أن نظامها أقرب الى الاتحاد الكلى منه الى الاتحاد الجزئى أو أقرب الى الخضوع منه الى الاتحاد

٩ لذلك فان التقسيم المتقدم لا يعتبر ذا أهمية كبرى فى القانون الدولى من وجهة العلاقات الدولية بل ان المعول عليه عملا اذا ما أريدت معرفة حقيقة الحال بالنسبة لحكومة من الحكومات

فى صلاتها باخرى من اللاتى تتمتع بكامل الحقوق الدولية . هو البحث فيما اذا كان استقلالها قد زال فعلا أو تأثر . واذا كان الامر كذلك فمن أى الوجوه ولأى درجة ؟ ان معرفة طبيعة أو حقيقة الاتصال المؤثر فى الاستقلال والذى يربط دولة باخرى ليس من شؤون القانون الدولى بل هو من شأن القانون العام الذى يربط الدولتين وذلك لان احدى الدولتين تعتبر من وجهة القانون الدولى مندمجة فى الاخرى فتمثلها هذه فى علاقاتها مع الدول أو تندمج الاثنتان في حكومة واحدة تقوم مقامهما على السواء

١٠ وعلى ذلك فالدول المتصلة اتصالا شخصياً يحفظ كل منها استقلاله ولا تفنى احداها فى الاخرى لان لكل منها استقلالا خاصاً به ولا تجمعها غير جامعة الشخص الذى يحكمها وهذه لا تؤثر قانوناً فى استقلالها . وبالعكس فى الاتحاد القانوني الكلى تفنى شخصية كل حكومة من الحكومات المتحدة فلا تعتبر مستقلة ولا يكون لها وجود دولى مستقل عن وجود الحكومة المشتركه وذلك لان السلطة الكاملة تكون فى قبضة الحكومة المشتركة وجنسية رعايا الحكومات المختلفة المندمجة فى الاتحاد القانونى الكلى هى جنسية واحدة . تلك كانت الحال فى السويد والنرويج قبل انفصالهما رغماً من اختلاف المؤلفين فى وصف شكل

حكومتهما المشتركة . وكذلك فى الامبراطورية الالمانية رغماً من كون بعض الحكومات الالمانية المشتركة فى الاتحاد الالمانى كان لها الحق الفخرى فى استقبال السفراء وارسالهم الى الخارج وكل الالمانيين من جنسية واحدة وللحكومة الرئيسية فى حالة عدم قيام كل حكومة بما توجبه الوحدة السياسية أن تنفذ القانون المشترك على الحكومة المخالفة

والحكومات المتحدة اتحاداً جزئياً هى اكبر الحكومات ذات الاستقلال الناقص تمتعاً بالاستقلال الحقيقي لانها حكومات كل منها مستقل وقد رضى أن يتنازل عن جزء من استقلاله لصالح الجماعة واذا رجعنا الى الاتحاد الجرماني من سنة ١٨٢٠ الى سنة ١٨٦٦ وجدنا أن الاتفاق الذى أنشأه قد حدد الغرض من الاتحاد وهو ضمان الامن الخارجي والداخلي لكل من الحكومات المشتركة واستقلال كل منها وضمان عدم انتهاك حرمته وضمان ممتلكات كل منها بواسطة الاخرين وعدم القيام بحرب من أحداها على الأخرين وكان لها جميعاً مجلس عال يكون من مندوبى الحكومات المتحدة لينظر فى المسائل الخارجية المشتركة وله ممثلون يرسلهم ويستقبل مثلهم ويعقد المحالفات باسم الاتحاد ويشهر الحرب على الحكومات الاجنبية فى حالة الخطر على أملاك الاتحاد ولكنه لم يكن مستأثراً بهذه السلطات فان الحكومات المشتركة كان لكل

منها أن يرسل ممثليه الي الدول الاجنبية ويستقبل ممثليها وكان له حق عمل المعاهدات مع الدول الاجنبية وحق عمل محالفات بشرط الا تضر نصوصها بصالح الاتحاد الجرماني . واذا قرر المجلس العالى ان الخطر المدعى به لا يؤثر فى سلامة ممالك الاتحاد فان لكل منها رغم ذلك أن يتخذ ما يراه لازماً للدفاع عن نفسه ولم يكن لاية حكومة من حكومات الاتحاد أن تنفصل عنه بارادتها ولا أن تعقد الصلح على انفراد اذا ما كانت الحرب قد أعلنت بقرار من المجلس العالى ومع ذلك لم يكن لهـذا المجلس سلطة مادية لقهر الحكومات التى تخالف أوامره غير الالتجاء الى قوة الحكومات الاخرى المتحدة ولا تستعمل هذه القوة الا بالرضا ولذلك لم يكن فى هذا الاتحاد قوة منظمة أعلى من قوة كل حكومة من حكوماته وكان لكل حكومة جنسية خاصة بهـا وليس للمجموع جنسية مشتركة . وبناء عليه تحفظ كل حكومة استقلالها ولا تتنزل منه الا عن القدر اللازم للدفاع عن المصالح المشتركة

١١ يصل البحث بنا الآن الى درجات الخضوع وهى الحماية والسيادة والوصاية ولنترك الضم لانه يعدم الشخصية اعداماً كاملا فلا يبقى للمملكة المنضمة أثراً من آثار الحياة القانونية المستقلة

١٢ الحماية ـ يمكننا تقسيم الحمايات الى ثلاثة أنواع — الاول نوع الحمايات المعروف فى امبراطورية الهند البريطانية وهو يجعل

الدولة المحمية بعيدة عن التطلع الى الانتفاع بالقانون الدولى العام بأى وجه من الوجوه . والحكومات الوطنية الهندية تعتبر نظرياً متمتعة بالاستقلال الداخلى وعلاقاتها بالامبراطورية البريطانية محددة بشكل ما فى المعاهدات المعقودة بينها وبين انجلترا غير انه في الاحوال غير المنصوص عليها فى المعاهدات تعتبر الحكومة البريطانية صاحبة السلطة ولها اختصاص عام لا ينقص منه الا ما استثنى بالمعاهدات . على أن هذه المعاهدات نفسها خاضعة لشرط جوهرى هو أنها قابلة للنقض اذا ما استدعت ذلك المصالح البريطانية العالية . وكذلك اذا ما استدعته مصالح رعايا الامراء الوطنيين أنفسهم وحقيقة هذه المعاهدات انها تحديد من جانب الحكومة البريطانية لسلطتها على الممالك المحمية . ويقرر العلامة الانجليزى (هول ص٢٧ فى الحاشية) ان هذا لم يكن بلاشك الغرض الاصلى من تلك المعاهدات ولكن الظروف التى اكتنفت سلطة بريطانيا العظمى فى الهند قد تغيرت تغيراً كبيراً مذ أمضيت تلك المعاهدات وان التغيرات التى حصلت فى آثارها والتى أوجبتها الظروف الجديدة معلومة تمام العلم ومسلم بها . هذا وقد أعلنت الحكومة الهندية فى جريدتها الرسمية الصادرة فى ٢١ اغسطس سنة ١٨٩١ أن مبادئ القانون الدولى العام لا مفعول لها مطلقاً بالنسبة لعلاقاتها مع الحكومات الوطنية الهندية الخاضعة لسيادة المملكة الامبراطورية

١٣ النوع الثانى — الحمايات بين الامم المتمدينة (راجع بند ٣ من هذا المقال) وهو أرقى درجات الحماية وفحواه ان أمة من هـذه تضع نفسها نظراً لضعفها تحت حماية دولة أخرى بشروط معينة أو توضع كذلك بواسطة إتفاق يعقد بين الدول المختلفة التى تعتبر نفسها ذات مصلحة ما فى أراضى الدولة المحمية وتختلف كثيراً ظروف هـذه الحماية ولكن من أجل أن تستمر الدولة المحمية فى كونها معتبرة شخصاً من اشخاص القانون الدولى يجب أن يستبقى رعاياها جنسيتهم الخاصة بهم ويجب أن تكون علاقاتها بالدولة الحامية بحيث تتفق مع جواز بقائها على الحياد اذا ما نشبت حرب بين الدولة الحامية وأية دولة اخرى . وبمعنى آخر يجب لذلك أن يكون رعايا الدولة المحمية غير خاضعين الا لارادة دولتهم المحمية ويجب ألا تقيد حريتها الدولية الا من حيث يجب ذلك لتمكين الدولة الحامية من السعى لمنع وقوع الحرب بين الدولة المحمية وأية دولة أخرى أو السعى لحفظ كيان الدولة المحمية وسلامتها وقت الحرب التى دخلت هـذه فيها . ومادامت هذه الشروط محققة فان جميـع الشؤون الخارجية للدولة المحمية يمكن أن تقوم بها الدولة الحامية وفى هذا دليل على بقاء شخصيتها . أما اذا فنيت شخصيتها فلا يكون لها شؤون خارجية مستقلة عن شؤون الدولة الحامية والمثل الظاهر لهذه الحمايات فى التاريخ الحديث هو جمهورية

جزر الايونيان المتحدة (وهى كورفو وظنط وابتاك وغيرها) فانها وضعت سنة ١٨١٥ تحت حماية بريطانا العظمى فكانت هذه تعين الحاكم ويسيطر على ادارة الشؤون الداخلية والخارجية وكانت معاهدات انجلترا لاتمس الجزر المذكورة الا اذا نصت على ذلك خاصة بصفتها الدولة الحامية وقد كان لهذه الجزر علم خاص بها وكانت تستقبل القناصل دون أن ترسل مثلهم الى الخارج وظلت على الحياد فى حرب القرم وأقرت المحاكم البريطانية حيادها هذا وقد سلمت هذه الجزر الى اليونان سنة ١٨٦٤

والحكومات المحمية الباقية فى اوروبا للآن هى جمهوريتا اندورا وسان مارينو وإمارة موناكو وجميعها بلاد صغيرة لا يسمع عنها كثير من الناس شيئاً بل أن إمارة موناكو مشكوك فى هل هى محمية أم مستقلة

١٤ النوع الثالث من الحمايات هو الذى تبسطه الدول الاوربية المستعمرة على بلاد آسيا (غير الحمايات الهندية) وافريقية تلك البلاد التى لا تعتبر فى حكم القانون الدولى بلاداً متمدينة ولا أشخاصاً من أشخاص القانون الدولي حتى ولو كانت متمتعة بالاستقلال الفعلى تدير شؤونها بنفسها فى الداخل وتدافع عن نفسها من الاعتداء الخارجى ولا تخضع لسياسة دولة أخرى تلك البلاد الافريقية والاسيوية قد أباح القانون الدولى عليها

نوعين من السيطرة الاول يسمى دائرة النفوذ والثانى يسمى الحماية وكثيراً ماتنقلب دائرة النفوذ حماية كما أنه كثيراً ماتنقلب الحماية ملكية كاملة وعلى كل حال ما خلقت هذه النظم الاللوصول الى تلك الاغراض ولهذه الاغراض يعمل دائماً باسطو النفوذ وطالبو الحماية

١٥ أما دائرة النفوذ فلم يحدد معناها تماماً بشكل واضح غير أنها تشمل متسعا من البلاد لا تحتله قوات أجنبية حتى قوات الدولة طالبة النفوذ وعلى هذا المتسع تبسط الدولة نفوذها الادبى بدون أن تضطر لاحتلاله بقواتها ولا أن تسيطر عليه فى شؤونه الداخلية أو الخارجية وذلك لتمنع الدول الاخرى من التطلع الى امتلاكه أو حمايته أو السيطرة عليه بشكل من الاشكال . وتحدد مناطق النفوذ باتفاقات بين الدول المختلفة كل منها يتفق مع الآخرين على دوائر نفوذ معينة بدون ضرورة أخذ اذن أو قبول من البلاد التى أحاط بها النفوذ وأحسن أمثلة لذلك الاتفاقات التى حصلت سنة ١٨٩٠ بين انجلترا وفرنسا والمانيا وفى سنة ١٨٩١ بين انجلترا والبرتغال على تحديد مناطق النفوذ على مساحات واسعة من افريقا فمتى حصل التحديد لا تنشغل الدولة الاوربية صاحبة النفوذ بمعارضات غيرها من الدول المستعمرة بل يكون كل همها موجهاً الى اقتناص فريستها التى تطلعت اليها من قبل

وعملت على صرف مطامع الدول عنها

١٦ النوع الثانى من السيطرة على البلاد « البربرية » أو غير المتمدينة أو ناقصة التمدين هو بسط الحماية وهو لا يعتبر ملكا خالصاً ولا سلطاناً كاملا ولكنه سبيل كافية ضد الدول المتمدينة الاخرى لتمنعهم من احتلال البلاد المحمية أو امتلاكها وبذلك تمنعهم من استبقاء علاقاتهم بالدولة المحمية . وتختلف هذه الحمايات عن المستعمرات فى أن الدولة المحمية لا تعتبر جزءاً حقيقياً من أملاك الدولة الحامية كما تختلف ايضاً عن المستعمرات والحمايات المعروفة فى الامبراطورية الهندية فى أن الدولة المحمية لها حق السلطة الداخلية فى بلادها أى الاستقلال الذاتى مالم يستثن شئ منه بصك الحماية . والقانون الدولى لا يمس مثل هذه البلاد المحمية الا من نقطة واحدة اذ غير خاف أن هذه البلاد المحمية لا يمكن أن تكون خاضعة لقانون لم تسمع به مطلقا او لا تعرفه وعلاقاتها مع الدولة الحامية لا يقررها القانون الدولى ولكن هذا القانون يقرر مسؤولية الدولة الحامية امام سائر الدول المتمدينة لان وجود الدولة الحامية يمنعهم من طلب التعويض أو الاصلاح من الدولة المحمية اذا ما ارتكب خطأ او جرم ضد احد رعايا هذه الدول بواسطة الحكام الوطنيين او الاهالى القاطنين فى البلد المحمى لذلك تضطر الدولة الحامية الى

اتخاذ الوسائل التى تراها لازمة للمحافظة على مصالح الاجانب — اشخاصهم واموالهم — ولمنع السلب والنهب والعداء الذى يمكن ان يقع من الاهالى . وبمقدار تلك المسؤلية يجب ان يكون للدولة الحامية حقوق على الاجانب لتستعين بها على المحافظة على مصالح الاجانب الآخرين ومصالح رعاياها هى ومصالح اهالى الدولة المحمية . هذا وانه من المرجح ان جميع الدول التى اشتركت فى مؤتمر برلين سنتى ١٨٨٤ و١٨٨٥ ما عدا بريطانيا العظمى قد اقرت حق الدولة الحامية فى اقامة العدل ضد رعايا الحكومات الاجنبية المتمدينة داخل حدود البلاد المحمية . كذلك القانون الالمانى المتعلق بالحمايات الالمانية المعدل فى سنة ١٨٨٨ كان يقرر للسلطة الامبراطورية حق القضاء ضد جميع الاشخاص بدون التفات الى جنسيتهم ويمكن ان يفهم من احد احكام محكمة النقض والابرام الفرنسية ان اقامة العدل ضد الاجانب فى البلاد التى تحميها فرنسا امر طبعى لا شك فيه ومع ذلك فقد اضطرت فرنسا الى اخذ مصادقة الدول على الغاء الامتيازات الاجنبية فى تونس . اما بريطانيا العظمى فقد كانت تفترض دائماً ان الدولة الحامية لا تملك الا حقوقاً تتلقاها عن الدولة المحمية . ولذلك فان البلاد الشرقية المحمية (والتى تتحمل امتيازات الاجانب بحكم الضرورة) لا يمكنها ان تحول الى الدولة الحامية حق القضاء ضد

الاشخاص الذين ليسوا برعاياها ولا برعايا الدولة الحامية ولكنها رجعت عن هذا المبدأ وقررت فى بعض قوانينها الصادرة سنة ١٨٩١ وما بعدها بخصوص جنوب افريقية وغيرها أن لها حق القضاء ضد الاهالى وضد رعايا الدول الاجنبية بدون التفات الى رضاء تلك الدول (هول ص ١٢٥و١٢٦)

١٧ هذا ويقول علماء القانون الدولى أنه فيما عدا بعض المناطق المحتلة لاغراض حربية . جميع البلاد التى وضعت تحت حماية الدول الاوربيـة بلاد قد يسكنها عدد كبير من السكان تتفاوت حالته فى « البربرية » وقلة التمدين ولكن يحكمه أمراء أو ملوك صغار لهم خطة معينة فى السياسة وسواء ضربت عليهم الحماية أو ارتضوها هم وأمراؤهم باعتبارها حافظة لكيانهم نوعاً ما من ظلم الرؤساء الوطنيين أو اعتداء أبناء السبيل من الاروبيين المستعمرين فان هؤلاء السكان المحميين لا يمكن أن يتنازلوا تنازلا كاملا عن السياسة أو الخطة التى كانوا يتوخونها . وأما السلطة الكاملة التى تريد أن تستعملها الدولة الحامية واطاعة القانون طاعة تامة كما فى الهند فانها لا يمكن أن تقوم الا بحد السيف وبصعوبة وخشونة لا تتناسبان مطلقاً مع النتائج التى يمكن الحصول عليها . لذلك وجب أن يكون العمل فى مثل هذه الظروف مبنياً على الليونة والمرونة . ان الشعوب المختلفة بل ان الامة الواحـدة فى تواريخ مختلفة بل وفى أزمنة

متقاربة قد لا تكون درجة أو طريقة مراقبتها وضبطها واحدة في كل الاحوال ولا في كل الجهات لذلك لا يحل لحكومة أجنبية أن تتطلب من الدولة الحامية أن تستعمل نوعاً معيناً من المراقبة لحفظ مصالحها أو نظاماً معيناً توجبه عليها لصيانة تلك المصالح . ولا يمكن الاحتجاج بان الحماية تكون في هذه الحالة وهمية أو صورية اكثر منها حقيقية أو تكون اسما على غير مسمى وذلك لانه ما دامت الدولة الحامية تسعى جهدها لاستعمال سلطتها و نفوذها بواسطة النائبين عنها في البلاد المحمية يجب أن تترك لنفسها لتقدر كيف تسير في زمن معين وأي نظام تستعمل لتصل الى غايتها من الحماية فيمكنها ان تملأ البلاد المحمية بموظفين . قضاة من جنسيتها يعلو بعضهم فوق بعض في ترتيب محكم كما يمكنها اذا أرادت مراعاة احساسات أهالى البلاد أن تستعمل نفوذها بطريقة غير مباشرة بواسطة نائب لها أو قنصل أو نحوه . ويكفي في الحقيقة أن يتوافر شرطان لصحة الحماية الاول ان يكون هناك قدر كاف من السلام والامن في البلاد يبعث على الطمأنينة المعقولة والثاني ان يكون هناك نظام معين للقضاء العادل بين الاوربيين وبين هؤلاء والاهالى (هول ص ١٢٨)

يقول « هول » ان الحمايات ليست حقائق جديدة في القانون الدولي . ولعهد قريب قد كانت الحمايات واقعة على بلاد بعيدة

عن احتكاك الدول الاروبية أما الآن فان هذه الظروف قد تغيرت تغيراً تاماً ولابد أن تنشأ مسائل كبيرة الاهمية تقتضى الحل القانونى . واليك مثلا واحداً فقط . هل يعتبر الاهالى التابعون لدولة محمية رعايا للدولة الحامية اذا هم وجدوا مؤقتاً فى بلاد أجنبية أو فى بلد تحميه دولة أجنبية ؟ يقول «هول» ان المانيا لاتتردد فى اعتبارهم كذلك وغيرها كثير من الدول ينحو نحوها . لذلك كان حل هذه المسائل يستلزم التدرج نحو زيادة المراقبة اذ الحقيقة أن نظام الحماية يجب أن يعتبر نظاماً وقتياً محضاً وشكلا مؤقتاً للعلاقات الحاصلة بين الدول المتمدينة والدول غير المتمدينة يراد به الوصول مع توالى الأزمان الى الملكية التامة أو السلطة الكاملة. ومع ذلك فان ما جرى عليه العمل كان الاضطراب وعدم النظام ولذلك لا يمكن احترامه فى كل الاحوال . مثلا أعلنت انجلترا حمايتها فى بلاد بورنيو الشمالية على حكومة ساراواك وسلطنة برونيه وأراضى شركة بورنيو الشمالية ومع عملها هذا قد أربكت نفسها بلا موجب أو مقابل بان اعترفت باستقلال تلك البلاد اعترافاً صريحاً وأوجبت على نفسها تحديد حرية عملها هي بنفسها — وهو ما يمكن أن يؤدى الى صعوبات مع الدول الاجنبية خصوصاً فيما يتعلق بحالة برونيه . أما المانيا فانها كانت قد وضعت لمستعمراتها نظاماً مطولا محكما مبنياً على اعتبار أن السلطة المطلقة تكون فى يد الامبراطور

ويلاحظ أن الحمايات الالمانية قد قصد منها أن تكون حمايات بالاسم فقط وحقيقتها كانت كالملكية المطلقة وربما كان غرض الالمان من تسميتها حمايات ان أملاك الامبراطورية الالمانية كانت مذكورة على سبيل الحصر فى المادة الثانية من الدستور الالمانى وهذه المادة لم يكن من الممكن تغييرها الا بموافقة السلطات التشريعية ويكون من غير المناسب ان تستدعى تلك السلطات لتغيير الدستور كلما دخلت مستعمرة جديدة فى قبضة الامبراطورية (هول ص ١٢٨ الحاشية)

وأما فرنسا فان حمايتها عن البلاد التى سقطت فى قبضتها مثل تونس (ويجوز مراكش) هى فى الواقع ملكية وقعت بطريقة غير مباشرة وغير كاملة وكان الاجدر بها طبقاً لرأى الكتاب الفرنسيين أن تبادر الى امتلاكها من أول الامر بدلا من ان تضعها تحت الحماية فحسب

١٨ — السيادة — الحكومة التى تعتبر تحت سيادة حكومة اخرى هى جزء من هذه حصل على جزء من الاستقلال أثناء تحلل الدولة صاحبة السيادة أو بمنحة من هذه الدولة وهذا الاستقلال الجزئي يشمل مثلا عقد المعاهدات التجارية المحضة واستقبال القناصل . وتختلف الحكومات الخاضعة للسيادة عن غيرها من الحكومات بانه مفروض فيها عدم الاهلية من

الوجهة الدولية فاذا نظرنا مثلا الى حكومة داخلة فى اتحاد قانونى جزئى او الى حكومة تحت الحماية وجدنا ان كلا منهما يعتبر مبدئياً انه مستقل وبناء على ذلك يكون له كل الحقوق التي لم يحرمه منها الاتحاد او الحماية بالنص الصريح . بعكس الحكومة التابعة للسيادة فانها تعتبر من كل الوجوه جزءاً من الحكومة صاحبة السيادة ولا يكون لها من الحقوق الدولية الا ما اعطى لها بنص صريح واذا ما ارادت ان تستعمل حقاً لم يمنح لها صراحة فانها تعتبر ثائرة ضد صاحبة السيادة عليها . ومثال الحكومة الخاضعة للسيادة حكومة مصر من عهد محمد على فانها اعتبرت بمقتضى معاهدة لوندره المحررة فى ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ بين الدولة العلية وحكومات انجلترا والنمسا وبروسيا والروسيا دولة خاضعة لسيادة تركيا بعد ان كانت جزءا منها لا يتجزأ ومقتضى هذه المعاهدة التي ابلغت لمصر بموجب فرمان شاهانى تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ان تكون مستقلة استقلالا ذاتياً تحت حكم والى مصر ولكنه يحكم باسم سلطان تركيا وان الجيش والاسطول المصريين يعتبران جزءا من قوات تركيا . ثالثاً تكون النقود المصرية باسم سلطان تركيا . رابعاً تدفع مصر لتركيا جزية سنوية . خامساً تحصل كل العلاقات الخارجية بين مصر والدول الاجنبية بواسطة الحكومة العثمانية وتسري المعاهدات العثمانية على والي مصر . ذلك مثل من أمثال السيادة

١٩ وأما الوصاية فهى اختراع جديد من مبتكرات معاهد
الصلح الحديثة التي أعقبت الحرب الكبرى تعطى بها عصبة الا
لاحداها توكيلا عنها لادارة شؤون بلد من البلاد ناقصة التم
وهذه الوصايه لا تختلف كثيراً عن الحماية وما عهدناه بوصاية فر
على الشام ببعيد . تصرف مطلق فى الانتفاع بكامل الوجوه
البلاد الخاضعة للوصاية مع حفظ الرقة العارية لاصحاب الب
الذين قد لا ينالونها ابد الدهر مادامت الوصية قادرة على اخذ
محجورها بالقوة المسلحة

٢٠) هذا وقد اكتفى بعض المؤلفين الحديثين بتقسيم الحكوه
المرتبطة بالقانون الدولى الى قسمين فقط الاول الحكو
المستقلة والثانى الحكومات المستقلة جزئياً (العلامة لورنس
١٩١٥ الصغيرة) وقد عرف هذه بانها تلك التي تكون فيها الس
الخارجية موزعة بين حكومتها المحلية وبين حكومة أخرى تو
يقتضى استعمال بعض تلك السلطة بواسطة الحكومة الا
أو مجرد رقابتها على استعمال تلك السلطة وقد جمع تحت هذا القس
أنواع الحماية والسيادة بلا تمييز بينها نظراً لعدم فائدة هذا التمي
نظره ونظراً لكون تلك الالفاظ تستعمل بلا تدقيق أو تحفظ
يميز الا بين نوعين اثنين. الاول النوع الذى يسميه الحكومات ال
والثانى الحكومات المتحدة اتحاداً جزئياً وهى السابق تعر

والكلام عليها فى بند ٧ من هذا المقال وعرف الحكومات التابعة بأنها تلك التى تضطر لان تشترك مع حكومة أخرى بأى شكل صغيراً كان أو كبيراً فى الرقابة على علاقاتها الخارجية وهذه الحكومات تحتاج لاسم خاص يميزها عن الحكومات المستقلة استقلالا تاماً من جهة وعن الحكومات المتحدة مع أخرى اتحاداً قانونياً جزئياً . يقول العلامة لورنس فى كتابه الصغير المشار اليه (ص ٢٠) — ان لفظى الحماية والسيادة يستعملان بلا تدقيق فهما لا يجديان فى التحديد شيئاً وقد يحصل لاسباب سياسية ألا يذكر اسم أى واحدة منهما لا الحماية ولا السيادة فى أحوال تكون السلطة الكاملة أو الاستقلال التام منتقصاً من أطرافهما فمثلا كوبا التى تسمى حكومة مستقلة قد منحت للولايات المتحدة الامريكية حق التدخل فى شؤونها فى بعض الظروف وحق امتلاك قواعد بحرية فى ممتلكات كوبا وقد خضعت أيضاً لبعض القيود فى علاقاتها مع الدول الاخرى — لذلك هى حكومة تابعة. وضرب لنا مثلا آخر : مصر التى أصبحت سلطنة تحت الحماية البريطانية من سنة ١٩١٤ فانها مثل حديث فى نظره للحكومة التابعة (ص ٢٠ و٢١)

ويقول لورنس (ص٢٢) ان لفظ مستقلة جزئياً لا يستعمل فى الاوراق الرسمية للاشارة الى الحكومة الملازمة للحياد الدائم

مثل البلجيك وسويسرا ورغماً من كون استقلالهما مضموناً بشرط امتناعهما عن القيام باجرا آت حربية هجومية أو الدخول فى معاهدات تقتضى مثل ذلك فان القيد الواقع على استقلالهما من هذا الوجه يعتبر ضئيلا لدرجة انه لا يستحق الالتفات اليه . ومع ذلك فلا يشك أحد فى أن الحياد الدائم قيد على الاستقلال يجعله ناقصاً (قارن بو نفيس ص ١٧٦ بند ٣٥٧ فى آخره)

٢١ ولمعرفة كنه الحقوق التى تتمتع بها الدول المستقلة يمكن تقسيمها الى حقوق عادية وحقوق غير عادية فالاولى مرتبطة بالسلم والثانية مرتبطة بالحرب والحياد . ولنقتصر هنا على الحقوق العادية أو التي تنشأ فى السلم عادة وهى على خمسة أنواع : وهى الحقوق والواجبات الناشئة عن (١) الاستقلال (٢) الملكية (٣) حق القضاء (٤) حق المساواة (٥) عن السياسة أو الصلاة السياسية . هذه الحقوق والواجبات تنشأ بحكم كون الدولة عضواً فى الجماعة التى ينطبق عليها القانون الدولى . أما الحقوق والواجبات غير العادية فانها لا تكون للدولة المذكورة الا اذا وجدت لها صفة أخرى جديدة لكونها أصبحت فى حالة حرب أو في حالة حياد

٢٢ الحقوق والواجبات الناشئة عن الاستقلال :

بعد ان عرفنا الامور التى تنقص الاستقلال من أطرافه أو تجتثه من جذعه يجب أن نتناول الاستقلال نفسه بالوصف

والتشريح ونتبين مالا يمسه من الامور بشكل واضح

الاستقلال هو حق كل حكومة فى ادارة شؤونها الداخلية والخارجية بدون رقابة عليها من الحكومات الاخرى وهو من حق كل الحكومات المستقلة .أما الحكومات محدودة الاستقلال أو المستقلة جزئياً (بند ٧ وما بعده) فانها بالضرورة لا تعتبر مستقلة استقلالا تاماً لان شروط وجودها تمنعها من أن تكون لها الحرية المطلقة فى العمل فيما يتعلق بالامور الخارجية

ومع ذلك فان الحكومات المستقلة نفسها مهما كمات درجة الحرية التى تتمتع بها نظرياً — قد تخضع بحكم الحوادث والظروف لقيود وقتية . وقد تخضع ايضاً لقيود مستديمة يوجبها عليها احترامها لحقوق الحكومات الاخرى . غير ان تلك القيود تعتبر من ضروريات الحياة الاجتماعية ولا تعتبر ظروفاً مضيعة لاستقلالها أو مؤثرة فيه . ولذلك فلا مساس لها بالاستقلال الكامل . تلك هى :

أولا : القيود الناشئة عن المعاهدات وهذه يمكن أن تعقد فى حالتين (الاولى) أن تعقد بالتراضى بين دولتين أو اكثر للوصول الى حل مشكلة حاضرة فتتقيد كل منها بقيود فى المستقبل مثل ذلك معاهدة سنة ١٩٠٤ التى تعهدت بموجبها فرنسا بألا تتعرض لعمل انجلترا فى مصر فى مقابل تعهد انجلترا بألا تتعرض

لها فى مراكش (الثانية) أن تعقد بالقوة القاهرة التى ترغم الدولة على عمل معين لا تستطيع الافلات منه كما حصل فى سنة ١٨٩٥ حيث أجمعت الروسيا وفرنسا والمانيا على أن ترغم اليابان على رد بورت ارثر وشبه جزيرة لياتونج الى الصين عقب ان امتلكتها اليابان بمعاهدة شيمونسكي

ثانياً : حقوق الدول الاخرى فان حق الدولة الواحدة يقف حتما حيث يبتدئ حق الدول الاخرى والا ارتبكت الامور وأصبحت فوضى لانظام لها . فيجب اذاً على كل دولة أن تضع لحقوقها حداً هو عدم تهديد سلامة الدول الاخرى وعدم المساس بشرفها

ثالثاً : القيد الثالث على حرية الامم هو سيطرة الدول العظمى وهيمنتها على سياسة العالم فانه من المقرر أن الدول العظمى تستعمل فى الامور الدولية المهمة نفوذها وسيطرتها لتعزيز السياسة التي تراها . والمثل الاكبر على ذلك هو المسألة الشرقية فان الدول المختصة تضطر بحكم سياسة الدول العظمى لان تذعن لما تقرره هذه بخصوصها

ونفوذ الدول العظمى يظهر كل يوم فى المسائل الاسيوية والافريقية بل الاوربية نفسها . وبالنسبة للقارة الامريكية تشعر جميع الدول بضغط الولايات المتحدة الامريكية الشمالية

على سياستها طبقاً لمبدأ مونرو وان كانت بعض دول الجنوب قد ابتدأت تطمح الى مشاركتها في هذا الشرف

هذا القيد على حرية الامم واستقلالها يضطرنا الى شيء من الايضاح . يمكن تقسيم الدول المستقلة الى قسمين الدول العظمى والدول المعتادة . فالدول العظمى كانت قبل الحرب بريطانيا العظمى وفرنسا والمانيا والنمسا مع المجر وايطاليا وروسيا ويضاف اليها الولايات المتحدة فى أميركا . واليابان فى آسيا . وأما ماعداها فدول معتادة لها الحقوق المعتادة التي يمنحها القانون الدولي ولكنها لاتشترك مع الدول العظمى في مراقبة الاحوال الدولية وتسييرها

الاصل المساواة بين جميع الدول المستقلة صغيرها وكبيرها ولكن القوة تخلق مركزاً ممتازاً . فبينما يقول القانون الدولي ان الحقوق متساوية بين جميع الدول اذ صوت القوة يقول ان الدول تتفاوت فى القوة والنفوذ . ولا حاجة لذكر ماأوحته القوة فى معاهدات الصلح التي أعقبت الحرب الكبرى وما توحيه فى كل الجهات وفى مختلف الازمان والظروف

وفى امريكا نرى الولايات المتحدة مهيمنة على القارة الجديدة بأكملها . شمالا وجنوباً طبقاً لمبدأ مونرو الذى كان فى أصله احتجاجاً على اقدام أية دولة أوربية على ادخال طريقة الحكم الاوربية فى أمريكا وامتد بعد ذلك حتى أصبح من مقتضاه ألا

تسمح الولايات المتحدة لاية دولة أوربية باقتناء أملاك جديدة في أمريكا وأن تكون الولايات المتحدة هي الحكم الذي يقضي في كل المنازعات المتعلقة بالاراضي الامريكية بين الحكومات الأمريكية والدول الاوربية . وقد مالت الولايات المتحدة من عهد قريب الي السماح لحكومات الجنوب الكبرى أن تشاركها في هذه الامور وهذا بالضرورة نتيجة نمو هذه الحكومات وازدياد قوتها وسلطانها

٢٣ الاستقلال فرع عن الوجود فمادامت الحكومات موجودة في العالم ومستقلة بعضها عن البعض ولها ممتلكات تستثمرها فانه يكون لها حق القيام بأي عمل تراه لازماً لاستمرار وجودها وحياتها وتنمية مادتها ولاظهار استقلالها والانتفاع منه والمحافظة عليه ولاقتناء الاملاك والمحافظة عليها بشرط أن تراعي كل هذه الحقوق بالنسبة للحكومات الاخرى

وحق استمرار الوجود والنمو يخول الحكومة حقوقاً مخصوصة هي :

أولا : أن تضع لنفسها من النظم الحكومية أو الداخلية ماتشاء وتختار

ثانياً . أن تعمل في ممتلكاتها من الاعمال ما تراه منتجاً في اسعادها وتقويتها

ثالثاً : أن تحتل أراضى غير مملوكة لحكومات أخرى وتضم اليها من الاملاك برضاء السكان ماتشاء بشرط ألا تخل بحقوق حكومة أخرى على هذه الاملاك

والاستقلال هو القوة التى بهاتستطيع الدولةأن تنفذقراراتها المنبعثة عن ارادة حرة غير متأثرة بارادة دولة أخرى ولذلك فهو حق الدولة فى أن تظهر ارادتها بدون تدخل من الدول الاجنبية فى كل الامور وفى كل الظروف التى تعمل فيها بصفتهادولة مستقلة وبهذا يعتبر شاملا لحق المحافظة على الوجود وتنمية مواردالحياة

٢٤ التدخل : يحدث أن تتدخل دولة أو فريق من الدول بالقوة أو مع التهديد باستعمال القوة فى الشؤون الداخلية لدولة معينةأو فى الخلاف الحاصل بين دولةمعينة والتدخل يعتبرافتياتاً على استقلال الدولة أو الدول التى حصل التدخل في شؤونها ولذلك كان من الضرورى وجود أسباب قوية تبرره. والاسباب التى يمكن انتحالها كثيرة جداً . غيرأن الاسباب الآتية هى وحدها التى يمكن أن تبرر التدخل فى نظر القانون

أولا : التدخل بناء على معاهدة : فاذا حصلت دولة بمقتضى معاهدة مع دولة أخرى على بعض الحقوق أواذاماضمنت سلامة أملاكها أو ضمنت عرشها أو شكل حكومتها أو بالاختصار اذا تدخلت معها في معاهدة تقتضى ترتيباً معيناً بخصوصها فيكون

للدولة التى اكتسبت الحق أو تعهدت بالضمان أو افترضت الترتيب المخصوص حق ثابت فى التدخل في شؤون الدولة الاخرى اذا ماخيف الاخلال بنصوص المعاهدة من الداخل أو من الخارج

ثانياً : التدخل جائز للمحافظة على النفس أو الدفاع عنها عند ما تتعرض حياة دولة أو بعض دول للخطر بسبب أعمال دولة أو دول أخرى أو عندما يحصل مساس بالشرف أو بالمصالح الاساسية فان حق التدخل يثبت ولا يجب على الدولة التى تريد التدخل أن تحترم استقلال غيرها لان احترام استقلال الغير لا يعبأ به عند قرب الخطر على النفس المهدد للدولة التى تريد التدخل . ومثال هذه الحالة الحروب التى قامت ضد نابليون الاول وضد المانيا والنمسا والتى لا نزال نتألم من جرائها

ولا يصح التدخل لاسباب أخرى بحجة حفظ النظام مثلا أو منع الظلم فى بعض البلاد غير أن مادة التدخل هذه من أعقد المواد وأصعبها نظراً لان الدولة القوية تسعى جهدها فى الاندفاع الى التدخل اذا ماوجدت مصلحتها فيه وتنتحل لذلك أوهى الاسباب على ان التدخل الاجماعى من دول متعددة اكثر ملاءمة مع روح القانون من التدخل الفردى . والتدخل فى الشؤون الخارجية أقل خطراً من التدخل فى الشؤون الداخلية

٣٥ الحقوق والواجبات الناشئة عن الملكية : الحكومات

لها حق الملكية كما للافراد وهذه الملكية قد تقع على الاراضى كما تقع على المياه والهواء . وأما طرق اكتساب الملكية فهى الاحتلال وهذا لا يكون الا للبلاد التى ليست مملوكة لدولة متمدينة وهو ينحصر فى اعلان من الدولة المحتلة يتلوه رفع العلم على الاراضى المحتلة ويصحبه وضع اليد المادى على تلك الاراضى وتأسيس نوع من الحكومة فيها . والسبب الثانى من أسباب الملكية هو الالتحاق وهو أمر مادى يحدث بفعل الماء أو بردم جزء من البحار أو نحوها . والثالث هو التنازل عن الاراضى من حكومة الى أخرى أو من شخص أو شركة الى حكومة . وهذا يكون ببيع أو هبة بالتراضى أو بالقوة ويكون بالمبادلة كذلك ولكن يكثر التنازل عقب الانهزام فى الحروب . والسبب الرابع هو الفتح وهو بقاء الفاتح فى البلاد المفتوحة بقوة السلاح ومثاله فتح الترنسفال سنة ١٩٠٠ وأخيراً وضع اليد وهو غامض فى حالته ولا حاجة لمدته

٣٦ وأما درجات الملكية فى القانون الدولى العام فهى الملك المطلق والايجارة الطويلة والحماية ودائرة النفوذ التى سبق الكلام على أهمها

٢٧ الحقوق والواجبات المتعلقة بالقضاء أو الولاية العامة : الولاية على العموم تعتبر منبسطة على كافة بقاع الدولة وممتلكاتها

على كل من فيها وعلى كل ما فيها ولكل دولة سلطة خاصة على رعاياها ولكنها لا تنفرد بها حتما اذا كانوا موجودين أو مقيمين فى بلاد أخرى وبالنسبة لاقاليم الدولة يمكن القول بأن لكل دولة الولاية على جميع الاشخاص الذين يوجدون فيها مع مراعاة استثناءات معينة ستأتى بعد

والاشخاص الذين يوجدون فى أية دولة من الدول يمكن تقسيمهم كما يأتى :

أولا : رعايا الدولة نفسها وهؤلاء يتكونون من كل الاشخاص الذين يولدون فى أراضيها بصرف النظر عن جنسية والديهم ومن جميع الاشخاص الذين يتناسلون من رعاياها أنى يكون مولدهم أى حتى لو كانوا مولودين فى الخارج

ثانياً : من الاشخاص الذين يتجنسون بجنسيتها طبقاً للشروط التى ينص عليها قانونها وأغلب البلاد تقبل التجنس من الاجانب الذين يقضون خمس سنوات متتابعة داخل البلاد أو فى خدمة الحكومة بشرط حلف يمين الطاعة أو بعد شروط أخرى

ثالثاً : من الاجانب القاطنين فيها وهؤلاء يخضعون لسلطتها ولا يؤدون خدمات سياسية ولا تكون لهم حقوق سياسية

رابعاً : الاجانب الذين يمرون فيها بغير نية البقاء وهؤلاء يخضعون فى الغالب لسلطتها الجنائية فقط وفى بعض الاحوال

لسلطتها المدنية

وتمتد سلطة الحكومة الى كل الاشياء الموجودة فى بلادها الا ما استثني فتخضع لقانونها ومحاكمها كل العقارات الكائنة بها وكل المنقولات مع مراعاة استثناءات معينة . كما تخضع اليها جميع البواخر والمراكب المملوكة لرعاياها اولها والكائنة فى مياهها وكل ما يحصل فيها . كذلك المراكب والبواخر الاجنبية الداخلة فى موانيها اذا أرادت

هـذا ولا ضرورة للبحث فى القضاء أو الولاية خارج اقليم الدولة أو أراضيها

ويستثنى من سلطة الحكومة أو ولايتها أشخاص معينون هم الملوك الاجانب وحاشيتهم والمعتمدون الاجانب والقناصل لحد محدود والقوات الحربية والبحرية التابعة لمملكة أجنبية فانهم جميعاً لا يخضعون للقانون المحلى ولا للمحاكم المحلية ولا للادارة المحليـة على وجه العموم . وفيما يتعلق بالقوات البرية يجب الا تمر هـذه القوات فى بلد من البلاد المتحابة الا باذن صريح من الحكومة التي يراد المرور من بلادها . واذا لم يتفق على السلطة التى تختص بمحاكمتهم فانهم لا يخضعون الا لحكومتهم . وضباطهم مسؤولون عن سلوكهم أما القوات البحرية فيمكنها أن تدخـل فى مياه الدول الاجنبية بدون استئذان ولـكن يمكن عدم ادخالها اذا كانت الدولة تريد

ذلك وتعلنه رسمياً

وأخيراً يستثني من حكم القانون المحلى والمحاكم المحلية والسلطة المحلية على العموم رعايا الدول الاوربيـة فى اكثر ممالك الشرق لانهم حصلوا على امتيازات تضمن خضوعهم الى محاكم قناصلهم وقوانينهم الخاصة بهم واعفائهم من المحاكم والقوانين المحلية ويختلف مقدار الاعفاء من بلد الى بلد طبقاً للوفاقات المتعلقة بذلك

٢٨ الحقوق والواجبات المتعلقة بالمساواة بين الدول : وهذه تكلمنا عنها عرضاً فى بند ٢٢ ولا نعود اليها وأما القواعد المتبعة فى الاحتفالات والاستقبالات فليس هذا أوان الاهتمام بها الا من وجهة واحدة وهى ان درجات ممثلى الدول المختلفة ومراتبهم فى الامم المستقلة قـد حصل الاتفاق عليها نهائياً بين الدول فى مؤتمر فينا واكس لاشابل سنتى ١٨١٥و١٨١٨ ومؤداها تقسيم ممثلى الدول الى أربعة أقسام فيما يتعلق بحق تقـدم بعضهم على البعض فى الاحتفالات وما يلزم لهم من التحيات فالقسم الاول مقدم على القسم الثانى وهكذا وأما الممثلون الذين من قسم واحد فالعـبرة بالاقدمية بينهـم فأيهم يكون أقدمهم تعييناً فى الحكومة الاجنبية المعين أمامها يتقدمهم . هذه هى القاعدة التى لا يمكن مخالفتها بين الدول المستقلة

٢٩ الحقوق والواجبات المتعلقة بالسياسة : تتصل الحكومات

ببعضها بواسطة ممثلين ينوبون عن حكوماتهم عنـد الحكومات الاجنبية وقد سبقت الاشارة اليهم غير انه يجب القول هنا بأن رتبة السفارة التى هى اكبر درجات التمثيل لا يشغلها الا ممثـلو الدول العظمى وان الدول الناقصة الاستقلال لا تتمتع بحق التمثيل الكامل وان القناصـل ليسوا عمالا سياسيين بل تجاريين الا فى الشرق فان أغلب الدول تمنح قناصلها حقوقاً خاصـة أهمها حق القضاء بين رعاياها وحق النيابة عنها نيابة سياسية كما لو كانوا ممثلين سياسيين ،

٣٠ يدخل تحت النقطة المتقدمة البحث فى المعاهدات : يعين الدستور فى كل بلد السلطة التى لها حق عمل المعاهدات ولـكن يجب بعد امضاء المعاهدة ان يحصل التصديق عليها من الهيئة المختصة ويكون ذلك بصفة رسمية تتبادل معها التأكيدات بقبول المعاهدة ولا تنفذ اى معاهدة الا اذا حصل التصديق عليها رسمياً اللهم الا اذا نص بين المتعاقـدين على غير ذلك . ولمعرفة ما اذا كانت أى حكومة مكلفة بالتصـديق على معاهداتها قانوناً يجب التمييز بين حالتين : الاولى أن تـكون السلطة التى تعمل المعاهدة مختلفة عن السلطة التى تصادق عليها وفى هذه الحالة لا حرج على عدم المصادقة كما حصل فى امريكا بعدم التصديق على معاهدة فرساى . الثانية أن تكون السلطة واحدة وهنا اختلف العلماء فى جواز عدم التصديق وترجح

أخيراً جواز عدم التصديق فى كل الظروف اذا ما كان له موجب

أما مقدار التقيد بالمعاهدات فهذه مسألة يختلف فيها النظر اذ يرى البعض أن القانون الدولى يوجب احترام المعاهدات احتراماً دائماً الا اذا سقط الوجوب بحرب أو بفوات المدة المعينة للمعاهدة أو بانتهاء الغرض من المعاهدة . ورأى الاخرين وهو الذى عليه العمل يتلخص فيما يأتى : ان المعاهدات تعمل فى أوقات مخصوصة تحيط بها فى الغالب ظروف مخصوصة فاذا ما توالت الايام وتغيرت الظروف اصبحت الترتيبات التى عملت من قبل غير صالحة للظروف الجديدة . وان مسألة تقدير ما اذا كانت الظروف قد تغيرت واقتضت التغيير — هى مسألة متروكة لضمائر الامم وحكمها ومسألة تدخل فى دائرة الآداب العامة لا فى دائرة القانون. ان الحروب والحوادث الاخرى لا تقتصر عن تغيير الترتيبات الدولية المقررة بالمعاهدات ويصعب الحكم بوجه عام على هذه المسائل ولذا يجب فحص كل مسألة على حدة مع تذكر ان حسن النية واجب فى كل الاحوال على الدول كما هو واجب على الافراد وانه لم يصل الناس فى عصر من العصور الى الحكمة والاخلاص اللذين يمكن معهما تقييد العصور المستقبلة تقييداً غير محلول . وليس احسن فى هذا الموضوع من قول الاستاذ العظيم هول : (ان المعاهدات انما تتبع باستمرار اذا ما كان منطوقها مطابقاً لارادة الطرفين المستمرة)

﴿ تطبيق المبادئ القانونية ﴾

٣١ أصبح ظاهراً للملأ ان قواعد الاتفاق لاتنطبق على الاستقلال التام ولقد تبين من القواعد القانونية كيف ضاع الاستقلال التام بين « الاستقلال والتحالف »

تبين أنه يكاد يكون من المستحيل قانوناً ادخال الاتفاق تحت نوع معين من أنواع الحكم الموجودة فى القانون الدولى وذلك لكونه يختلف عن كل نوع بفوارق معينة

أما خروجه عن الاستقلال التام فلا يتنازع فيه اثنان ولولا ذلك ماقال لنا رئيس الوفد الموقر فى بيانه ان المشروع (غيروافٍ بمطالبنا) وماأظهر للجنة اللورد ملنر (عدم الرضا به)وما كلف مندوبيه الكرام استطلاع رأى الامة فيه وماقام أغلب الافراد والجماعات والهيئات يطالب بالتحفظات وينادى بازالة الشكوك والغوامض رغم الثقة بالوفد وشكره على مجهوداته العظيمة التى لاتنسى أبد الدهر

والحقيقة المرة ان المشروع لايقرر الاستقلال المعروف فى القانون الدولى والذى تتمتع به (الدول المستقلة)

نعم انه يقرر بعض مظاهر الاستقلال الخارجى مثل التمثيل (فى البلاد الاجنبية) وحق عمل المعاهدات الذى (يفهم) من

قول المشروع (تتعهد مصر بان لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية)

ولكن هذين المظهرين قد يوجدان حيث يكون الاستقلال معدوماً أو شبه معدوم ألم يكن بعض الحكومات الالمانية الخاضعة لسلطة بروسيا متمتعة بحق التمثيل (راجع بند ٨)

أفان أعطى لنا هذا الحق بما هو مقيد به من القيود مع استقلال داخلى ناقص جداً أفيقال اننا مستقلون ؟ كلا ان العبرة بمجموعة الحقوق التى يتمتع بها البلد لا بمظهر من مظاهر الاستقلال الخارجى ! تعطى لنا لمجرد المحافظة على احساساتنا أو ارضاء لبعض مطامعنا . وأما حق التعاهد مع الغير فانه متى كان مقيداً بقيده السابق ذكره فانه لا يكون مظهراً من مظاهر الاستقلال الخارجى بل هو ينادى من نفسه بعكس ذلك (راجع البند الآتى)

سيقال ان التحالف يستتبع قيوداً لابد منها وان التحالف من شأن الامم المستقلة . نعم ان الدولة المستقلة حرة فى الدخول فى معاهدات أو محالفات تقيد بها حريتها من بعض الوجوه لمنافع تعود عليها أو لمصلحة دولية تراها الدول مقدمة على مصلحتها الخاصة بها فيرغمنها عليها ارغاماً . ولكن يشترط فيها كلها ألا تكون هادمة للاستقلال أو مضيعة له (بند ٦) وضغط الدول متجمعة يعتبر فى نظر القانون الدولى مختلفاً اختلافاً كبيراً عن ضغط دولة على

دولة (قارن بند ٢٢) هذا يذهب بالاستقلال أو يقيده تقييداً يعتبر غنما لصالح الدولة ذات القوة ونقصاً فى استقلال الدولة الضعيفة فتنشأ عن ذلك علاقات (تبعية) تتشكل بالاشكال المختلفة التي سبق الكلام عنها أو باشكال أخرى لاتختلف عنها فى جوهرها (راجع بند ١١) أما ضغط الدول المتجمعة على دولة واحدة فليس له هذا الاثر . بمعنى انه ماينقص من استقلال الدولة الضعيفة يكون غنما لمصلحة الجماعة ولا تكون ثمت علاقات (تبعية) تجعل الدولة الضعيفة تشعر شعوراً مستديماً بخضوعها لدولة معينة

قد يقال انه سوف لايكون ثمت خضوع واننا سنكون متمتعين بتمام الحرية داخل بلادنا وخارجها مع بعض قيود تستدعيها المصالح البريطانية فى مصر ولكننا نقول والاسف ملء الفؤاد اننا نفهم مما قرره علماء القانون الدولى الانجليز انفسهم ان استقلالنا المقرر بالمشروع لايجعلنا حكومة مستقلة عن بريطانيا العظمى وان استقلالنا عن جميع الدول الاخرى . وان تلك العلاقة المخيفة التي ضربت علينا فى ديسمبر سنة ١٩١٤ وصدق عليها كثير من الدول الآن لا تفتأ تربطنا بهم بعد الاتفاق ربطاً قانونياً كاملا كما هى تربطنا الآن بهم بعد مصادقة الدول ورغماً من عدم رضانا . اذ رضانا غير ضرورى بالاسف فى نظر القوة وان شئت فقل فى نظر القانون الدولى

قد يقال انه لا يتفق وجود الاستقلال والحماية على بلد فالبلد

اما ان يكون مستقلا أو محمياً . فنقول هذا صحيح اذا قصد بالاستقلال الاستقلال الكامل ولكن هذا النوع من الاستقلال الذى جادت به قواعد الاتفاق هو استقلال ناقص الى حد يجعله يختلف فى نظر القانون اختلافا بيناً عن الاستقلال التام

٣٢ — ان الاستقلال الذى جاء به المشروع هو ما يمكن تسميته « الاستقلال داخل دائرة الحماية » وله فى الماضى والحاضر نظائر متعددة منها ماورد فى بند ١٧ ومايعرفه الساسة الانجليز تمام المعرفة . قد يقال ان لفظ الحماية لم يرد ذكره فى الاتفاق . نقول ان علماء القانون الدولى الانجليز نصوا فى مؤلفاتهم على جواز ذلك واليك ماقاله من يمكن ان يقال انه اكبرهم علماً وسناً وهو الاستاذ وستلبك . فى الجزء الاول من كتابه فى القانون الدولى (ص ٣٢ طبعة ١٩٠٤) : ان أحد اشكال الخضوع أو الاستقلال الناقص هو الحماية. وان بعض البلاد المحمية يترك بدون تدخل فى شؤونه الداخلية وفى بعضها تعطى الحكومة المحلية جزءاً فقط من السلطة الداخلية ولكن فى جميع البلاد المحمية لا يصح أن يدخل احدها فى اتصال خارجى مع الحكومات الاجنبية الا برضاء الدولة الحامية صراحة أو ضمناً وكل محاولة ضد ذلك تعتبر عملا عدائياً من جهة الدولة الاجنبية والدولة المحمية. وأنه ليس من اللازم أن يذكر لفظ « حماية » فى الاتفاق بين الدولتين الحامية والمحمية فان مجرد

كون الدولة الخاضعة أو الصغرى ليست حرة فعلا فى طلب المساعدة من الدول الاخرى أو التحالف معها يكفى لان يوجب على الدولة السيدة أو الكبرى حماية الدولة الصغرى ضد خطئها . وينشأ عن كون الدول الاجنبية لاتستطيع اختيار الطرق التى تؤدب بها الدولة الصغرى ان الدولة الكبرى تكون مسؤولة عن الخطأ الذى ترتكبه الصغرى . وهذه المسؤولية نفسها تعطى للدولة الكبرى حق مراقبة الدولة الصغرى فى كل عمل يمكن أن ينشأ عنه ذلك الخطأ حتى النص الصريح على حرية الدولة الصغرى فى شؤونها الداخلية يجب أن يفسر باعتباره مقيداً بهذا الحق هكذا يقول وستابك وما ينطق عن الهوى

كل هذا فى الامم التى لم تعلن عليها الحماية فما قولك في أمة ضربت عليها الحماية اسما وفعلا ولم تلغ لاصراحة ولاضمناً

٣٣ سيقال لنا بكل حسن نية وإيمان ثابت اذا امكن النص على إلغاء الحماية صراحة فان كل المخاوف تزول . أقول كلا فان هناك جملة صغيرة فى ثنايا المشروع لم يرد الساسة البريطانيون أن يكبروا اهتمامهم بها خشية الفات النظر اليها ولم يلتفت اليها الساسة المصريون التفاتا خاصا ولم يعرها الناقدون أهمية خاصة وهذه الجملة الهادمة للاستقلال الناطقة بالحماية من غير نص المنادية بها رغم النص على إلغائها هى قول المشروع فى الفقرة السادسة من

البند الرابع (يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر) فماذا عسى أن تكون مزايا هذا المركز وواجباته ومستلزماته فى أمة مستقلة ؟ سيقال انه ضرورى أو جائز أن ينص على ذلك حتى يقوم هذا الممثل بالواجب المفروض عليه فيما يتعلق بالتشريع بالنسبة للاجانب . ولكن النص على اختصاصه فى ذلك كاف فى تخويله ما يستتبعه ذلك الاختصاص من نفوذ فى الحكومة المصرية . ولا داعى مطلقا للنص عليه . سيقال ان هذا المركز الاستثنائى انما يمتاز به على جميع الممثلين الآخرين لانه ممثل حليفتنا والرد ان هذا يكفي فيه الشطر الاخير من الفقرة نفسها وهذا قد لايعنينا لانه ترتيب بين غيرنا اما المركز الاستثنائى فهو الذى يدخل الرعب فى قلوبنا لانه نذير التدخل المبنى على مسؤلية انجلترا عن مصر

حقا ان التدخل قد كتب علينا من جانب ممثل انجلترا فيما يتعلق بمنع تنفيذ القوانين على الاجانب ولكن هذا مسلم أنه جائز الآن ونحن نقبله كارهين حتى يثق الغرب بالشرق أو يثقوا بنا ولا يجدون بعد ذلك ما يجعلهم يتطلبون ضمانات بالنسبة للاجانب غير أن التدخل لمصلحة الاجانب فى أحوال معينة شئ واستعمال المركز الاستثنائى شئ آخر فى نظرى

٣٤ — ان جلاء الموظفين البريطانيين كلهم أو بعضهم وان

كان يمكن المصريين من تحمل مسؤلية الوظائف وحدهم ويطلق لهم الحرية فيما يرونه نافعاً لوطنهم الا أن هذا الجلاء لا يفيد ان قواعد الاتفاق تجعله علينا من غير عوض . وهـذا العوض هو المركز الاستثنائى الذى يكون لممثل انجلترا . هو وحده فى نظر علماء القانون الدولى الانجليز قد يقوم مقامهم جميعا تمام القيام ، ومن أراد أن يتثبت من ذلك فليرجع لبند ١٧ من مقالي هذا يجد فيه أن الدولة الحامية لها طريقتان فى الحكم — الحكم بواسطة عدد كبير من الموظفين او الحكم بطريقة غير مباشرة بواسطة نائب لها او قنصل او نحوه . سيقال ان ذلك مستحيل فى حالتنا لان البلاد ستكون دستورية نيابية وزراؤها مسؤولون امام هيئتها النيابية اقول وهل هـذا ينفى الضغط المستمر عليهم جميعاً من صاحب المركز الاستثنائى . ان هذا الضغط يكون مشروعاً فى القانون بموجب الاتفاق ولا دخـل لحسن النية ولا لسوء النية فيه فان صاحب المركز الاستثنائى اذا تدخل فى شؤون البلاد الداخلية فانما يتدخل باعتبار انه يؤدى واجباً عليه لمصلحة بلاده ولمصلحة مصر فى آن واحد . وان ظروف الاتفاق ومحتوياته لا تمنع مطلقاً من أن بريطانيا العظمى ترى لنفسها حق التدخل فى كل شئ

٣٥ ان المجاذبة والتشاد اللذين أحاطا بالمفاوضة يظهران لكل انسان ان انجلترا لم ترد أن تجعلنا مستقلين عنها وتكتفي بالضمانات

اللازمة لمصالحها والتي لا تمس استقلالنا. بل انها للآن تمنحنا حقوقاً معينة فردية منعزلة بعضها عن البعض الآخر بحيث تعتبر أن الاصل أن كل الحقوق لها واننا نتناول منها بعض ما ترانا جديرين بأن نتولاه بنفسنا يؤيد ذلك قول سعد باشا في بيانه نقلا عن لورد ملنر (ان هذا المشروع تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه) بل زاد (ان هنالك شكا في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه)

لست أقول ذلك لاننا نلنا استقلالنا بقوة السيف أو اننا قادرون على أن نناله كذلك ولكن أقوله لأبين مقدار الخطر من وجود صاحب المركز الاستثنائي يستعمل مركزه بقوة الاتفاق ليتوصل الى كل أو بعض ما يتوصلون به بواسطة جيش الموظفين وبدون لزوم لان يذكر في المعاهدة شيء عن التدخل في الامور الداخلية

ان من يقول ان الاستقلال ينافي التدخل يصيب اذا كان استقلالنا تاماً ولكنه بالاسف ليس كذلك فلا يكون التدخل ممنوعاً من نفسه

٣٦ — يؤيد نظرية استبقاء نية التدخل عند بريطانيا العظمى النص على الاستشارة فيما يتعلق بالمستشار المالي والموظف الكبير الذي يتمتع بحق الاتصال بالوزير في الحقانية فان من يتتبع

تفسير رجال الوفد للنصوص المتعلقة بالاستشارتين وبيانهم لبعض تفاصيل المفاوضات يجد ان فكرة استبقاء نية التدخل متجسمة في مشروع الاتفاق كل التجسم ولاتستطيع انجلترا ان تتخلى عنه وقد اعترفت لها الدول بحمايتها على مصر وتنازلت لها تركيا عن سيادتها عليها

٣٧ — ان تدخل صاحب المركز الاستثنائى أشد خطراً فى نظرى على استقلال البلاد من وجود نقطة عسكرية على مقربة من القنال ! وذلك لان الجيوش لا تتحرك الا بأوامر صريحة وقد كفتنا الاتفاقية شر تلك القوة نظرياً بالنص على ان وجودها لا يعتبر بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكرياً للبلاد كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر . ان وجود هذه النقطة العسكرية قد يكون من الضروريات الحيوية لانجلترا لحماية مواصلاتها كما تطلب ولكن وجود المركز الاستثنائى لا يمكن أن يكون ضرورياً الا اذا ارادت به السيطرة الداخلية علينا بعد امضائنا المعاهدة

٣٨ ان مظاهر الحماية فى المشروع غير خافية ويمكن حصرها فيما يأتي : —

(١) ارادة بريطانيا العظمى فى « تحديد العلاقات ما بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً » وهذا التحديد لا نهاية لمدته بالضرورة وهو تحديد من جانب بريطانيا العظمى لحمايتها التى اعلنتها سنة ١٩١٤

ووافقت عليها الدول . او تنازل عن شيء من سيادتها التى حصلت عليها من تركيا سنة ١٩٢٠ !

باعتبار انها حامية لمصر تقرر استقلالها كما قررت استقلال غيرها تحت الحماية (بند ١٧) وتقيده بكل القيود التي تتناسب مع الحماية وباعتبار انها ورثت سيادة تركيا تبتدئ بتحريرنا بحسب القدر الذي تراه كافياً لنا . على كلتا الحالتين قيود لا تتفق مع الاستقلال

(٢) تحديد شكل الحكومة المصرية الجديدة بكونها ملكية دستورية ذات هيئات نيابية . نعم يصح ان هذا التحديد يكون اجل ما تبتغيه مصر لنفسها من الاشكال الحكومية وهو مطمح آمال الجميع ومع ذلك فهو تحديد ويجيز التدخل طبقاً لما قررناه فى بند ٢٤ اولا

(٣) منح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة

(٤) منح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب ان تعطى للدول الاجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات

(٥) عدم التكافؤ فى التعهد بالمساعدة الحربية وثقل وطأة التزاماتنا الحربية

(٦) تتعهد مصر وحدها الا تتخذ فى البلاد الاجنبية خطة

لا تتفق مع المخالفة وفى هذا القيد من المعانى ما فيه

(٧) تتعهد مصر وحدها بألا توجد صعوبات لبريطانيا العظمى

(٨) تتعهد مصر وحدها بعدم عقدها مع دولة اجنبيـة اى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية على الاطلاق

(٩) تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية

(١٠) جواز استشارة الحكومة المصرية للمستشار المالى البريطانى وهذا الحق يبقى حتما فى نظر بريطانيا العظمى بعد زوال الديون الاجنبية لانه لو كان صحيحـاً ان زوالها يزيل الاستشارة ما تمسكوا شديداً بابقاء اسمه وجواز استشارته

(١١) جواز استشارة الموظف الكبير المتصل بالحقانية فى أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام وهذا يظهر بوضوح ان بريطانيا العظمى ترى نفسها مسؤولة عن تأييد القانون والنظام فى مصر وهذه المسئولية تستتبع التدخل فى شؤوننا الداخلية فى نظر القانون

(١٢) حلول بريطانيا العظمى بمفردها محـل جميع الدول صاحبة الامتيازات فان هذا الحلول حاصل أو حصل بمقتضى مالها من الحماية على مصر وهى الآن تريد أن تنفذ حق حماية الاجانب فتعطيه شكل التدخل بواسطة ممثلها ذى المركز الاستثنائى ليمنع

أن ينفذ على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الاجنبية

(١٣) اعتبار أن المحالفة تنشئ « علاقات خاصة » بين الدولتين تسمح بتغيير القواعد المتفق عليها فى القانون الدولى فيما يتعلق بدرجات ممثلى الدول وترتيبهم فيما بينهم (راجع بند ٢٨ هنا) وان هذه العلاقات الخاصة تبيح أن يمنح الممثل البريطانى مركزاً استثنائياً فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الاخرين وهذا أظهر مظهر من مظاهر الحماية فى نظرى

(١٤) عدم تمام حق التمثيل فانه قد نص على التمثيل مرتين الاولى : قيل فى الفقرة الاولى من البند الرابع « تتمتع مصر بحق التمثيل » وقيد بقوله « فى البلاد الاجنبية » وعند ذكر الاتفاقات مع الدول الاجنبية على التنازل عن امتيازاتها لبريطانيا العظمى ورد الكلام على موظفى قنصليات الدول الاجنبية فتخولهم مصر نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الاجانب فى انجلترا . فكأن مصر ترسل ممثلين سياسيين لها يتقيدون بعدم اتخاذ خطة لا تتفق مع المعاهدة وعدم ايجاد صعوبات لبريطانيا العظمى وفى الوقت نفسه ترسل الدول الاجنبية لمصر قناصل يكون نظامهم كنظام القناصل الاجانب فى انجلترا (وذلك رغم الكلام فى موضع آخر على تقدم ممثل بريطانيا على ممثلى الدول

الاخرى) وهذه القيود آتية من الحماية حتما ومظهر من مظاهرها

(١٥) تعهد انجلترا بتبليغ نص معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا الى الدول الاجنبية دون أن تطلب منهم الاعتراف بما فيها من استقلال مصر . فكأن استقلال مصر يكون أمراً داخلياً بينها و بين انجلترا انما يبلغ للدول على سبيل العلم بالشيء لا لتعترف به كما اعترفت من قبله بالحماية . وأما تعضيد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول فى عصبة الامم فهو أيضاً مظهر من مظاهر اثبات حمايتها عليها وكلنا يعلم من هى عصبة الامم وماهيه

٣٨ تلك مظاهر الحماية ولا يعترض بأن مظاهر الاستقلال موجودة بجانبها فهى تنفى مظاهر الحماية .هذا استنتاج قد يرضاه رجال المنطق ولكنه استنتاج لا يصدق به ولا يفهمه ولا يقبله رجال القانون الدولى الانجليز الذين أفصحوا في كتبهم بأجلى بيان عن جواز الاعتراف بالاستقلال ضمن دائرة الحماية وهم أعلم منا بتجاربهم الماضية وهم أعلم منا بالقانون الدولى الذى ينشؤون قواعده انشاءاً بما ينشؤون من النظامات والطرق المختلفة فى حكم الشعوب

اذا استشرنا اكبر أساتذة القانون الدولى الانجليز فى مشروع الاتفاق نطقت مؤلفاتهم بأنه الحماية . هاك وستليك وهول ولورنس ثلاثة من علماء العصر ولا أعلم من هو من العلماء أرفع

منهم شأناً ولا أصدق منهم قولا تنطق كتبهم بأنه الحماية وليس بعد قولهم مزيد (راجع البنود ١٤ و ١٦ و ١٧ و٢٠ و٣٢ هنا).

***

٣٩ — ان مظاهر الاستقلال الداخلي أهم في نظري كثيراً من مظاهر الاستقلال الخارجي لان هذا الاخير لا قيمة له اذا لم يكن الاستقلال الداخلي مبنياً على أسس ودعائم ثابتة لا يحيط بها النفوذ الاجنبي من جانب دولة واحدة ولا يتعرض لان تتهدم جوانبه كل يوم بواسطة التدخل من ممثل بريطانيا العظمى صاحب المركز الاستثنائي . ومن مستشاريه صاحبي المقام الرفيع في المالية والحقانية .

انني احرص على الاستقلال الداخلي أكثر مما أتمسك بمظاهر الاستقلال الخارجي لان الاول منهما مادام يرتكز على أسس صحيحة فانه يوصل حتما الى الثاني تاماً وبكامل مظاهره ولذلك فان أهم ما يجب أن نتمسك به بعد زوال الحماية والاعتراف بالاستقلال هو تفاصيل الاستقلال الداخلي . يجب ان يكون هذا الاستقلال كاملا غير منتقص الا بقدر ما تستلزم ذلك الامتيازات الاجنبية وحقوق الدائنين الاجانب فقط ويصح ان نرضى فيما يتعلق بالتحالف بان نلتزم بالامتناع عن كل ما يضر بهذا الاتفاق من الوجهة السياسية وحدها ولا تثريب علينا في ذلك فاننا نشتري استقلالنا بالالتزام بان نكون أمناء على مصالح بريطانيا العظمى نحافظ عليها محافظة

الحليف على مصالح حليفه وينشأ بيننا نوع من الصلة بهذا التحالف القائم على التساوى وعلى تسهيل مواصلات الامبراطورية البريطانية والمحافظة عليها — يأخذ شكلا خاصاً من الاتحاد لم يعرفه القانون من قبل فلا يكون حماية ولا سيادة ولا نحوهما من علاقات الخضوع

ولكنه يكون اتحاداً جديداً من نوع لم يخلق مثله فى الوجود من قبل اتحاداً بين أمتين لاغراض معينة ولمصالح محدودة وما دام خالياً من صبغة الخضوع فليأخذ أى شكل من الاشكال وليلبس أى زى من الازياء . لا نهتم بعد حريتنا واستقلالنا وحياتنا حياة طيبة بشىء مطلقاً

٤٠ أما مسألة السودان فيجب فى نظرى أن تسوى بهذا الاتفاق ولا تترك معلقة فكفانا ما مضى من المواقف الغامضة والشكوك والريب التى أوصلتنا الى حالة نزلنا بها كالسلع فى سوق الدول فاعترف البعض بالحماية علينا وباع البعض سيادته علينا فى مقابل السماح له ببقاء شىء من كيانه

ان آخر الضربات التى كان ينتظر توجيهها الينا قد نزل بنا بالاعترافات الكثيرة بحماية انجلترا علينا وبنزول تركيا عن سيادتها الى انجلترا . فلم يبق لدينا الآن نساوم على استقلالنا حتى نشتريه وليكن ذلك بأى ثمن الا بالاستقلال نفسه فهذا ما لا حياة من بعده .

ولما كان كل غرضي من هذا المقال ان اتكلم على تكييف قواعد الاتفاق من الوجهة القانونية فانني لا اتعرض لبيان مزايا المشروع أو مضاره فقد وفاها حقها من تقدمني من كبار الكتاب والمفكرين والله أسأل أن يوفقنا جميعاً الى ما فيه خيرنا وسعادتنا انه سميع مجيب



راى الاستاذ

عبد العزيز فهمى بك

فى موضوع الاتفاق

الذى وضعته لجنة اللورد ملنر

بهذا العنوان نشرت جريدة الاهرام بعـددها الصادر فى ٢ مارس سنة ١٩٢١ ما نصه :

« البلاد تتشوق بلا شك ولا ريب الى الوقوف على رأى حضرة صاحب العزة الاستاذ عبد العزيز بك فهمى الواقف على ماجريات المفاوضات وروحها

وقد وفقنا الى تقرير وضعه حضرته فى شهر اكتوبر الماضى بعد عودة الاعضاء الاربعة من مصر يحملون التحفظات وقبـل المقابلات الاخيرة مع لجنة اللورد ملنر وقـد ضمنه رأيه الذى قدمه وقتئذ للوفد فيلاحظ فى قراءته زمن وضعه وأنه سابق على

وضع تقرير لجنة اللورد ملنر ونشره »

وهذا نص مذكرته المتضمنه لرأيه :

«١ رأى الانجليز ان المصريين هبوا يطلبون الاستقلال التام لمصر والسودان وتحريرهما من كل حماية أو مراقبة وان حركتهم فى هذا السبيل جدية لم يسبق لها مثيل فعالجها رجالهم السياسيون معالجة هى غاية فى المهارة والحذق . ذلك أنهم ابتدأوا فأخذوا شبه اجماع دولى بتأييد حمايتهم التى ضربوها على مصر بغير رضائها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ودعموا هذا الاجماع باخذهم آخر الامر اقرار تركيا على هذه الحماية وتصديقها على اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان وأصبح المعروف رسمياً بين جمهور الدول أن مصر قطر من الاقطار الخاضعة لحماية انكلترا وان السودان مشترك الادارة بينهما وان أهل السودان فى الخارج هم كاهل مصر تحت حماية انكلترا

٢ ومهما يكن من مخالفة هذا الاجراء للحق والعدل فانه هو الواقع الذى لا ريب فيه . وهو وان كان مستنكراً فى عرف نظريات القانون الدولى التى تقتضى بان الحماية لا تكون الا بعقد بين الحامى والمحمى الا أن الدول متى تعاقدت ولو على مظلمة فهى مرتبطة بمعاقداتها وهذه المعاقدات تصبح فى حق المتعاقدين قانوناً واجب الاحترام . فالقانون الدولى الرسمى الآن لا يعرف لمصر

شخصية دولية فاعلة . بل المقرر فيه انها تحت حماية انكلترا حماية من النوع الحديث الذي جرى عليه العرف الدولى فى القرن الماضى

ونتيجة ذلك حرمان مصر وحكومتها من أن يكون لها علاقة بأى دولة من الدول وصيرورة أمرها بيد الانكليز دون سواهم

٣ بعد ان برر الانكليز دولياً حمايتهم لمصر وتأبطوا هذا السلاح الماضى التفتوا للمصريين وقابلوا وفدهم وكان من نتيجة المفاوضات ذلك المشروع الذى لم يقبله الوفد بل عرضه على الامة المصرية ليتعرف رأيها فيه

ان سياسة الانكليز فى هذا المشروع لا تخفى على من ينظر فى الامور بعين الناقد البصير . هى تنحصر في هذه الصيغة :(أخذ اقرار الامة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم ازاءها كما أخذوا اجماعاً أو شبه اجماع من الدول بتصحيح مركزهم فى مصر والسودان ليتم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم فى وجههم من الداخل أو الخارج معاً)

٤ ولما كان الانكليز أناساً عمليين لا يهمهم التعلق بالالفاظ دون المعانى وكانوا قد شاهدوا أن الامة المصرية تنفر من لفظ الحماية ولا تريد الا الاستقلال التام الذى من أهم مشخصاته التمثيل الحر فى الخارج فقد أطرحوا لفظ الحماية من مشروعهم وصرحوا لمصر

بتمثيل نفسها فى الخارج ولكنهم فى عملهم لم يخرجوا مصر من حمايتهم مطلقاً بل بقيت هذه الحماية قائمة لم يعتورها الامجرد التنوع فى مشخصاتها اذ الواقع ان كون بلد ما تحت الحماية أوليس تحت الحماية هذا أمر يرجع فيه اما الى ما هو متفق عليه دولياً بشأنه واما الى ماهو مقرر فى عقد نظامه السياسى

٥ فالمتفق عليه دولياً فى كافة المعاهدات الاخيرة ان مصر تحت حماية بريطانيا العظمى التى أعلنتها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وهى حماية من النوع الحديث السابق الاشارة اليه . وما لم يلغ هذا الوصف باتفاقات دولية أخرى أو على الاقل باتفاق مع مصر يتقرر فيه هذا الالغاء صراحة ويبلغ من الطرفين أو من أحدهما للدول فهو لن يزال لاصقاً بمصر من جهة الاتفاقات الدولية . وبريطانيا لم تقبل أن تنص صراحة على هذا الالغاء بل عارضت فيه بشدة وأرادت منا ان نقنع بان هذا الالغاء حاصل بطريق الانفهام من جهة كون التمثيل الخارجى معتبراً انه من مشخصات الاستقلال لا من مشخصات الحماية . قول لا تقنع فيه البتة . ولقد كنا نقبله من باب التساهل لو كان ذلك التمثيل الخارجى تمثيلا حراً خالياً من كل قيد . ولكنه تمثيل ابتر نحن فيه أبداً أسراء السياسة الانجليزية نتبعها حيثما توجهت نعادى من عاداها ونوالى من والاها ولا نستطيع ان مست أمة شرفنا ان نناوئها أو نعلن عليها حرباً الا

برأى انجلترا حتى لا نخلق لها المشاكل بل لا نستطيع أن نعقد أى عقد يكون فيه ما يضر بها كما لا نستطيع أن نتخذ وليًّا لمصالحنا غير ممثلى انكلترا فى البلاد التى لا ممثل لنا فيها . لسنا اذن أحراراً فى سياستنا الدولية بل مضطرون فى كل حركة نحركها وفى كل عقد نعمله حتى من العقود الدولية التى كان لمصر سابقاً أن تباشره بنفسها أن نتحرى عما اذا كان يضر المصالح الانكليزية أو لا يضرها وواجب علينا قبل كل حركة وكل عقد أن نرجع الى المشاورة مع انكلترا لانا لا نعلم خفايا سياستها ولا مبلغ مصالحها ولا نستطيع التحكم بمحض رأينا فيما هو ضار بها وما ليس بضار . بل ان فاتنا نحن ان نستشيرها فيما نحن عازمون عليه فلا يفوت عميلتنا من الدول أن تقتضى منا هذه المشورة الاولية حتى لا تعرض نفسها للمشاكل مع انكلترا . فمشورة انكلترا فى كل مظاهر سياستنا الخارجية أمر حتمى يوجبه حسن قيامنا باداء عهدنا هذا الذى نعاهدها عليه . ومتى كان الامر كذلك فلا يستطيع أحد أن يقول بحق اننا أحرار فى سياستنا الخارجية ولا أننا خرجنا فيها من المراقبة الانكليزية الشديدة ولا أن مثل هذا التمثيل الخارجى المراقب يتنافر مع الحماية المتفق عليها دولياً

اذن فحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ان لم يحصل الغاؤها بنص صريح خال من الابهام والمواربة فانها تبقى قائمة مقررة لدى الدول

والمشروع الذى نحن بصدده هو مصداق صحيح لها . وبقاؤها يجعل مركز انكلترا ثابتاً فى مصر ويجعل لها حق التدخل المستمر فى شؤون مصر . لا وهى الاسباب والعبث بنظامها ودستورها لادنى علة ويبعد الدول عن سماع أى ظلامة مصر باعتبار ان مشاكلها مع انكلترا هى مشاكل داخلية صرفة

٦ — اما الغاء هذه الحماية صراحة فيجعل تقدير مركز مصر الدولى راجعاً الى تعاقدها مع انكلترا لاغير . فاذا قدرنا حصول هذا الالغاء مع بقاء المشروع على ماهو عليه فلاشك عندى انه مشروع بذاته يجعل مصر تحت الحماية الانكليزية ايضاً ولاعبرة بلفظ « الاستقلال » الوارد فيه

ذلك لان اشكال الحماية لاحصر لها والدول تبتدع منها ماتراه أنسب لمصالحها وللظروف وليس لها صيغة مقررة لاتنعقد بدون استعمالها بل وجودها يتحقق بتحقق معناها فى أى ثوب كان من أثواب العبارات وكثيراً ماتستعمل لها عبارات فخمة المبنى مسمومة المعنى مثل التحالف والارتباط الودى الذى امتلكت به بريطانيا العظمى ناصية ممالك الهند جميعاً . وضابط الحماية الوحيد بحسب الاصطلاح الدولى هو : « ان تكون دولة صغرى تحت كنف دولة كبرى هى وحدها التي تدفع عنها الطوارئ والتعديات على الدوام والاستمرار » فكلما تحقق هذا المعنى فى أى صيغة

كانت فيه تخلق الحماية . ولاشك عندى انه معنى يتجلى واضحاً فى المشروع الذى نحن بصدده

أما عبارة « الاستقلال » فيجب ان ندرك قبل كل شئ هاتين الحقيقتين وهما : (اولا) ان الحماية يستحيل قانوناً التعاقد عليها الا اذا كانت الامة الصغرى مستقلة اى ذات كيان خاص وشخصية متميزة لان استقلال الامة اى انفرادها بشخصية خاصة متميزة هو شرط أساسي فى أهليتها لمثل هذا التعاقد . فتونس ومراكش مثلا لم يتعاقدا مع فرنسا على حمايتها لهما الا وهما دولتان مستقلتان (ثانياً) ان الحماية لا تمحو شخصية الامة ولا استقلالها بل بالعكس أول غرض من أغراضها (المفروضة) هو المحافظة التامة على هذه الشخصية وهذا الاستقلال فتونس ومراكش هما دولتان مستقلتان تحت حماية فرنسا

متى علم ذلك امكننا بالبداهة ان نعلم لماذا لم ينكر الانكليز على مصر استقلالها من وقت أن أعلنوا حمايتهم عليها بل صرح جلالة الملك فى خطابه للسلطان حسين انه عامل على منع كل مايمس بهذا الاستقلال كما امكننا ان نفهم ان اعترافهم فى مشروع الاتفاق باستقلال مصر ليس الامن باب تحصيل الحاصل لان مرادهم به هو تفرد مصر بشخصية خاصة . وهذا أمر ضرورى بدونه لا يستطيعون قانونا التعاقد مع مصر

اذن ليس الاستقلال) ولا (الاعتراف بالاستقلال) هو مما يهم فى قضيتنا لان الاستقلال كما رأيت حاصل للامم التى تحت الحماية . انما الذي يهم هو (حرية الامة فى سياستها الداخلية والخارجية) فاذا كانت شروط العقد غير ماسة بهذه الحرية فالاستقلال جدى سليم والحماية ضرب مما كان معروفاً الى اوائل القرن الماضى باسم الحماية البسيطة وهى قد تكون مفيدة جداً للدولة الصغرى اذ تأخذ بيدها حتى تقوى ولا تحتاج بعدها . وسبب هذا النوع من الحماية فى الغالب ليس فكرة الاستعمار بل حفظ الموازنة الدولية . أما ان كانت شروط العقد ماسة بتلك الحرية فالحماية قائمة والاستقلال لفظ لا معنى له سوى تفرد الامة بشخصية خاصة ونظام حكومى خاص . وسبب هذا النوع من الحماية هو غالباً فكرة الاستعمار وهو يعرض الامة الصغرى لاشد الاخطار اذ قد يأتى زمن تزول فيه شخصيتها وتؤول الى الضم . ولا يهولن أحداً قولي ان الاستقلال فى هذه الصورة لفظى فان معاهدة باريس سنة ١٨١٥ التى وضعت بمقتضاها جمهورية الجزر اليونانية تحت حماية بريطانيا العظمى قد تقرر فيها ان هذه الجمهورية « هى دولة حرة مستقلة تحت حماية بريطانيا العظمى » . مع ان نظام هذه الحماية كان من أقسى أنظمة الحمايات اذ كان المندوب السامي الانكليزى هو الحاكم بامره فى تلك الجزر يتدخل فى كل شيء حتى فى تعيين اعضاء الجمعية التشريعية

لاشك اذن أن استقلالنا هو بمقتضى المشروع تحت حماية انكلترا ولاشك ان هذه الحماية ليست من النوع البسيط بل هى أقرب الى النوع الحديث فان حرية السياسة فى الخارج عليها مراقبة شديدة أشرنا اليها فيما تقدم وأما فى الداخل فالمشروع مفعم بالاشتراطات الماسة بهذه الحرية وبسيادة البلاد

فأولا — اشتراط وجود قوة عسكرية انكليزية فى الاراضى المصرية هو اشتراط لا يتفق مطلقاً مع سيادة البلاد فى الداخل بل هو من طبيعة الحال فى كل بلد للغير حماية عليه أو ملكية فيه ونُدر أن توجد قوة أجنبية فى بلد مستقل حر . وليس محو صفة الاحتلال عن هذه القوة العسكرية والنص على عدم مساسها بحقوق الحكومة المصرية بمانع من انها فى ذاتها قوة أجنبية مجرد وجودها كاف للمساس بالسيادة الداخلية التى للبلاد على نفسها والغرض المصرح به من وجودها هو غرض مبهم اذ للامبراطورية الانكليزية مواصلات الى السودان وغيره من افريقيا ولفلسطين والعراق والهند وغيرها . وانواع المواصلات شتى من بحرية ونهرية وحديدية وتلغرافية وتلفونية وهوائية . وللانكليز مع هذا الابهام أن يدعوا ان ما كان من طرق المواصلات المذكورة داخل حدود القطر المصرى (بخلاف قنال السويس) فيصدق عليه انه من مواصلات الامبراطورية البريطانية وأن يرتبو على

ذلك ان لهذه القوة الانتقال من معسكرها الى أى نقطة فى القطر المصرى يحصل فيها أى مساس بهذه المواصلات ويكون ذلك من أشد وأخطر أنواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الداخلية

ان كل ما زال عن مصر فيما يتعلق بهذه القوة ان مصاريفها لن تكون على مصر وانها تستطيع اعلان الاحكام العرفية فى البلاد ولا تقتضى من البلاد مطاليب مما هو مقرر قانونا أن يكون من حقوق عسكر الاحتلال . وما عدا ذلك فهى قوة عسكرية تستطيع القتال وإلزام خصمها الحجة بالقوة الجبرية عند مسيس الحاجة . من يقل أن الاقرار بوجود هذه القوة لا ينافي سيادة البلاد الداخلية أو انه ليس رمزاً على اشتراك انكلترا فى هذه السيادة اوانه ليس من مشخصات الحماية فكلامه هذا غير مسلم به

ثانياً — تشترط بريطانيا العظمى فى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة أن تعين مصر بالاشتراك معها مستشاراً انكليزياً بالمالية وتشترط بآخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة ان الموظف الانكليزى الذى يعين بالحقانية بالكيفية المذكورة يجمع بين يديه فوق وظيفته الاصلية وظيفتي مستشار الحقانية والداخلية معاً لقول العبارة (ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية للاستشارة فى اية مادة متعلقة بتأييد القانون والنظام تأييداً فعليا)

فالوزارات الثلاث التى هى روح الادارة الداخلية فى البلاد وهى المالية والداخلية والحقانية سيكون لها مستشاران من الانجليز لن تستقل الحكومة المصرية بتعيينهما بل يكون تعيينهما بالاتفاق مع حكومة بريطانيا . مهما يقال من ان هذين المستشارين لن تكون لهما اية سلطة تنفيذية وان الوزراء معهما سيكونون احراراً لانهم غير مسؤولين الا أمام البرلمان وأن هذه المسؤلية تقتضى قانوناً وعملا عدم الانصياع لآراء المستشارين ومهما يقال فوق ذلك من ان المستشار المالى لن يكون له القول الفصل في المسائل المالية ولا حضور مجلس الوزراء فان أقل مقدار المفهوم من هذه الاشتراطات أن مالية الحكومة المصرية وقضاء البلاد المصرية والامن العام فى البلاد المصرية سيكون ذلك جميعه تحت مراقبة الانجليز . فدخائل ماليتنا ستكون معلومة لديهم ودخائل ادارتنا وبوليسنا ستكون معلومة لديهم ودخائل قضائنا الاهلى والشرعى ستكون معلومة لديهم (بقطع النظر عن القضاء المختلط) ويكفي هذا ليتحقق للانجليز ولو معنى المراقبة على ادارة البلاد الداخلية وهذه المراقبة مهما قل اثرها طعن فى سيادة البلاد الداخلية ومصداق واضح للحماية

على أن القول بأن المراقبة المذكورة انما هى نظرية فقط . انما هو قول لا يسلم به الا من يجهل آثار احتكاك الامم الكبرى

بالصغرى . ان هذين المستشارين حتى لو أمسكت الحكومة المصرية عن استشارتهما فى شىء ما فانه لا مانع يمنعهما من التبرع بالشورى من تلقاء أنفسهما . والاخذ والرد بينهما وبين الوزراء — وهما قويان تسندهما سلطة ممثل انكلترا ذى المركز الخاص والقوة العسكرية الانجليزية الموجودة بالبلاد والوزراء على كل حال ضعاف — لابد أن ينتج عنه فى العمل ان ينصاع الوزراء لارائهما ينفذون منها ما ليس من شأنه أن يعرض على البرلمان ويجتهدون فى ترويج آرائهما لدى البرلمان فيما من شأنه ان يعرض عليه وينتهى الحال بتعود البلاد ووزرائها وبرلمانها على خطة مخصوصة هى عدم معارضة آراء هذين المستشارين خوف المشاكل مع انجلترا القوية وتلبث البلاد أبد الابدين بقوة الاتفاق تابعة للاراء الانجليزية فى أمورها الداخلية . هذا قول مبنى على مشاهدة ما يجرى وما من شأنه أن يجرى بين القوى وبين الضعيف . وعلى كل حال فواقع الامر ان أمورنا الداخلية من مالية وقضائية وادارية ستكون تحت مراقبة الانجليز ولو تضاءلت هذه المراقبة وان هذا مساس بالسيادة ومصداق للحماية

على انى فيما قدمت استنتجت اهون ما يمكن مما تدل عليه العبارات الخاصة باستشارة هذين الموظفين والا فالمتمعن يرى ان موظف الحقانية سيكون فى الواقع مستشاراً لكل وزارات

الحكومة فان كل وزارة من وزارات الحكومة حتى الاوقاف انما تسير على مقتضى القانون الخاص بها والنظام ليس شيئاً آخر سوى مراعاة الامة حاكمها ومحكومها لما تقضى به القوانين . فاذا أضيف لهذا ان الوظيفة الاساسية لهذا الموظف هى مراقبة تنفيذ القوانين فيما يتعلق بالاجانب (وهذه الوظيفة كانت محدودة هكذا فى المشروع الاول أما فى المشروع الاخير فمدلول عليها بوسيلتها فقط وهى ضرورة احاطة هذا الموظف علماً بكل ما يتعلق بادارة القانون بالنسبة للاجانب) وهى وظيفة لا تقف عند حد الشورى بل تقتضي بذاتها المداخلة والالزام بالرجوع لموجب القوانين وانها بذلك وظيفة تنفيذية محضة . نقول متى أضيف هذا لوظيفة الاستشارة تبين ان هـذا الموظف سيكون هو الكل فى الكل فى الحكومة المصرية وما اظن أحداً يمكنه أن يقول بحق أن هـذا ليس من مشخصات الحماية الصريحة

ثالثاً — لا تقتضى أى محالفـة من المحالفات المعقودة بين الامم المستقلة الحرة أن يكون لممثل احداها مركز خاص وتقدم على ممثلى الدول الاخرى الا محالفاتنا فمشترط بالفقرة السادسة من المادة الرابعة ان من آثارها هذا

ان كون ممثل انجلترا له مركز استثنائى بمصر وله التقدم على سائر معتمدى الدول الاخرى لا يصح مطلقاً أن يكون نتيجة

من نتائج التحالف العادى وانما هو نتيجة صريحة لوضع مصر داخلا وخارجاً تحت المراقبة الانجليزية دون سواها . وهذا الاشتراط لا يعهد له نظير الا فى البلاد المحمية بغيرها . وأما المستقلة الحرة فلا شئ فيها من هذا القبيل

رابعاً — ان ما اشترط فى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من أن مصر تكون دولة دستورية ذات أنظمة نيابية وماشترط بالفقرة السادسة من المادة الرابعة مما يجب أن يشمله دستور البلاد كل هذا تدخل في أمور هى من الامور الداخلية التي ليس لاحد التدخل فيها لو كانت مصر مستقلة حقيقة وهو باب آخر مفتوح للانجليز يتسللون منه للمراقبة وللتدخل السياسى العسكرى فى شؤون مصر لو حدث بها أدنى اضطراب يخل بقواعد الدستور

خامساً — ان استقلال بريطانيا العظمى بمباشرة حقوق الاجانب الامتيازية بمصر كمقتضى الفقرة الخامسة من المادة الرابعة مقتضاه غل يد الدول الاجنبية عن أن يكون لها أدنى تدخل فى التشريع والقضاء فى حق الاجانب وغل يد المصريين أيضاً عن المفاوضة مع أية دولة بخصوص حقوقها الامتيازية فى القطر المصرى بحيث يصبح المصريون والاجانب معاً فى مصر لا عميل لهم من جهة التشريع والقضاء المختلط الا الانجليز وهى سلطة هائلة لا معنى لاستقلال الانجليز بها الا اذا كان لهم بمصر مركز

غير مجرد مركز الحليف العادى بل مركز الحليف الحامى ومن يقل بغير ذلك فواهم

فى هذا القدر ما يكفى لبيان حقيقة هذا المشروع وان مصر معه باقية تحت الحماية الانكليزية والمراقبة الانكليزية والتدخل الانكليزى القانونى والفعلى داخلا وخارجاً سواء ألغى اعلان ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ بالنص الصريح أو لم يلغ . غاية الامر ان بالغائه صراحة يرق ذلك الغشاء الذى بآذان الدول وقد يبلى ويتهتك مع الزمن فيصبح من المحتمل أن تصغى لشكوانا اذا ظلمنا الانكليز

٧ أقول ذلك وفى آن واحد أعترف بان فى المشروع مزايا هى أن يكون لنا مجلس نواب تام السلطة بقدر ما تسمح به حالة البلاد التى سيادتها واقعة تحت مثل هذه المراقبة وأن تكون الوزارة مسؤولة أمام نواب البلاد وان يكون لنا فى الخارج ممثلون وان كانت أيديهم مغلولة فى السياسة ووظائفهم فيها خيالية اكثر منها حقيقية وان يكون لنا فى ظرف سنتين أن نخرج من شئننا من خدمتنا من الضباط والموظفين الانكليز والاجانب وأن يكون لنا جيش غير محدود العدد

ولكن من يرجع نظره الى الماضى ير ان مصر كان لها دستور سياسى يجعلها مطلقة اليد حرة من كل قيد فيما يتعلق بامورها الداخلية

فكان لاميرها أن يعطى البلاد مجلس نواب تام السلطة وأن يجعل الوزارة مسئولة لديه (وهذا قد كان حصل فعلا) وكان قانوناً لحكومتها أن تعين من الموظفين الاجانب من شاءت وتعزل من شاءت وكانت حرة فى كل وزاراتها ما عدا المالية فكانت فيها تحت المراقبة الثنائية وهي مراقبة لم يكن شأنها الدوام بل كانت عرضية صرفة وما عدا الحربية فكان جيشها محدود العدد وكان لها وزارة خارجية وكان لها أن تعقد المعاهدات التجارية والاقتصادية وبعض المعاهدات الاخرى كالاتفاقات الخاصة بانشاء المحاكم المختلطة ولم يكن بارضها قوة عسكرية تركية ولا مستشار تركي لتأييد القانون والنظام . وهذا الدستور السياسي كان معمولا به قانوناً وفعلا الى وقت الاحتلال وبقي قائماً قانوناً طول مدة الاحتلال وكان الاحتلال يتمسك به شديد التمسك أو يعبث به بحسب ما توحيه اليه مصلحته حتى كانت الحماية . فالانكليز فى مشروعهم الذى نحن بصدده ان كانوا تجاوزوا لمصر عن شيء فمعظمه من حقوقها القانونية الثابتة وفى نظير تجاوزهم وطدوا مركزهم فى مصر ومراقبتهم عليها بل كفالتهم لها واستقلوا فيها بشؤون الاجانب أيضاً حتى لا يزاحمهم مزاحم . فهم فى الواقع وصلوا الى ماكانوا يرغبون وأخذوا اكثر مما يستحقون

ومن يرجع النظر أيضاً الى خطاب السير ملن شيتام

للسلطان حسين فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ وهو الوارد به نظام الحماية اجمالا يجد انه قائم على أمور ستة

أولا — أن تكون مصر سلطنة تحت حكم أمير من العائلة الخديوية

ثانياً — أن تكون بريطانيا هى التى تدفع عن مصر كل تعد أجنبي

ثالثاً — أن يزول القيد المحدد اعدد الجيش المصرى ونظامه

رابعاً — لايكون لمصر علاقة مباشرة مع ممثلى الدول لديها بل تكون هذه العلاقة لممثل انكلترا

خامساً — أن يحور نظام الامتيازات بما يلائم ماوصلت اليه مصر من الرقى

٦ — أن تعمل بريطانيا مع السلطات المصرية وبواسطتها لترقية شؤون البلاد واشراك الامة تدريجياً فى الاعمال الحكومية والاخذ بيدها لتوصيلها الى حكم نفسها بنفسها

ومن يقارن بين هذه الامور وبين المشروع الجديد يجد أن روحاً واحدة سارية فى كليهما مع بعض تنويع اقتضته الظروف وهذا التنويع ينحصر فى أمرين :

الاول — أن يكون لمصر علاقة بممثلى الدول الاجنبية لديها وتمثيل فى الخارج . ولكن من يلاحظ أن مصر كان لها وزارة

خارجية لها علاقة مباشرة مع ممثلي الدول الاجنبية وان هـذا لم يكن مانعاً من انها بلد نصف سيدة . ومن يلاحظ أن التمثيل الخارجي هو تحت مراقبة الانكليز الشديدة وانه بهذه الصفة لايخرجها عن كونها منقوصة السيادة يجد أن هـذا التجاوز من انكلترا لايضر ضرراً سياسياً حقيقياً بمركزها .على انها انما أتت به لتنال غرضاً سياسياً خطيراً جداً وهو حصر كل الحقوق الامتيازية التي للدول في يدها . اذ هذا الحصر من جهة يجعلها صاحبة النفوذ الوحيدة في مصر ومن جهة أخرى يقلل من أهمية وزارة خارجيتنا وتمثيلنا الخارجي لان أهم ما كانت تشتغل به وزارة خارجيتنا هو تسوية المشاكل الناشئة عن نظام الامتيازات فهذا التنويع اذن ان كان فيه شيء قليل على انجلترا ففيه شيء كثير لها وروح خطاب السير ملن شيتام موجودة فيه تماماً

الثاني — أن الانكليز في الخطاب المذكور كانوا يقولون انهم لن يملكوا الامة حكم نفسها الا تدريجاً ولكنهم في المشروع قد ملكوها هذا الحكم من الآن . هذا التنويع اذا كان مفيداً لمصر كما هو الواقع فلا ضرر فيه على مركز الانكليز السياسي ولا خروج فيه عن حد مايحتمله الخطاب المذكور . اذ كل ما في الامر أن الانكليز في هـذا الصـدد عجلوا ما كانوا عازمين على تأجيله ومراقبتهم على كل حال باقية

ولقد أوردت هذه المقارنة لأبين أن للانجليز غرضاً سياسياً يسعون لتحقيقه طبقاً لخطة مرسومة عندهم فهم يعدلون فى هذه الخطة بحسب المناسبات والظروف ولكن الغرض ثابت لايتحول وهو استمرار مصر تحت حمايتهم واستمرار قبضهم على ناصيتها

٧ على انى مع موازنة مزايا هذا المشروع ومضاره وسماع رأى البلاد التى تكلفنا بقوله مع التحفظات التى نرغبها لا أرى سبيلا سوى متابعة رأى البلاد والتصريح بقبوله مع التحفظات

٨ ولكن هناك أمراً هاماً هو أن الانكليز يعلقون نفاذ المشروع حتى مع قبول الجمعية الوطنية له بعد المفاوضات الرسمية على أمرين — أولا أن تقبل الدول الغاء محاكمها القنصلية فى مصر ثانياً أن تصدر المراسيم الخاصة باعادة ترتيب المحاكم المختلطة وتنفذ فعلا ، وكلا هذين الامرين خطر

عن الامر الاول — كل مايصح طلبه من مصر هو أن تصرح لبريطانيا العظمى بالمفاوضة مع الدول لوضع اتفاقات بها تنتقل للحكومة الانكليزية كل الحقوق التى كانت للحكومات الاجنبية بمقتضى نظام الامتيازات على شروط خاصة ترضى تلك الدول . ومصر مصرحة بذلك كمقتضى المادتين ٧و٨ من المشروع فهى فى علاقتها مع انجلترا قد قامت فعلا بما عليها وليست مطالبة من هذه الوجهة بشىء آخر فما هو اذن السبب فى جعل تنفيذ الاتفاق فيما

هو متعلق بها وبمصر فقط من جهة الدستور الداخلى والتمثيل الخارجى وغير ذلك موقوفاً على قبول الدول ؟ أتخشى انجلترا أن مصر بعد ان تأخذ حظها من تنفيذ مافى مصلحتها من المشروع تعرقل مسعاها لدى الدول للحصول على تنازلهن لها عن حقوقها الامتيازية ؟ هذا تخوف بعيد الاحتمال لان أية دولة لاتقبل من مصر السعى فى نقض ماتم من جهتها وبرضائها كما انه من الصعب ان يفرض لمصر أن أول عمل تقوم به بين الامم الاخرى هو خفر ذمتها ونكث عهدها . الواقع اننا لانرى مسوغاً لاستبقاء هذا النص المريب بل نراه مثاراً لسوء الظن والتشكك فى سلامة النوايا

عن الامر الثانى — تعليق تنفيذ المعاهدة على صدور المراسيم الخاصة باعادة ترتيب المحاكم المختلطة وتنفيذها فعلا هو عقدة من أخطر العقد التى تضعها انجترا فى هذا المشروع . كأنى بها تدرك ان غالبية المصريين شيقة لفض النزاع والدخول فى حال تستلم الامة فيها أزمة حكم نفسها فهى تريد بهذا الاكراه الادبى أن تجعل المصريين يتعجلون فى قبول ماتضعه من المشروعات لاعادة الترتيب المختلط مهما يكن فيها من المساس بحقوقهم

كنا نفهم ان لجنة اللورد ملنر وهى بمصر وضعت بمعرفة السير سيسل هرست مشروعات لاعادة الترتيب القضائى ثم سمعنا فى شهر يونيه الماضى ان هذه المشروعات لايعول عليها الآن

وانها ستبدل بمشروعات أخرى تلائم الحالة الناشئة عن الاتفاق المشروع فيه . ثم رأينا الانجليز بعد هذا التصريح قد رجعوا النفس تلك المشروعات واظهروا أنهم مصممون عليها . بدليل ما بلغنا من انهم عرضوها على الوزارة المصرية الحاضرة لتدرسها وتأخذ بها فتنصلت من تبعتها وأحالت أمر النظر فيها على الوزارة التي تخلفها بدليل ان نسخة منها وصلت لنا بطريق غير رسمي وغير مباشرة وفيها تعديل بسيط لايمس المبادئ المؤسسة هي عليها بل في هذا التعديل مايسلب مصر حقوقاً كان سها واضع المشروعات عن انتزاعها في اصل الوضع

وبما أننا لانضمن مطلقاً ان الانجليز حتى مع رفع الشرط التعلق بهذا الخصوص ومع ارجاء النظر في هذه المشروعات لما بعد لايسعون بكل وسيلة في طاقتهم لحمل الحكومة المصرية على الاخذ بهذه المشروعات كما هي أومع تعديل طفيف لايمس جوهر مبادئها خصوصاً وأنهم مشترطون في المشروع ان مصر تعطي لهم كل الحقوق التي تضمن مصالحها والتي تضمن تنازل الاجانب لهم عن امتيازاتهم

وبما ان هذه المشروعات قائمة على مبادئ ان نفذت كانت نتيجتها الحتمية القضاء على مصر وسلباً بالشمال لبعض المزايا التي يعطونها الآن لها باليمين

فالفت النظر لهذا الامر الخطير وأكرر الالحاح فى ان يفهم الانجليز ان المصريين لا يقبلون ان يقوم الترتيب المختلط الجديد الاعلى المبادىء الآتية وان مبادىء مشروعات السير سسل هرست المنافية لها لا يمكن مطلقاً قبولها .

(ا) تكون غالبية القضاء فى الاستئناف والمحاكم الكلية للوطنيين بحيث يكون منهم فى كل محكمة الثلثان ومن الاجانب الثلث وتكون الرئاسة الفعلية فى كل من الاستئناف والمحاكم الكلية للوطنيين . وكل قاض مفرد كالقاضى الجزئى وقاضى المواد المستعجلة وقاضى الامور الوقتية وقاضى التحقيق وقاضى المخالفات لا مانع ان يكونوا وطنيين . ويكون النائب العمومى وكل وكلائه على اختلاف درجاتهم وطنيين

(ب) اختيار وتعيين القضاة جميعاً بالاستئناف أو بالمحاكم الكلية وترقيتهم للوكالة أو للرئاسة وترقية قضاة الكلى للاستئناف من حق حكومة مصر وحدها بدون تدخل لمثل انجلترا ولا لاى سلطة اخرى اجنبية فى ذلك . وانما لا يجوز لمصر ان تعين قاضياً اجنبياً من غير التبعة الانجليزية الا بعد أخذ رأى ممثل انجلترا . أما تأديب القضاة وعزلهم فيكون بمعرفة الجمعية العمومية بالاستئناف

(ج) اختيار وتعيين وترقية النائب العمومى وكافة وكلائه على اختلاف درجاتهم من حقوق حكومة مصر وحدها وكذلك

تأديبهم وعزلهم بدون تدخل لممثل انجلترا ولا لاى سلطة اجنبية اخرى فى ذلك

(د) عمال القضاء يكونون جميعاً وطنيين الا فى احوال استثنائية بحسب ماتراه حكومة مصر ضرورياً ؛ ويكون تعيينهم وترقيتهم من حق الحكومة المصرية وحدها ، اما تأديبهم فيكون بمعرفة المحاكم الموظفين هم فيها ؛ ولمجلس الوزراء ان يعزلهم بقرار منه أخذا بحقه هذا المقرر فى شأن موظفى الحكومة جميعاً

(ه) لا يؤسس اختصاص المحاكم المذكورة الا على قاعدة جنسية خصوم الدعاوى فقط ولا يرجع مطلقاً فى الاختصاص بنظرية المصلحة المختلفة

(و) لا يعتبر أجنبياً خاضعاً لقضاء المختلط الامن لهم لغاية اغسطس سنة ١٩١٤ حقوق جنسية الدول التى لها معاهدات امتيازات مع تركيا تعطيها صراحة حق انشاء محاكم قنصلية لمحاكمة رعاياها فيما بين بعضهم والبعض من المنازعات المدنية والجنائية ولم تتنازل عن هذه المعاهدات . فكل رعايا تركيا وما انفصل عنها من الولايات واستقل أو تتبع للغير وكل ممالك أوربا والقارات الاخرى التي لم يكن لها فى الاصل معاهدات مع تركيا فى هذا الصدد وكل اهل المستعمرات الغير الحاصلة على حقوق جنسية الدول التابعة هى لها وكذلك أهل مملكتى وسط اوربا

اللتين تنازلتا عن نظام الامتيازات كل هؤلاء يكونون فى مصر تابعين للقضاء الاهلى مدنياً وجنائياً كالوطنيين سواء بسواء

على أن هذا المبدأ نتمسك به بصفة عامة ونترك للمفاوضات الرسمية المناقشة في نتائجه وتطبيقاته من جهة أهل المستعمرات والحمايات الغير الحاصلين على حقوق جنسية الدول ذوات المعاهدات الامتيازية التابعين هم لها

(ز) كافة شركات المساهمة التى تعقد بالقطر المصرى وكافة شركات التضامن أو التوصية التى لا يدخل فى عنوانها أجنبي خاضع للقضاء المختلط وتكون معقودة بالقطر المصرى تعتبر أشخاصاً معنوية مصرية الجنس ولا تحاكم فى علاقتها مع الوطنيين الا لدى المحاكم الاهلية مهما يكن بين حملة سهامها أو بين الشركاء فيها من الاجانب او مهما يكن فيها من رؤوس الاموال الاجنبية

(ح) اشتراط اختصاص القضاء الاهلى فى أى عقد هو اشتراط صحيح نافذ على المتعاقدين وعلى كافة من تؤول لهم حقوقهم من ورثة وموصى لهم ومشترين ودائنين وغيرهم . ويكون هذا القضاء وحده المختص دون المختلط مهما يكن من الاجانب بين المتعاقدين أو من تؤول لهم حقوقهم

(ط) للقاضى الوطني الذى مارس القضاء بالمحاكم المذكورة مدة خمس سنوات متواليات حق اصدار أوامر القبض على

لاجانب وتفتيش منازلهم الخصوصية ، ويكون تنفيذ أوامره التفتيش أو القبض الذى لا يستدعى دخول المنازل الخصوصية بمعرفة العمال الوطنيين، وأما أوامره التى تستدعى دخول المنازل الخصوصية فيكون تنفيذها بمعرفة الوطنيين أيضاً فيما عدا مدن مصر والاسكندرية وبورسعيد ومركز الرمل أما فيها فيكون بمعرفة أو بحضور عمال أجانب ينديهم القاضى الوطني الصادر منه الامر .

فان كانت أوامر القبض أو تفتيش المنازل الخصوصية صادرة من قاض أجنبي او من محكمة ولو جزئية قاضيها وطني فيكون تنفيذها بمعرفة العمال الوطنيين فى كافة الجهات وكذلك الحال فى تنفيذ كافة الاحكام التى تستدعى دخول المنازل الخصوصية

(ى) اذا كان الحكم الابتدائى فى مواد الجنح أو المخالفات صادراً من قاض وطنى وجب ان تكون الاغلبية فى الدائرة الاستئنافية التى تنظر هذا الحكم للاجانب مع حفظ رياستها للوطني

اما محاكم الجنايات فتكون اغلبية قضاتها والرئاسة فيها للوطنيين وانما تكون الاغلبية للاجانب فيما يتعلق بثبوت التهمة على المتهم الاجنبى وعدم ثبوتها وتتوافر هذه الاغلبية بزيادة الاصوات الاجنبية فى هيئة المحلفين

(ك) لا تختص محاكم الجنايات الا بالجرائم المعتبرة قانوناً انها

جنايات وبما ارتبط بها من جرائم الجنح ، اما كافة الجنح فتكون من اختصاص القاضى الجزئى ، وللنيابة العمومية والمدعين بالحقوق المدنية رفع كافة دعاوى الجنح والمخالفات مباشرة

ولا يظن احد ان ليس لمصر التمسك بوضع هذه المبادئ فان من يقارن بين حالة مصر وقت انشاء المحاكم المختلطة وبين حالتها الحاضرة ويعرف أن العلل التى حدت برجالها السياسيين للتجاوز عن بعض حقوقها عند انشاء المحاكم المذكورة قد زالت ولم يبق لها أثر ويعرف أن نفس قوانين المختلط تعطينا بأصل وضعها كثيراً من الحقوق الواردة بالمبادئ المذكورة وان وظيفة مراقبة ادارة القانون بالنسبة للاجانب تلك الوظيفة التى قررها المشروع الانجليزى هي امتياز جديد ثقيل كان مفهوماً عند الكلام فيه أن سيكون لنا في المحاكم المختلطة حقوق واسعة جداً • نقول من يعرف هذا يرى ان لنا حقاً واضحاً فى طلب مايضمن من الآن تقرير هذه المبادئ فى الترتيب المختلط الجديد • وعندى ان هذا هو أهم مكسب للمصريين وهذا أمر لايصح أن يخفى على من يريد النظر لمصلحة البلاد الحقيقية . ولذلك فان هذه المبادئ ان لم يحصل الاتفاق عليها من الآن أو على الاقل ان لم ينص صراحة فى مشروع الاتفاق على ان قوانين الترتيب المختلط لايمكن ان تصدر الا بعد مناقشتها بالبرلمان المصرى واقراره عليها فانى اصرح بان ضرر

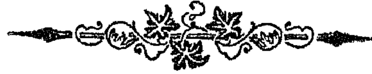
المعاهدة يكون اكبر من نفعها والضرر لايسعى اليه عاقل

هذا رأيي الذى أبديته ولا زلت أبديه وأصمم عليه ولحضرات اخوانى الرأى الاعلى

الامضاء

اكتوبر سنة ١٩٢٠

عبد العزيز فهمى »



مشروع ملنر

بحث في احكامه القانونية

﴿ للعلامة شارل ديبوى العضو بجمعية القانون الدولى ﴾

نشرت جريدة الاهالى بعددها الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بهذا العنوان مانصه :

(كانت الجمعية المصرية فى باريس قد استفتت الاستاذ العالم شارل ديبوى العضو فى جامعة الحقوق الدولية فى مشروع اللورد ملنر . وقد جاءنا منها نص هذا الفتوى فتطوع الاستاذ مصطفى افندى الشوربجى المحامى لتعريبها وها هو التعريب ننشره ليطلع القراء على حكم اكبر عالم من علماء القانون الدولى)

ليس الغرض أن أبحث هـذا المشروع من الجهة السياسـية ولكن الغرض أن أبحثه من جهة أحكامه القانونية ليس غير . ومعنى ذلك انى لن أتعرض بأى حال من الاحوال الى الاعتبارات السياسية التى قد يأتئم معها أولا يأتئم قبول المشروع أو رفضه أو تعديله . وان كل ماأعنى به انما هو بحث المعانى والمرامى التى تؤدى اليها قانوناً نصوص المواد الهامة فى هذا المشروع . وبيان

كيفية منافاته للاستقلال ومقدار بعـده عنـه وقربه من الحماية بل وامكان اتحاده معها والتباسه بها

تنص الفقرة الاولى من مذكرة المشروع على ما يأتى : « لاجل أن يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات ما بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً . ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الاعفاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد »

وهنا أول اعتراض يسنح للفكر حتما اذ لو كان الغرض حقاً تأكيد الاستقلال لمصر لكفى بداهة اعلان هذا الاستقلال وما كانت هناك حاجة الى تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً أدق منه بين مصر وأية دولة أخرى . واذا كان من اللازم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر بدقة خاصة أليس معنى ذلك أن انجلترا لا تنوى أصلا الاعتراف لمصر ازاء الحكومة الانجليزية بنفس الاستقلال الذى لمصر امام كل حكومة أخرى ؟ أليس معناه أن انجلترا تضمر احتفاظها قبل مصر بحقوق الدولة الحامية وواجباتها ؟

أما لفظ « الحماية » فقد اختلفت المذاهب حقيقة فى مؤداه

فالفرنسيون يذهبون الى أن الحماية تتعين بتعهد دولة تدعى الدولة الحامية لدولة أخرى تسمى الدولة المحمية بان تدافع عنها

امام كل خطر خارجي ومن هذا التعهد الذى يبدو كأنه بجملته لمصلحة الدولة المحمية تستخرج الدولة الحامية احكاماً مرجعها عقلا حرص الدولة الحاميــة على تجنب تبعات كبرى تقع عليها بسبب أغلاط قد ترتكبها الدولة المحمية . أحكاماً تنتهى بترتيب رقابة للدولة الحامية . ذلك ان الدولة التى لا تفي بتعهداتها الدولية تكون عرضة الى احتجاجات وصدمات مختلفة بقوة بل الى الاغارة عليها وغزوها بالســلاح فى بعض الاحوال • فمن الطبعى أن لا تقبل الدولة الحامية المخاطرة للدفاع عن الدولة المحمية التى قد تثير ضد نفسها ثائرة دول أخرى بسبب انكارها للحقوق أو بسبب طيشها وعدم تبصرها

ولما كانت المشاكل الدولية تأتى عادة من سوء ادارة الامور الخارجية أو سوء الادارة المالية التى قد تؤدى الى الاضرار بحقوق الدائنين الاجانب أو من سوء ادارة القضــاء التى تنتهى بانكار حقوق أصحاب القضايا الاجانب فان الدولة الحامية تأخذ لنفسها بطبيعة الحال حق الرقابة على الامور الخارجية والمالية والقضائية (على الاقل فيما له مساس بالاجانب) ثم هى تضيف الى ذلك حقها فى احتلال البلاد المحمية عسكرياً وهو حق يبرره تعهدها بالدفاع عن البلاد المحمية أمام كل خطر

وهذا هو مذهب رجال التشريع الدولى الفرنسيين فى معنى

الحماية أما الانجليز فانهم يعطون للفظ « الحماية » معنى ربما كان أقل وضوحاً فى تحديده واكثر خضوعاً لتأويلات مختلفة . ومع ذلك فالظاهر أن علماء القانون من الانجليز يذهبون الى أن ركن الحماية الاساسى يتوافر بنزول الدولة المحمية الى الدولة الحامية عن حريتها فى ادارة أمورها الخارجية فقد قال « هول » فى سنة ١٨٩٤ ما نصه (١) : « ان العلامة المميزة للدولة أو الامة المحمية سواء اكانت متمدينة أم غير متمدينة هى عدم أهليتها للتعامل مع الدول الاجنبية الا بواسطة الدولة الحامية أو باذنها » وقد اعتبر « وستليك » جمهورية افريقيا الجنوبية (الترنسفال) تحت حماية بريطانيا العظمى لمجرد وجود المادة الرابعة فى معاهدة لندرة المعقودة فى ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٤ التى تنص على أنه . « ليس لجمهورية افريقيا الجنوبية أن تعقد بدون مصادقة ملكة انجلترا معاهدة أو اتفاقاً مع أية دولة أو أمة أو قبيلة مقيمة شرق الجمهورية أو غربها ما عدا دولة الاورانج الحرة. وتعتبر حكومة الملكة مصادقة اذا مضت ستة شهور على ارسال صورة المعاهدة الى هذه الحكومة دون أن تعلن الجمهورية بمخالفة المعاهدة لمصالح بريطانيا العظمى أو أحدى ممتلكاتها فى افريقيا الجنوبية (يجب ارسال

---

(١) راجع رسالته (الدول الاجنبية وحق التاج الانجليزى، في الحكم جزء ٩٦ صحيفة ٢٢٨) .

صورة من المعاهدة بعد وضعها النهائى مباشرة الى حكومة الملكة)

(٢) — ويقول « وستليك » : « اذا كانت الحماية تقررت بعقد اتفاق فيجب أن نبدأ بدرس نصوص هذا العقد بدقة » ولكن « يكون للدولة الحامية بدون شك فوق الحقوق التى ينص عليها عقد الاتفاق الحق فى طلب الامتيازات اللازمة لقيامها بواجبات الدولة الحامية اذ لا حاجة بها الى التقيد بمحظورات لا فائدة منها . »

***

فبناء على ماتقدم هل ينبغى لنا ان نعتبر مشروع المعاهدة الانجليزية المصرية المرسومة قواعده فى المذكرة المعروضة مشروعاً لمعاهدة حماية ؟ ان الرأى الذى يبدو لاول وهلة هو ان المشروع مشروع لحماية مستورة .

نعم اننا نلاحظ بعد استقراء القواعد استقراء دقيقاً ان هذا المشروع الذى توافرت فيه جميع صفات الحماية الجوهرية لا يحدد صفة منها تحديداً دقيقاً ولا يذهب باحداها الى اقصى احكامها ولكن الرأى بانها حماية مستورة لا يكاد يتلطف شيئاً بهذه الملاحظة

قلنا ان روح الحماية عند الفرنسيين هى تعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية امام كل اعتداء خارجى . فالبند الثالث

---

(١) وستليك : انجلترا وجمهورية جنوب افريقيا مجلة القانون الدولى والتشريع المقارن ١٨٩٦ جزء ٢٨ ص ٢٧٦ وما بعدها

من قواعد المشروع لا ينص على تعهد صريح كهذا اذ ان انجلترا لا تتعهد فيه بالدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجى وانما هى تتعهد فيه بتعهدات فى منتهى الابهام شكلا وموضوعاً . فمن حيث الشكل نرى محالفة وفى الحقيقة انها محالفة ولكنها محالفة غير محدودة بمدة فهى اذن محالفة أبدية ومن حيث الموضوع فلا تلزم المحالفة انجلترا بحماية مصر فعلا ضد الاعتداءآت المحتملة وانما تلزمها فقط « أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها » — على أن هذه المحالفة الابدية التى تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها تشبه شبهاً فوق العادة التعهد بحماية مصر امام كل اعتداء خارجى ولا فرق بين هذين الشبيهين الا الدقة والصراحة فى شكل أحدهما وموضوعه دون الآخر . اذ لا نزاع فى ان كل اعتداء يضع فى الخطر سلامة أرض الدولة المعتدى عليها وان كل تعضيد لها هو حماية

أما مصر فانها من جهتها « تتعهد انها فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ان تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما فيها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية » . فالمحالفة ليست اذن بين طرفين متساويين اذ ان مصر لا تلزم بالمساعدة الا داخل حدود بلادها أما انجلترا فيجب عليها

تعضيد مصر ولو خارج الحدود البريطانية . ومن المحقق ان فى عدم تساوى الحليفتين شبها جلياً بالحماية وأن مصر تتعهد بمساعدة انجلترا وهذه المساعدة ستجلب عليها حتما عدوان أعداء انجلترا اولئك الذين لن يقصروا في القاء التبعة على مصر بسبب مساعدتها لعدوهم كما انهم لن يحجموا عن محاربتها لنفى مساعدتها هذه . وقد يظن ان هذا التعهد من قبل مصر ينزع عن المحالفة ثوب الحماية اذ الحماية تقضى ان تتعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية ولا تلتزم الدولة المحمية بالدفاع عن الحامية . ولكن هذا الظن فى غير محله اذ أن من الصعب عمليا تخلص الدولة المحمية من مساعدة حاميتها المسيطرة عليها كما أنه من الصعب أن لا يعتبرها أعداء الدولة الحامية كعدوة لهم أثناء قيام الحرب بينهم وبين حاميتها . وبناء على ذلك فاننا اذا أمكننا أن نقول باختلاف هذه المحالفة عن الحماية من الوجهة النظرية فلاشك فى امكان اتحاد هذه المحالفة مع الحماية العادية من الوجهة العملية

أما الرأى الانجليزى فعنده أن روح الحماية توجد فى نزول الدولة المحمية عن « حرية التعامل فى أمورها الخارجيـة » فهل يترك المشروع لمصر حرية التعامل فى أمورها الخارجية ؟ الذى يظهر ان المشروع يترك لمصر هذه الحرية شكلا اما فى الموضوع فانه يحرمها منها . يسلبها على الاقل لدرجة كبيرة وبطريقة مبهمة

أو غير محدودة . وبالرغم من أن صيغة المشروع الانجليزى المصرى تختلف عن نظريتها فى معاهدة لوندرة المؤرخة ٣ فبراير سنة ١٨٨٤ والمعقودة بين بريطانيا العظمى وجمهورية جنوب افريقيا لان صيغة المعاهدة الانجليزية المصرية أقل وضوحاً ودقة بالرغم من هذا الاختلاف فى الصيغتين فانهما تؤديان عمليا الى أحكام ونتائج واحدة

يقول البند الرابع فقرة أولى : (تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى) . فهذه النصوص تبدو كأنها تترك لمصر حق ادارة أمورها الخارجية بواسطة معتمدين تختارهم هى بمحض ارادتها ومع ذلك فسنرى أن الامر على خلاف ذلك وان هذه النصوص لم تقصر فى تقييد حرية مصر فى اختيار هؤلاء المعتمدين . ان الدولة المستقلة حرة فى أن تستعمل او ألا تستعمل حق ارسال ممثلين لها فى الخارج وعند استعمال الحق تكون حرة فى اختيار ممثليها كما تهوى سواء من الوطنيين ام من الاجانب فالمشروع يعطى مصر حق التمثيل فى البلاد الاجنبية ولكنه يحتم عليها ان تختار الممثلين اما من المصريين او من البريطانيين ثم وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد فلا يمكن ان يكون لمصر غير الممثل البريطاني والظاهر من النصوص ان

الممثل البريطانى يكون ممثلا لمصر وجوباً وبقوة المعاهدة فى كل بلد لايوجد فيها ممثل مصرى معتمد

على ان المشروع لايقتصر على تقييد حرية مصر فى اختيار ممثليها وانما هو يحدد ايضاً حريتها فى معاملاتها مع الدول — يقول النص : (تتعهد مصر بان لاتتخذ في البلاد الاجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة او توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك بان لاتعقد مع دولة اجنبية اى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية) فمن ترى يكون الحكم فى القول بان خطة مصر فى البلاد الاجنبية تختلف او لا تختلف مع موجب المحالفة ؟ من يكون الحكم فى اعتبار او عدم اعتبار عمل ما سبباً فى ايجاد صعوبات لبريطانيا العظمى ؟ من الحكم فى تقدير اتفاق ما اذا كان ضاراً اوغير ضار بالمصالح البريطانية ؟ لاشك ان هذا الحكم هو انجلترا ولن يكون غير انجلترا وحدها

واذا كانت انجلترا لا ترى فائدة من الاعتراض على اجراءات مصر الخارجية متى كانت هذه الاجراءات مفيدة لها أو غير ضارة بها أمكننا أن ندرك بسهولة الحقيقة التي قدمناها وهى أن مؤدى المشروع الانجليزى المصرى كمؤدي معاهدة ٣ فبراير سنة ١٨٨٤ اذ ان هذه المعاهدة تقضي بصحة اجراءات جمهورية افريقيا الجنوبية مع الدول الا اذا اعترضت عليها انجلترا فى الوقت اللازم بسبب

اضرارها بها على أنه لا يفوتنا أن نلفت النظر الى وجود فرق بين المشروع محل البحث وبين معاهدة لنـدره ذلك ان المشروع بخلاف المعاهدة لا ينص على تحديدمدة تبدى فيها انجلترا معارضتها اعمل مصر وعلى ذلك فسيكون لانجلترا الحق دائماً أن تبطل أى اتفاق أو معاهدة من أى وقت بحجة ضررها لمصالحها وستلتزم مصر اذن باخذ تصديق انجلترا على كل معاهدة قبل لزومها

قلنا ان الدولة الحامية تشترط لنفسها عادة حق احتلال البلاد المحمية عسكرياً وفى المشروع نرى حقاً أن انجلـترا حرمت على نفسها الرغبة فى ابقاء احتلالها العسكرى ولـكنها مع ذلك لم تفرط فى أخذ الحق بابقاء قوة عسكرية لها فى الاراضى المصرية ولا يكاد يوجد فرق بين الاحتلال العسكرى وابقاء قوة عسكرية فى أراضى البلد الاجنبي

ينص البند الرابع فقرة ثانية من المشروع على أن : (تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من الوسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة باى وجه من الوجوه احتلالا عسكرياً للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر)

ووضع هذا النص على هذا النحو مدعاة للدهشة اذ انه بناء على

النص لا يكون تعهد بريطانيا العظمى بتعضيد مصر للدفاع عن سلامة أرضها هو السبب فى ابقاء القوى البريطانيـة على أرض مصر وانما السبب حماية المواصـلات الامبراطورية ولـكن مهما كان السبب الذى يعزى اليه وجود القوى البريطانية فما لا شك فيه ان وجود هذه القوى على الارض المصرية يشعر على الاقل بوجود نقص فى اسـتقلال مصر وبعـدم الثقة بها وبرغبة بريطانيا العظمى فى مراقبة اسـتخدام مصر لقواها الحربيـة الخاصة فيما له مساس بتأمين طرق مواصـلات الامبراطورية البريطانية حليفتها — ولا شك فى أن القوى البريطانية ستكون فى بعض أمكنة معينة فهل هذه الامكنة ستكون حراماً على غير هذه القوى أو يكون للقوى المصرية أن تشترك فى حماية المواصلات الامبراطورية ؟ ويقول النص بان بقاء القوى البريطانية فى الاراضى المصرية لا يمس حقوق حكومة مصر . فهل معنى ذلك ان القوى البريطانية لا يكون لها ان تحرك مهما كانت الظروف الا برضاء الحـكومة المصرية وهل معناه ان هذه القوى لا تستطيع ان تحتل اية نقطة فى مصر خلاف معسكراتها الا بدعوة من الحـكومة المصرية .؟

ينص البند الرابع فقرة ثالثة على ما يأتى : (تعـين مصر بالاتفاق مع الحـكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد اليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات الحالية التى لاعضاء صندوق الدين ويكون

تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الاخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها)

ان هذا الحكم هو نتيجة لازمة لوجود الحماية البريطانية على مصر وبدهى أنه لا يمكن أن يكون نتيجة معقولة للاستقلال . ومن الواضح ان مصر المرتبطة مع الدول بتعهدات لا يمكنها أن تعدل فى تعهداتها الا برضا الدول وكذلك من الواضح أن استقلال مصر لا يستفيد شيئاً باحتكار المستشار البريطانى لجميع الاختصاصات التى لاعضاء صندوق الدين الممثلين لدول مختلفة بمقتضى عقود دولية

أن الرقابة الاجماعيـة الدولية هى عادة أخف وطأة وأهون ضغطاً من الرقابة الخاصة التى تكون لدولة واحدة وأن هـذه الرقابة الخاصة لا يمكن تفسيرها بغير وجود الحماية

وان المستشار البريطاني المسلح باختصاصات صندوق الدين الحالية يكون حسب النص تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الاخرى التي قد ترغب فى استشارته فيها — والذى يخيل لنا من هـذا النص أن الحكومة المصرية تكون فيما عدا اختصاصات صندوق الدين حرة فى أخـذ رأى هذا المستشار أو عدم أخذه . ولـكن سوابق انجلترا فى مصر تحتم علينا ان نتساءل اذا كانت انجلترا لا تميل الى وضع الحكومة

المصرية تحت تصرف المستشار المالى ؟ وفى الحقيقة فقد كان للحكومة المصرية مستشار مالى من قديم . مستشار انجليزى حتمت انجلترا على مصر الاخـذ دائمـاً بنصائحه . مستشار ولـكن آراءه ليست مجرد آراء يجوز التنحي عنها وانما هى أوامر لامفر من تنفيذها . فهل ترى في نصوص المشروع الحالى ما يكفل لمصر نفى هذا التفسير لوظيفة الاستشارة وهو تفسير تبرر السوابق المقررة الاخذ به ؟



ويقول البند الرابع فقرة رابعة : (تعين مصر بالاتفاق مع الحـكومة البريطانية موظفاً فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب احاطته بجميـع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ويكون أيضـاً تحت تصرف الحـكومة المصرية لاستشارته فى أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام

فهذا الحـكم كالحـكم السابق مرجعه الحيطة التى تتخذها الدولة الحامية لنفسها كي لا تقع فى تبعات أمام الدول الاخرى بسبب ادارة سيئة للدولة المحمية في القضاء والنظام بما يمس حقوق الاجانب ثم ان هذا الحـكم يكون طبعياً ما دام لانجلترا الحماية على مصر كما أنه لا يكون طبعياً اذا نزلت انجلترا عن هذه الحماية . الا أن تعديل الامتيازات الاجنبية وتغيير قواعدها لا يكون متى افترضنا

استقلال مصر حقاً الا بمفاوضات واتفاقات تحصل لهـذا الغرض بين مصر وحـدها وبين الدول ذوات الامتيازات كما ان تنفيذ الاتفاقات بعد لزومها لا يكون متى افترضنا ذلك الاستقلال الا من اختصاص الحكومة المصرية فما المعنى اذن لتوسط هذا الموظف البريطانى ورقابته ؟

ان نصوص البند الرابع فقرة رابعة تلوح كأنها تقصر عمل هذا الموظف البريطانى على وظيفة مستشار يجب على الحكومة المصرية احاطته علماً بكل ما له مساس بتطبيق القانون على الاجانب ويمكنه ان شاءت ان تستشيره فى كل ما يتعلق بتأييد القانون والنظام أى فى أى أمر يرتبط بالامن العام والقضاء

وسترى من الاحكام الآتية ان هذه الوظيفة أعظم شأناً مما تلوح هنا فلا يمكن تفسير وجودها الا بوجود الحماية او شبه الحماية على اقل تقدير

***

يقول البند السابع من المشروع : (تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى (لا بين مصر) وبين الدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الاجنبية حتى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية

المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض للضرائب) على جميع الاجانب فى مصر ويضيف البند الثامن على ذلك : (تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الاجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات وتقول الفقرة الخامسة من البند الرابع (نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التي تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية وتصرح هذه الفقرة بأن (مصر تعترف بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثليها فى مصر لتمنع أن يطبق على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الاجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفاً بالاجانب) وأخيراً تنص الفقرة السادسة من البند الرابع على ما يأتى :—

(نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين)

إن حاول انجلترا محل مصر فى المفاوضات لتعديل الامتيازات لا معنى له الا أن انجلترا تريد أن تظهر بسيطرتها على مصر. وهذه الارادة تتأكد بانتقال حقوق الدول الاجنبية المختلفة ذوات

الامتيازات اليها وان الموظف القضائى الذى يجب إحاطته علماً بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضـاء فيما له مساس بالاجانب يمكنه أن يرفع أمره الى ممثل بريطانيا العظمى اذا لم تستشره الحكومة المصرية أو أنها لم تتبع رأيه بعد استشارته وهنالك يتدخل هذا الممثل ليمنع أن يطبق على الاجانب قوانين مصرية تستدعى الآن موافقة الدول الاجنبية اذا تراءى له أن مفعول هـذه القوانين مجحف بالاجانب وان هذا الممثل الممنوح مركزاً استثنائياً والمخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين لهو يشبه منتهى الشبه النائب العام الذي يوجد في البـلاد الخاضعة للحماية ويسيطر على شؤونها وان المحالفة غير الموقوتة المراد عقدها بين مصر وانجلترا لتشبه شبهاً غريباً المحالفة الابدية غير المتساوية الطرفين التى تتقرر بها الحماية . وفى الحقيقة ان المحالفة العادية لا تؤدى أصلاالى منح ممثلى الدول الحليفة حق التقدم على غيرهم كما أنهـا لا تؤدى الى اكتسابهم حق الرقابة على تطبيق القانون والنظام وتأييدهما

***

تقول الفقرة الرابعة من البند الثامن أن (المعاهدات والاتفاقات الحاليـة التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغرافات تبقي نافذة المفعول) وريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيهاتشترط بريطانيا

العظمى فى المعاهدات التى تعقدها مع الدول لتعديل الامتيازات
(أن تعمل مصر فى المسائل التى ينالها مساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدولة الاجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التي لها صبغة سياسية سواءاكانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب)

إن أحكام هذه المادة غريبة جداً ولنا أن نتساءل عما اذا كان انبساط جزء من القانون الدولى الاتفاقي الانجليزى على مصر لتعمل به وفقاً للمشروع المبحوث لا يكون من ورائه عدة مفاجآت أو عدة مصاعب فى التطبيق — لقد كان الاقرب الى المعقول بغير شك أن تتفاوض مصر بنفسها لادخال التعديلات اللازمة على الامتيازات وأن تتعاقد بنفسها على جميع الاتفاقات التي تناسب مركزها والتي يستدعيها دخول التعديلات على الامتيازات



وأخيراً بعد العمل بالمعاهدة المصرية الانجليزية المشار اليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول كعضو فى جمعية الامم. ولكن لا ينبغى أن نغفل ماجاء في البند الثالث الذى يقول :

(تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية) . اذ هل يكون المعنى أن الاعتراف باستقلال مصر وبقاء هذا الاستقلال مرتبطان ببقاء مصر دولة ملكية دستورية ذات هيآت نيابية وأن أى تغيير فى نظامها الدستورى يؤدى الى ضياع استقلالها الاسمى وابدال انجلترا حمايتها المستورة المقررة باتفاقها هذا بحماية صريحة رسمية

وفى الختام نقول اذا كانت نصوص المشروع تعلن استقلال مصر واذا لاح لنا بموجب هذا الاعلان كان انجلترا تؤكد نزولها عن حماية مصر . واذا كانت هذه النصوص تجنبت الصراحة باعطاء انجلترا جميع حقوق الدولة الحامية العادية فان هذه النصوص مع ذلك لم تقصر فى تحديد سيادة الدولة المحمية . نعم انها لم تقصر قط فى تحديد هذه السيادة اذ انها حرمت مصر حريتها فى ادارة أمورها الخارجية وفرضت عليها حق ابقاء قوة عسكرية بريطانية فى أرضها ووضعتها تحت السيطرة الانجليزية فى المسائل المالية والقضائية فيما له مساس بالاجانب فلا نزاع اذن فى أن المشروع شامل لجميع الصفات الاساسية للحماية ولا فرق بين نصوصه ونصوص معاهدات الحمايات الا فى تجنب المشروع رسم هذه الصفات بالوضوح والدقة الملازمين لنصوص الحمايات الفرنسية

على أن هناك تناقضاً لاريب فيه بين الغرض الذى أبداه

مشروع الاتفاق وهو « بناء استقلال مصر على أساس متين دائم »
و بين أحكام الاتفاق التى هي أحكام حماية . وان هذا التناقض
لايمكن ازالته لانه اذا تحدد الغرض في الاتفاق أى اذا تحدد استقلال
مصر بايجابه قبل جميع الدول ماعدا انجلترا فلا يكون هذا الاستقلال
النسبي شيئاً آخر غير الحماية وفى الحقيقة فان الغرض من كل حماية
يرجع الى المحافظة على استقلال البلاد المحمية قبل جميع الدول ماعدا
الدولة الحامية



رد الوفد

على اللجنة

نشرت جريدة الأخبار بعددها الصادر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بهذا العنوان

حضرة صاحب المعالى سعد باشا زغلول على خطاب لورد ملنر فى جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وهذا هو نصه :

أتشرف أن أبلغكم انى تسلمت نص المذكرة التى تلوتموها فى جلسة ٩ نوفمبر الجارى

وهذه المذكرة تقرر أن باب المناقشة لا يزال مفتوحاً بين لجنتكم والوفد وانه من غير المناسب أن تبحث الآن التحفظات التى أبدتها الامة المصرية بالنسبة للمشروع الذى وضع في ١٨ اغسطس الماضى وان محل هذا البحث يكون فى خلال المفاوضات الرسمية وتشير هـذه المذكرة بنوع خاص إلى المصلحة الرئيسية التى تنجم من ايقاف الرأى العام فى البلدين على الحالة بحيث توجد بين الامتين روح حقيقية للوفاق بدونها لا يكون أى اتفاق ممكناً

ولا جرم أن الوفد المصرى مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع ولذلك ما فتئ يظهر رغبته الشديدة فى مناقشة التحفظات فى الدور الحالى من المفاوضات ولو تم ذلك لادت هذه المناقشة لازالة كل سوء تفاهم ومحو كل أثر للشكوك وتحقيق الغرض المنشود تحقيقاً كلياً وهو ايجاد وفاق مرتكز على الثقة المتبادلة بين الامتين

ولا يخفى أيضاً ان مناقشة التحفظات الآن أمر لا مندوحة عنه لانها مرتبطة كل الارتباط باحكام المشروع الذى يراد أن يكون قاعدة للمفاوضات الرسمية فارجاء هذه المناقشة الى أن تبدأ المفاوضة بين الحكومتين معناه ارغام المفوض المصرى على الدخول فى تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لاماني البلاد التى تريد استقلالها كما تريد الغاء الحماية

وهذا ما لا يقبله الوفد ولا أى مصرى حائز لشئ من ثقة مواطنيه

ولاجل هذا السبب لم نستطع قبول مشروع ١٨ اغسطس ولنفس هذا السبب أيضاً لم تتردد البلاد فى المطالبة بتعديله بما أبدته من التحفظات التى تشرفت بابلاغها الى جنابكم

على أن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التى تطبق فى مصر منذ سنين عديدة وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها من الوسائل والاعمال التي لا تتمشى مع روح الاتفاق ولا مع

الرغبة الصادقة التي أظهرتموها فى القاء مقاليد حكم البلاد الى أبنائها وهـذا كله يجعل من العبث أية محاولة فى توجيه الدعوة لاحلال الثقة فى النفوس

فالانسان الذى يقف فى مثل هذا الجو ليدعو الى الاتفاق لابد أن تعده البلاد خادعاً أو مخدوعاً مهما كانت الثقة فيه غير محدودة ومهما كان حائزاً لاحترام الجميع ومحبتهم ولا شك انه يسقط تحت صيحات الاستياء العام لاتباعه منهجاً منافياً للحقيقة ولشعور كل مصري ولحكم العقل نفسه

وعلى ذلك فالوفد المصرى يأسف كل الاسف لانه يرى من المستحيل انتهاج السبيل الذى تدعونه اليه ولقد كان يعد نفسه سعيداً اذا كنتم خولتموه الوسائل الضرورية التى تمكنه من أن يسعى سعياً نافعاً فى ايجاد تيار ميال للوفاق فى البلاد

ومهما يكن من الامر فان ترك باب المناقشة مفتوحاً بين لجنتكم والوفد يجعلنا نأمل فى الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم لتذليل الصعاب الحاضرة حتى يكون فى مقدرتنا أن نبث بين أبناء الامة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة فى الاتفاق التام مع بريطانيا العظمى



احتجاج الحزب الوطنى

على شركة السودان بين مصر وانجلترا

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم ١٨ يناير سنة ١٩٢١ وقررت الاحتجاج باسم الحزب على شركة السودان بين مصر وانجلترا كعادتها فى كل عام وأرسلت في هـذا الشأن مكتوباً لحضرة صاحب الدولة رئيس الوزارة المصرية كما أرسلت تلغرافاً لجناب وزير خارجية انجلترا وهذا هو نصهما :

(١)

حضرة صاحب الدولة رئيس الوزارة المصرية

أتشرف بان أبلغ دولتكم أن اللجنة التنفيذية للحزب الوطني اجتمعت اليوم لمناسبة ذكرى شركة السودان بين مصر وانجلترا وكلفتني تبليغ دولتكم ما قررته فى هذا الشأن وهذا هو نص قرارها :

« لما كانت الامة المصرية بأسرها تعمل متحدة متآزرة على نيل مصر استقلالها التام مع سودانها وملحقاتها بلا قيـد يقيد هذا الاستقلال ولا شرط ينقص فحواه . وكان العقد الذى وقعه

وزير خارجية مصر وقنصل جنرال انجلترا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن جعل السودان شركة بين مصر وانجلترا باطلا ومجحفاً بحقوق الامة المصرية التي ترى فى السودان المصرى روحها وحياتها فضلا عما بذلته مصر فى سبيله من التضحيات العديدة بالرجال والمال . فان اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى تحتج باسم الحق والعدل على هذا العمل المخالف لحقوقها وكرامتها

وتفضلوا بقبول احترامات وكيل الحزب الوطني المصرى

على فهمى كامل

﴿ ٢ ﴾

جناب وزير خارجية انجلترا بلندره

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني وكلفتنى بان ابلغ جنابكم بشأن السودان المصرى لمناسبة ذكرى الشركة التي عقدت بين ممثلى حكومتى مصر وانجلترا فى هذا الشأن فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وهذا هو نصه :ـ

لما كان السودان المصرى جزءاً لا يتجزأ من مصر نفسها وكان الافتيات عليه افتياتاً على حياتها ومستقبلها وكرامتها فاللجنة التنفيذية للحزب الوطنى تحتج بشدة كما احتجت فى الاعوام الماضية مستمدة احتجاجها من حقوق الامة المقدسة — على العقد الذى أمضاه فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ كل من بطرس باشا غالى ولورد

كرومر عن الحكومتين المصرية والانجليزية بشأن جعل السودان شركة بين مصر وانجلترا

واللجنة تعلن للحكومة الانجليزية فى شخص جنابكم وللعالم أجمع ان الامة المصرية التي صحت عزيمتها بكل ثبات واتحاد على نيل مصر استقلالها التام وسودانها وملحقاتها استقلالا لا تشوبه شائبة حماية أو وصاية أو احتلال او سيادة او اى قيد يقيد هذا الاستقلال ولا تقبل باى حال من الاحوال عقدا كهذا العقد مجحفاً بحقوقها ضارا بمستقبلها . وتفضلوا بقبول احترامات

وكيل الحزب الوطنى المصرى

على فهمى كامل

احتجاج الحزب الوطنى

على تصريحات مستر لويد جورج

« اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم الجمعة ١٨ فبراير سنة ١٩٢١ على أثر اذاعة شركة روتر تصريحات المستر لويد جورج فى البرلمان الانجليزى وقررت أن ترسل اليه الاحتجاج الآتي نصه :

جناب المحترم مستر لويد جورج الوزير الاول للحكومة

الانجليزية بلوندرة

صرح المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية بان مصر جزء من الامبراطورية الانجليزية والعالم كله يدرك أن مصر مستقلة استقلالا داخلياً واسعاً منذ سنة ١٨٤٠ وانها نادت ولا تزال تنادى باستقلالها التام وليس وجود انجلترا فيها الا وجوداً غير شرعى من جميع الوجوه

وان تصريح جنابكم فى البرلمان الانجليزى بشأن مصر جعلنا نعتقد أن ماصرح به لورد ملنر فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ من الرغبة فى تقريب مسافة الخلف بين الامة الانجليزية والامة المصرية واحلال روابط الود محل الكره والبغضاء لم تكن الا رغبة لا أثر لها فى نفس الحكومة الانجليزية التى ترأسونها !

والا فهل من شأن تصريحات جنابكم أن تزيل أسباب نفور المصريين أو تقلل تمسكهم باستقلال بلادهم التام ؟ كلا . ان الامة المصرية بالرغم من جميع المناورات السياسية التى تجريها انجلترا ازاء مسألتها فان عزمها بامثال هذه التصريحات يشتد لبلوغ غايتها مهما حملت من الاعباء فى سبيلها ولا بد أن تراجعوا الحقيقة الواجب احترامها بالرغم من الدوافع السياسية فان انجلترا لم تفتح مصر حتى تعتبروها جزءاً من الامبراطورية وما كانت كذلك بلداً مباحاً لمن يحتله بل كانت مستقلة استقلالا عرفه القانون الدولى وكانت انجلترا

أول المقررين لهذا الاستقلال

ليست مسألة مصر من مسائل انجلترا الداخلية حتى تكون علاقتها بها علاقة الاملاك المستقلة . فانها مسألة مصرية ودولية . والامة المصرية بمواهبها ومركزها لاتفتر تناضل عن حقوقها الشرعية ماطلبت انجلترا فى الاعتراف باستقلالها التام مع سودانها وملحقاتها ماماطلت فان امام الامة المتحدة العاملة لبلوغ استقلالها التام سبلا مشروعة تهتدى بها لامحالة الى تذليل كل ما يصادفها فى طريقها

واذا كانت انجلترا لاتحترم وعودها وشرفها بجلائها عن بلادنا فاننا قد أشهدنا العالم باسره على مبلغ وطنيتنا وتمسكنابارقى الآداب السياسية ونلنا لذلك اعجابهم وسيكون حظ مصر من هذا الاعجاب اكبر فى المستقبل

وان اليأس لايجد مكاناً فى قلوبنا ليعوقنا عن المثابرة على العمل لنيل استقلالنا

لذلك يحتج الحزب الوطني أشد الاحتجاج على هذا الافتئات الجديد واثقاً من نيل الامة المصرية حقوقها كاملة بفضل اتحادها وثباتها ويقظتها . وتفضلوا ياجناب الرئيس بقبول عظيم احتراماتنا

وكيل الحزب الوطني

« على فهمى كامل »

الحزب الوطنى

ومؤتمر لندره

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم الخميس ٢٤ فبراير سنة ١٩٢١ وقررت ارسال تلغراف لرؤساء ممثلى الدول في مؤتمر لوندره وسكرتارية عصبة الامم بجنيف وهذا هو نصه :

جناب المحترم ......

أتشرف بان أبلغ جنابكم أن اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى المصرى اجتمعت اليوم لمناسبة انعقاد مؤتمر لندره وكلفتني بان أرسل الى جنابكم بوصف كونكم ممثلا لحكومتكم الجليلة فى هذا المؤتمر ما يأتى :

بما ان الحزب الوطنى المصرى مافتئ يعمل من زمن مديد وبجميع وسائل العدل والحق لاستقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها بلا قيد ولا شرط.

وبما ان مسألة مصر من أهم المسائل الكونية نظراً لاهمية مركزها فى العالم .

وبما أن السيادة التى كانت للدولة العثمانية على مصر لايمكن ان تكون محلا للمساومة بين الدول اذ انها طبقاً للحق والعدل والقانون الدولى نفسه اصبحت حقاً لمصر نفسها وان التنازل عنها

من قبل الدولة العثمانية يجب ان يكون لمصر دون غيرها .

وبما ان كل حل دولى للمسألة المصرية لايحوز الصبغة الشرعية الا اذا اقرته الامة المصرية ·

وبما ان معاهدة سيفر لم تراع حقوق مصر المشروعة بالمساومة فى تلك السيادة من جهة وبالاعتراف بعقد شركة السودان بين مصر وانجلترا من جهة اخرى وهو العقد الباطل من جميع الوجوه .

وبما ان مؤتمر لندره لم ينعقد الا لاصلاح الخطأ الذى وقع فى معاهدة سيفر لتوطيد دعائم السلام فى العالم .

وبما ان مسألة مصر التى وراءها مسائل عدة سياسية وحربية برية وبحرية واقتصادية . كما ان وراءها امتها اليقظة العاملة لحريتها واستقلالها — هذه المسألة من اهم اركان السلام المنشور .

وبما ان الامة المصرية جديرة باحترام العالم كله وقد خدمته اكبر خدمة بحفر قناة السويس التى اصبحت اهم مرفق دولى فى العالم والذى لايمكن ان يصان مستقلا وعلى الحياد الا اذا كانت مصر نفسها مستقلة وعلى الحياد فى اية حرب دولية .

لذلك يجدد الحزب الوطني احتجاجه على ماجاء فى معاهدة سيفر بشأن مصر وله الامل فى محبي السلام ان يدركوا ادراكا تاماً ان فى مصر امة كبيرة عزيزة متحدة لاترى الحياة موفورة الكرامة الا بصيانة شرفها الوطنى واستمتاعها بسيادتها التامة فى داخل

بلادها وفى خارجها . »

وتفضلوا بقبول احترامنا وكيل الحزب الوطنى

على فهمى كامل

قرار الحكومة البريطانية

نشرت الصحف المحلية فى ٥ مارس سنة ١٩٢١ مانصه:

« أرسل فخامة اللورد اللنبي نائب جلالة ملك انجلترا الكتاب الآتى الى عظمة السلطان وهذا نصه :

« القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

الى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين

ياصاحب العظمة

لم أتأخر عن ابلاغ حكومة جلالته الرأى الذى أبديتموه عظمتكم مراراً عن ضرورة وصول الحكومة الى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى تلك الامانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها

ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتي. وانى متأكد ان هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها الى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمى لاجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فى مايختص بالاتفاق المنوى عقده

واني أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم الى روح حسن النية الذي أظهرته حكومتي بقبولها التساهل في أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية

وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الاهمية التي تعلقها حكومتي على اقامة علاقاتها مع الشعب المصري على أساس ودي دائم

وهذا هو نص قرار حكومتي الذي كلفت ابلاغه الى عظمتكم « ان حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التي اقترحها اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى . ومع ان حكومة جلالته لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر فانها ترغب في الشروع في تبادل الآراء في هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول اذا أمكن الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التي لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبية وتطابق الاماني المشروعة لمصر والشعب المصري

واني أغتنم هذه الفرصة فاكرر لعظمتكم تأكيد احترامي الفائق

« اللنبي »

***

وما نشرت الصحف المحلية هذا الخطاب حتى اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم السبت ٦ مارس سنة ١٩٢١ وقررت ابداء رأيها فيه ببلاغ أرسلته للصحف فلخصته جريدة المقطم فيما يأتي :

« أتانا والمقطم معد للطبع « بلاغ الحزب الوطني فى الحالة الحاضرة » ويرى فيه أن الموقف لم يتغير بعد قرار الحكومة البريطانية الاخير وانه يجب عدم الدخول في أية مخابرة كانت مع أية هيئة بريطانية كانت الا اذا اعترفت انكلترا بالاستقلال التام لمصر مع سودانها وملحقاتها وأعلنت اعترافها بذلك رسمياً وأيدته بجلاء الجنود البريطانية عن وادى النيل وسحبت اعلان الحماية . وفى النهاية يشير الحزب الوطنى على الامة باتباع قراراته التى نشرها فى أشهر سبتمبر ودسمبر ويناير الماضية



خطاب سياسى

ألقاه

علي فهمي كامل بك
وكيل الحزب الوطني



في الذكرى الثالثة عشرة

لوفاة

« مصطفى كامل باشا »

بدار كلية « مصطفى كامل »

في ١١ فبراير سنة ١٩٢١

(بشارع أمير الجيوش البرانى بمصر)



يوزع بلا ثمن

بسم الله الرحمن الرحيم

خطاب سياسى

« لااستقلال مع احتلال ولا حرية مع حماية »

ألقى حضرة علي بك فهمى كامل وكيل الحزب الوطني خطاباً سياسياً أقرته لجنة الحزب التنفيذية فى الاحتفال بذكرى محيي الوطنية المصرية « مصطفى كامل باشا » فى يوم الجمعة ١١ فبراير سنة ١٩٢١ فى الساعة العاشرة صباحاً بدار كلية مصطفى كامل وهذا هو نصه :

(تكريم المبدأ)

أيها السادة

لم توافينا باكرين إلى هذا المكان ؟ ولم احتشدنا بقلوبنا قبل جسومنا فى هذا اليوم المشهود ؟ ولم نحن على هذا الحال من الخشوع والصمت كأن فوق رؤسنا الطير ؟

ألا إننا بكرنا واحتشدنا وخشعنا وصمتنا أحياء لذكرى الوطنية المصرية ! وطنية العمل لتحقيق الآمال ! وطنية الحرية والاستقلال ! وطنية « مصطفى كامل ! » ذلك الذى

عرفنا الوطن ومعانى الوطنية ؛ ذلك الذى ضرب لنا الأمثال على فرض التمسك بالمبدأ المقدس وخدمته والتفانى فى حب الوطن والجنس : ذلك الذى هز قلوبنا بتيار وطنيته ورجائه وثباته وصبره فأيقظنا من سباتنا العميق ؛ ذلك الذى صاح فى هذا الوادى الخصب، وهو فى عنفوان شبابه بصوته الجهير:

« لو انتقـل فؤادى من الشمال الى اليمين أو تحولت الاهرام عن مكانها المكين . ماتغير لى مبدأ . ولا تبدل لى اعتقاد . بل تبقى الوطنيـة رائدى ونبراسى . ويبقى الوطن كعبتى . ومجده غاية آمالى » فوفى بعهده وكان من المخلصين

ذلك الذى صاح مرة أخرى قبيل موته بصوت ردد صـداه العالم كله : « بلادى ! بلادى . لك حبى وفؤادى لك حياتى ووجودى . لك دمى ونفسى . لك عقلى ولساني . لك لبى وجنانى . فأنت أنت الحياة ولا حياة الا بك يامصر »

أجل : جئنا بقلوب مفعمة بحب الوطنية فائضة بهـذا النور الالهى الذى دفعنا بصدق وأخلاص وعزيمة إلى الغرام بخدمة وطننا وأمتنا وحتم علينا العمل لحريتها واستقلالها !!

وهدانا جميعا السبيل السوى متآزرين متساندين على إعادة مجد مصر سيرته الأولى لتكون كبيرة عزيزة كما كانت من قبل كعبة المتعلمين وقبلة المستجيرين ، وملاذ اللاجئين وجنة العالمين !

جئنا لنقيم دليلا جديداً لمن ضحكوا من وطنيتنا وسخروا بمبدئنا وتقولوا على اتحادنا أننا نذكر فى كل برهة ما ذكره « مصطفى » ونعمل بما أرشدنا إليه من اتحاد ووئام ليكون الفوز محققا والاستقلال التام مؤكدا !

جئنا لنشهد العالم طرا مرة أخرى عَلَى صدق عزيمتنا وتماسك رابطتنا واجتماع قلوبنا وأن مبدأ حريتنا واستقلالنا قد امتزج بدمائنا ومشاعرنا امتزاج الروح بالجسم . وأنه لا يفارق القلوب الا إذا وقف نبضها ليلازم الروح فى عالم الخلود مشرفاً على أبنائنا وأحفادنا !

جئنا لنوقظ النائمين كما أيقظنا « مصطفى » ونهدى الضالين كما هدى . ونقف بكل قوانا فى وجوه الذين حسبوا أن مبادئ الحرية والاستقلال تقبل التغيير والتبديل

فيصبح حقها باطلا . وعاملها عاطلا . وعاجلها آجلا . وصاحب الحق فيها سائلا !

جئنا لنقول للذين لم يدركوا غايتنا جهلا أو عمداً أننا ماعظمنا ونعظم «مصطفى كامل» ولا احتفلنا ونحتفل بذكره ألا تعظيما للمبدأ الجليل الذى خدمه . مبدأ الشرع والحق والايمان . مبدأ حرية الأمم واستقلال الأوطان ،

جئنا لننادى بصوت جهير أن كل مصرى يخدم وطننا هذا كما خدمه «مصطفى» حراً شريفاً ثابتاً صابراً منكراً ذاته ذاكراً حقوق أمته عاملا أميناً لعظمتها ومجدها فى حركاته وسكناته . فى غدواته وروحاته . فأننا نعظمه ونجله ونذكره نحن وأبناؤنا وأعقابنا الى يوم الدين !

ليفقه الذين اعتقدوا ان الأشخاص فوق المبادىء انهم عباد أوثان لاخدام أوطان ! وأن إكرام خدم المبدأ ليس فى الحقيقة الا إكراماً للمبدأ نفسه . وهم الذين لو عملوا ضده لكانوا محتقرين منبوذين !

ليفقه الذين ظنوا ان الوطنية احتكار لذوى الألقاب

والأموال . أوأنها ألعوبة من ألاعيب الأطفال ، أو أنها مجرد أقوال لاأفعال : — ليفقهوا أنها حلية الرجال وشارة الابطال . وعدة تحقيق الآمال ومحط السعود والاقبال في جميع الأجيال !

لقد قرأنا تاريخ وطنية الأمم كلها من يوم جعل الله الناس شعوباً وقبائل فلم نعثر ولا استطاعة لأحد أن يعثر فيه على وطنيتين لهما لونان أو شارتان أو معنيان متباينان بل وجدناها كافة وطنية واحدة لا تتعدد !

فالذين نادوا بالحرية بلادهم واستقلالها كما نادى (مصطفى كامل) وكما ننادى بعده قد نزل من نفوسهم هذا النداء منزلة العقيدة الراسخة فعملوا لها بنظام شامل ورباطة جأش وصبر جميل ونظر بعيد متحينين الأسباب التى تقربهم من النتائج حتى فازوا بضالتهم المنشودة فوزاً عظيما !

هـذه هى الوطنية التى بعدلولها وبقوة حقيقتها من شعور وأمل وأيمان نكرم اليوم « مصطفى كامل » ذلك الذى اتخذها شعاره وأفنى فيها حياته وأوصانا باعتناقها

والارتداء بردائها !

فعلى العاملين منا بهذه الوطنية فى المسئلة المصرية أن يثبتوا ويصبروا ويصابروا وألا ييئسوا ولا يعدوا السنين طويلة على إدراك البلاد حقوقها كاملة ما دامت الأمة تعضدهم بكل قواها وما دام الجهاد الوطنى غير محدود بزمان أو مكان . وألا ينسوا أن كل عقد تشتم من حرف من حروفه رائحة الحماية أو السيادة أو الوصاية أو الاحتلال أو أى نقص من سيادة الامة التامة فى داخل البلاد وفى خارجها ليس الا عقداً مرفوضاً من الامة التى لا يستطيع نوابها أو زعماؤها وكلهم خدامها الا العمل بارادتها ! وأن يضعوا نصب أعينهم ان الحزب الوطنى الذى نتكلم باسمه والذى هو هيئة كبيرة محترمة فى البلاد — من زمن بعيد — يقف أعضاؤه كبيرهم وصغيرهم سداً منيعاً بقلوبهم وأرواحهم بين المبادئ التى أقرتها الامة وعملت وتعمل لها مثلما عملت أمم الارض الحرة المستقلة وبين إغرائها لقبول مالا يلائم حريتها المنشودة واستقلال البلاد التام ! وليعلموا أن كل مصرى

له الحق الكامل فى مجادلة كل رجل يتصدر لخدمة المسئلة المصرية فمن يشعر من نفسه بأنه خادم الشعب الأمين المحترم أحزابه وطوائفه ونزعاته فله الاحترام التام والشكر الجزيل ! ومن لا يشعر بهذا الواجب وهذا الاحترام فليتخل عن عمله ونحن نعد له هذا التخلى وطنية !

« فمن عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد »

الحق الثابت

لا نزاع فى أن الحرية والاستقلال حق طبعى للناس جميعاً . لذلك كان النزاع فيه باطلا بحكم الشرع والعقل والعدل بيد أن القوة الغاشمة وهى الباطل المنكر اذا اعتدت على الحق ! والحق المرجو اذا ردت الباطل الى شياطينه : تنازع هذا الحق تارة وتنصره تارة أخرى . ولم تحن بعد الساعة التى فيها تسخر القوة فى أغلب أعمالها لنصرة حق الأمم والعدل والانصاف ! . . .

لذلك كانت هـذه الحرب أثرا من آثار القوة الغاشمة التى قامت لنصرة الباطل لامحالة . وإلا فلو كانت هذه القوة مسيرة لنصرة الحق لوقفت دون إراقة الدماء الغزيرة وتجويع الملايين من بنى الانسان ولأحلت محلها العـقل والشرع والانصاف !

ولعل الناس يتساءلون إلى متى تعمل القوة ضد الحق الثابت والحياة المشروعة ووجود الامم القـائم عـلى شرع العدل والاحسان ؟ تعمل حتى تفنيها جهودها ومطامعهـا فتظهر إذ ذاك قوة الحق التى لا تفنى بلغ الارهاق بهاما بلغ أو أنزلت بها صواعق القوة الغاشمة ما أنزلت !

نعم . إن للحق قوة إن جهلها اليوم الساسة والمستعمرون فانها لا بد أن تصدمهم وتصرعهم ولو طال الزمان !

على هذه القوة قوة الحق اعتمد المصريون قاطبة عالمين أنها من قوة الله مرددين قول مصطفى كامل :

« فنحن الأقوياء وهم الضـعفاء ! نحن الأقوياء بقوة الحق المقدس ، نحن الاقوياء بقوة عهودهم هم أنفسهم ! نحن

الاقوياء بماضى بلادنا وحاضرها ومستقبلها ومركزها ! نحن الاقوياء بالمدنية التى تسلحنا بها وأصبح لنا الحق كل الحق في الوقوف مع الامم المستقلة ! نحن الاقوياء بوجودنا ولغتنا ومزاجنا وعاداتنا ومرافقنا واتحادنا ! نحن الأقوياء بالانسانية التى تنادى جميع أعضائها بصوت الحق والانصاف « إن مصر مربية الشعوب لا تكون مستعبدة أبدا »

شعر كل مصرى بقوة هذا الحق فقامت الامة جمعاء تنشد استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها بلا قيد ولا شرط فظن بعض ساسة الانجليز أن هذا الاتحاد لا يلبث أن يعتوره التنازع فالفشل فتذهب ريحه وتعود هذه الامة الى عالم القبور !

ظن اولئكم الساسة أن ضعفاء القلوب الذين يعدون على الاصابع والذين لهم نظراء فى كل وطن — وما هم إلا فقراء الوطنية — قادرون على تخدير أعصابنا وتبديل شعورنا الحى ! ظن أولئكم الساسة ذلك فماطلوا وسوفوا فى حل المسألة المصرية عساهم يظفرون بما أملوا فكان ويكون

تصيبهم الفشل والخذلان ؛ لأن اتحادنا وثباتنا على مبادئنا قائم على أصول ثلاثة لا وجود لأمة إلا بها وهى « الحياة والحق والكرامة » ومحال أن يزول هذا الاتحاد المكين الا بزوال هذا الوجود !

هـذه حقيقة لاشية فيها . والا فأين أولئك الذين لا يقرون هـذا المبدأ القويم ؟ أين هم اليوم لتعرفهم الأمة وليسجل عليهـم التاريخ هـذا العار ؟ أفى نفس واحد منهم شيء من الشجاعة إن كان له وجود وكان ما يعتقده حقاً من أن مصر مع سودانها وملحقاتها غير حقيقة باستقلالها التام ؟ ان كان فيهـم هذا الواحد فليظهر لتقدم له الأمة بصوت واحد دليلا حسياً أنها تنكر مصريته وانتسابه لابناء النيل !

ألا إن الحق قوى بنفسه فالذين يريدون أن يتلاعبوا بالمسئلة المصرية من وراء ستار لا يستطيعون الجهر بمبادئهم الناقصة التى لو تحققت لاقـدر الله لـكانت الموت الأبدى والفناء كل الفناء ! ولا يستطيعون كذلك أن يظهروا تهيباً لهذه الأمة العظيمة المتحدة على العمل لنيل حقوقها كاملة ولا بد أن

تنالها فان الاتحاد فى الوطنية قوة تحرك الجبال !

المحاربون

لقد حارب الكثيرون « مصطفى كامل » واخوانه المخلصين العاملين يوم كانوا يضعون أساس الوطنية لبناء حرية الامة واستقلال البلاد فما بلغوا منهم مأربا ولا نالوا منهم منالا . بل على الرغم من أساليبهم الشيطانية قد أتم أولئك الطاهرون البررة الأساس وأخذوا فى تشييد البناء وكان من بين أولئك الذين حاربوا تلك الفئة العاملة لاستقلال البلاد فئة الهدى واليقين من ثابوا إلى رشدهم وتابوا إلى الله وانضموا إلى صفوف العاملين !

فهل بقى من أولئك الخوارج من يستطعون اليوم وقد صار بناء الوطنية المصرية شامخا قويا أن يهدموه بأساليبهم التى لا يجهلها أحد من الوطنيين ؟ كلا . ثم كلا : فان بناءه كان بتوفيق من الله وبامداد روحه الذى لا يغلب ! وحق الشعب هو المنصور على باطلهم ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا !

الا إن امة كأمتنا العزيزة اتحد صغيرها وكبيرها أجيرها وأميرها على خدمة المبدأ المقدس مبدا الحرية والاستقلال وبلوغه بأى حال لا ترتد عنه ولو كان الواقفون فى سبيلها من أقدر الشياطين أو كانوا من أمهر الساحرين!

ولعل سائلا يسألنا . إذا كانت الأمة بأسرها متحدة على هذا المبدأ الذى لا يقبل التغيير والتحويل ففيم هذا الاختلاف البين على صفحات الجرائد ولم هذا التشاتم وهذا السباب ؟؟

نجيب السائلين بكل ارتياح أنه لم يكن ثمة اختلاف فى مبدأ الاستقلال التام وأنه لم يظهر حتى اليوم — ولن يظهر فى مستقبل الأيام — من يقبل عقداً بين مصر وانجلترا ينقص هذا الاستقلال ! وإن ظهر — على الفرض — فمن يقبله ! فليست هذه الحملات الصحفية الا نذراً لهذا القبول المفروض ! والحزب الوطني يقر بكل قوته هذه النذر لانها فى منفعة الأمة التى لا ترضى ولن ترضى من الاستقلال التام بديلا ! بيد أن الحزب نفسه لا يقر التنابذ بالشتم والسب

لأنه سلاح العاجزين ويتمسك بأرقى الآداب السياسية التى قال فيها « مصطفى كامل » : (إنى أترفع عن أن أدافع عن بلادى بالشتم والسباب)

وليس الصحفيون في بلادنا الا أفراداً من الأمة فحسب . فمن يتمسك منهم بحقوق البلاد كاملة ومبادىء الأمة العاملة لاستقلالها التام يكون محترماً مبجلا عزيزاً ومن ينكث بها فانما ينكث على نفسه ولا تعده الامة الاخارجاً عليها مأجوراً مرذولا .

وكذلك الصحفيون الذين يغرقون كل الاغراق فى عبادة الأفراد دون المبدأ والامة والوطن فانهم يفتحون بأيديهم أبواباً للتشاتم والتساب نحن فى حاجة لاغلاقها فان ساعة تقديس الأفراد لم تحن بعد . وكل مايفعله أى زعيم وطنى فى مركز مصر الحاضر لأقل مما يجب عليه عمله لان مؤازرة الأمة له وجهودها معه وخدمة الحوادث السياسية لمسئلة بلاده كلها مما يبعث أكثر الحياة فى عمله !

لاحرية مع الحماية

نشر لورد ملنر مذكرة لجنته في المسئلة المصرية بين هذه الأمة بأيدى بعض أبنائها فحلل ساسة البلاد علماؤها ومفكروها ما حوته من قواعد للاتفاق بين مصر وانجلترا تحليلا دقيقاً ووافق الكثيرون من علماء الغرب وأساطين شراح القوانين الدولية ـ حتى الذين جاءوا بهذه المذكرة ـ على انها لا تشتمل إلا على قواعد الحماية فرفضتها الأمة رفضاً باتاً اذ لا معنى لقبولها أساساً للاتفاق فان الاساس لا يتغير عند إقامة البناء فان كان الأساس حماية كان البناء حماية وإن كان الأساس استقلالا كان البناء استقلالا !

هذه حقيقة لا ينازع الحزب الوطنى فيها منازع إذ أن الكثيرين من العلماء وأهل الرأى السديد اشتركوا معه فى أن مشروع لجنة لورد ملنر حماية ناطقة بل إن الوفد نفسه اعترف اعترافاً صريحاً بان المشروع حماية لاشية فيها !

لذلك اعتبر الحزب الوطنى واعتبرت الامة بأسرها

معه أنه ليس ثمة مشروع موجود يعتبر أساساً للاتفاق . وأن المشروع الشامل لقواعد ترضاها الامة هو الذى تصاغ كل مادة من مواده بروح الاستقلال التام ! ولا تعد الأمة النص على الغاء حماية سنة ١٩١٤ فى مادة من أى اتفاق كان كافيا لالغاء الحماية إذا كانت بقية مواده تشير إلى هذه الحماية فان للحماية نصوصاً صريحة فى القانون الدولى الذى إذا اعتبر مواد أى عقد دولى بعضها متمماً لبعض فانه يعتبر كذلك معنى كل مادة قائماً بذاته لانه يدل على حالة خاصة به عند تطبيق مواد العقد تطبيقا عملياً !

السودان

ليست مسئلة السودان السياسية ازاء مصر بالمسئلة الغامضة كما يزعمون بل إنها مسئلة جلية لا تحتاج الى شرح أو بيان بعد الشرح والبيان اللذين حوتهما تقارير الحزب الوطنى وخطاباته العديدة . غير أننا نرى من الواجب المفروض علينا فى مثل هذا الموقف أن نذكر السودان من

أعماق قلوبنا لأنه جزء لا يتجزء من وطننا العزيز بل هو روحه وحياته

يقول خصومنا: إن الأمة المصرية يوم تعاقدت انجلترا مع حكومتها على شركة السودان ما كانت أمة تملك حق النظر فى مثل ذلك التعاقد لحرمانها من النظام النيابى ويقول خصومنا كذلك أن صاحب السيادة على مصر وهو سلطان الدولة العثمانيه قد أقر ذلك الاتفاق الذى جعل السودان شركة بين مصر وانجلترا من ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

هـذا مايقوله خصومنا تبريراً لحقهم فى هذه الشركة وإنا بكل ارتياح وحق نرد عليهم فى هاتين النقطتين

إن القول بحرمان مصر وقت ذلك التعاقد من حكومة ذاتية قول مردود لأن الأمة المصرية كانت مستمتعة بذلك النظام وكان لها مجلس نيابى تام السلطة حتى إذا ما احتلت انجلترا مصر احتلالها غير الشرعى من جميع الوجوه ألغت ذلك البرلمان وأقامت محله مجلسا شوريا لا سلطة له على الاطلاق فالامة المصرية إذا طالبت بحقها فى السودان

واعتبرت عقد ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ باطلا واحتجت عليه فذلك لأنها تعتمد على صفتها النيابية التى سلبت اياها من جهة وعلى ملكيتها وحدها للسودان من جهة أخرى لأنها الأمة التى تملك بمقتضى جميع القوانين والشرائع أرضها ومرافقها قبل كل سلطة تحكمها . فاذا قيل ان للسلطان سيادة وللخديو ادارة فلا ينكر أحد في الوجود ان للامة المصرية حق الملك دون غيرها وأن حقها هذا فوق حق أية قوة خارجة عنها :

على أننا لو كنا مستمتعين بالحكم النيابى أكان يتم اتفاق السودان ويكون له ظل فى الوجود ؟ ألا ان نواب أية أمة لايمكنهم أن يوافقوا على اشتراك أمة أخرى مع أمتهم فى حكم قطر كبير كالسودان الا اذا كانت لأمتهم من وراء هذه الشركة منفعة تعادل على الأقل الغرم الذى يعود عليها من قبلها ! وهل فى شركة السودان منفعة لمصر وهو من جميع الوجوه الحربية والاقتصادية والسياسية والعائلية روحها المحي وقلبها النابض وعينها المبصرة ؟ كلا . فان

هـذه الشركه ما كانت فى منفعة مصر قط وليس لهـا من دواء الا فضها ليكون السودان من مصر كما كان لاشريك لها فيه !

والقول بأن سلطان الدولة العثمانيـة اعـترف بعقد السودان بين مصر وانجلترا وتنزل بذلك عن سيادته لهـا قول باطل من جميع الوجوه بالنسبة للامة المصرية نفسها . لأن اعتراف جلالته لايغير شيئاً من ملكية الأمة المصرية للسودان كملكيتها لاية مديرية من مديرياتها . وما قال قانون من قوانين العالم ولا مشرع من مشرعيه بأن السيادة ملكية . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان القوانين الدولية برمتها لا تبيح لسيد مهما كانت صفته أن ينزل عن سيادته لغيره الا للمسود نفسه لا سيما في حالة مصر التى نظمت فيها هـذه السيادة بعد حرب ضروس وقعت بينها وبين الدولة العثمانية ؛ وما كانت الأمة المصرية كذلك طرفا فى التعاقد على هذا النزول ! وعدا ذلك فان سيادة السلطان على هذه الديار قـد زالت منذ أعلن مجلس النواب العثمانى وهو

السلطة الشرعية فى الدولة العلية استقلال مصر التام ومنذ نادت الامة المصرية نفسها بتقرير مصيرها واعلان استقلالها التام . هذا المبدأ الذى اعتبره القانون الدولى الحديث منذ تقرير المبادئ التى اتفق عليها بعد أن وضعت الحرب أوزارها من أقدس المبادئ التى يعمل وسيعمل بها فى مستقبل الايام!

وخلا ذلك فان القوانين الدولية اذا أجازت أمراً تعاقدت عليه دولتان أو أكثر فانها لا تحتم على أية دولة أخرى لم تتعاقد به قبوله . والأمة المصرية لم تكن طرفا أبداً فى أى تعاقد من هذا القبيل !

فانجلترا التى حالت دون استمتاع مصر بحقها النيابى هى التى تقيم اليوم هذه الحيلولة حجة لها على خلو مصر من الصفة النيابية التى تجيز لها المعارضة فى شركة السودان وانجلترا التى قبضت بقوتها على ناصية الحكومة المصرية هى التي سلخت عنها السودان فى سنة ١٨٨٤ . وهذا كتاب ذلك الوزير الحر الأمين المرحوم محمد شريف باشا رئيس وزراء مصر اذ ذاك لا يزال حجة قائمة على عدم شرعية هذا

الأمر الخطير ! وانجلترا هى التى حاجت فرنسا فى «فاشوده» باسم مصر وقالت لها : ان النيل كله ملك مصر ! وانجلترا هى التى عند ما احتج سلطان الدولة العثمانية على عقد الشركة لعدم أخذ رأيه فيه بوصف كونه طرفا أدبيا فى مسائل مصر ودفاعاً عن حق الأمة المصرية الذى لم تصنه حكومتها — هى التى ضربت بالاحتجاج عرض الافق . وانجلترا هى التى وقفت فى وجه السلطان فى حادثة طابة — التى لا تعادل الا ذرة من السودان بحجة الدفاع عن حقوق مصر . هى بعينها انجلترا التى تعتبر اليوم اعتراف السلطان ضد مصر حجة لها كأن مصر في نظرها تشبه المستعمرات الافريقية التى أرغمت المانيا على النزول عنها ناسية أن مصر كانت ولا تزال مستقلة استقلالا أوسع من أى استقلال داخلى معروف فى نظر القانون الدولى وأنه لولا المعونة التى أستدرتها من مصر ابان هذه الحرب لما أدركت ما أدركته من الفوز فى الشرق !

على أن حاجة انجلترا لأخذ اعتراف من السلطان بصحة عقد السودان يقيم عليها الحجة البينة بأن عملها كان باطلا

وهذا البطلان الواقع من جميع الوجوه هو الذى تتمسك به الأمة المصرية التى احتجت بلسان حزبها الوطنى من يوم قام ذلك العقد الباطل فى الوجود !

هذا ولما رأى بعض ساسة الانجليز أن حجتهم واهنة فى هاتين النقطتين عمدوا الى حجة أوهن منها قائلين انهم ما نالوا حقهم فى شركة السودان الا بحق الفتح لأن جنودهم اشتركت فى استرداده مع مصر ! وهذا قول باطل كذلك لأننا لا نفهم ولا العالم كله يفهم كيف أن انجلترا فتحت بلاداً تطلب من سلطان الدولة العلية الاعتراف بفتحها ؟ والسودان ما كان ثائراً فى وجه انجلترا بل كان ثائراً فى وجه مصر فحسب ! أليست انجلترا عند ما احتلت مصر وشعرت بأن احتلالها غير مشروع صرحت رسميا مرارا وتكرارا بأنها لا غرض لها من هذا الاحتلال إلا أن تخمد ثورة الثائرين وتعيد الى البلاد السكينة . وقد تعهدت قبل احتلالها مع خمس دول كبيرة أخرى بأنها لا تبحث لنفسها فى مصر عن أى امتياز خاص !

لذلك السبب وبذلك التعهد احتل قسم من جيشها البلاد وألزم خزانتها العامة بنفقاته التي دونت في جميع ميزانيات مصر في سني الاحتلال ؛ فجيشها هذا ليس اذاً ازاء مصر الا جيشاً مأجوراً ليعمل للهدوء والسكينة واطفاء لهيب الفتن التي تقوم في مصر وفي سودانها وملحقاتها فاذا كانت انجلترا اشتركت في اخماد ثورة السودان بآلاى من جيشها المحتل للبلاد فانها بذلك انما قامت بالواجب الذي أخذته على عاتقها وتعهدت به على نفسها امام الملأ أجمع

ولا ريب أن مصر التي اكتسحت جيوشها أغلب بلاد اليونان في أوائل القرن التاسع عشر عند مادعتها الدولة العلية لمعاونتها هي مصر عينها القادرة على اخماد فتنة السودان وحدها وهو بلا ريب دون اليونان عاماً وسلاحاً

على أننا اذا فرضنا المستحيل وكانت مصر غير قادرة بنفسها على اخماد ثورة السودان ورجعنا الى القانون الدولى الذي به يحاجوننا على وجه غير شرعي لأجبناهم أن جيش مصر بحكم هذا القانون كان معتبراً فريقاً من الجيش العثماني

الذى كان محتما عليـه أن يعيننا فى كل ملمة اذا نضب معيننا كما أعنا الدولة فى حربها مع الروسيا فى سنة ١٨٧٧ ! !

وليس فى العالم رجـل رشيد يدعى ن مصر والدولة العلية معاً لا تستطيعان اطفاء ثورة أو اخماد فتنة كتلك التي كانت فى السودان بينما آلاى انجليزى واحد يستطيع ذلك !!

لذلك كان واجباً مفروضاً على كل مصرى يؤمن بوجوده ووجود وطنه ألا يلتفت الى نظريات الخصـوم والمثبطين وأن يعمل بجميع الوسائل التي يقرها الشرع والحق والعدل لاستقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها ولا بد لصاحب الحق من نيله ما دام منادياً به عاملا له ولو طال الزمان !

ملحقات مصر

يعجب البعض بمطالبـة الحزب الوطنى بملحقات مصر لانهم إما يجهلونها واما لا يدركون أهميتها لهذه البلاد بالرغم من ادراك الامة كلها لها لذلك فاننا نذكر هذه الملحقات وأهميتها بايجاز :

ان ملحقات مصر هى طور سينين وسواكن وزيلع وبربره وهرر وغيرها (كما يتبين من الخريطة التى نشرها الحزب الوطنى مع تقريره فى مسألة مصر فى أوائل شهر أبريل سنة ١٩١٩) ولبعض هذه الملحقات قيمة حربية كما أن للبعض الآخر قيمة تجارية وبها تتم حدود مصر الاجتماعية فاذا لم تذكرها مصر الفتاة فى مناداتها وعملها لتحقيق استقلالها التام وهى من حقوق مصر الثابتة فانها ترجع ببلادها القهقرى عما كانت عليه قبل الاحتلال وهذا ما لا يرضاه رجل رشيد سياسياً كان أو غير سياسى يطالب بحقوق بلاده كاملة . ومن ينزل عن حق من حقوقه يجب عليه أن يطلب عوضاً فيه بما لا يقل عن منفعته كما قلنا وكررنا!

ان مصر تطلب الحياة كبيرة دون أن تعتدى على غيرها وهى لا بد أن تصل بنهضتها الحاضرة الى أن تكون يوماً من الايام القريبة دولة تجارية بحرية كما كانت فى ماضى الايام . وقد رأينا الدول التى ليست بلادها فى مركز مصر العالمى والبحرى تبحث عن كل ما يقوى كيانها التجارى

من بلاد وموانىء ونقط اتصال تصون مرافقها ومواصلاتها
فهل مصر وهى على هـذا الحال من سمو المركز الاجتماعى
لا تبحث على شيء جديد من هـذا القبيل لتعد مستقبلهـا
الحربي والاقتصادى ؟ انها تبحث ولا شك عن حقها المفقود
ذلك الذى تطلبه ولا ينكره عليها أحد فى الوجود . تطلب
ان تكون بلادها التى كانت فى حوزتهـا قبـل الاحتلال
البريطانى منضمة اليهـا فى مستقبل الأيام ومستقلة معهـا
استقلالا تاماً لاشيةفيه! لذلك كان الحزب الوطنى محقا فى
ندائه حريصاً على حقوق أمته وبلاده كاملة . ولذلك ذكر
أيضاً الملحقات ويذكرها مادام الحال حتى ينتصر الحق على
الباطل « ان الباطل كان زهوقا »

قناة السويس

لا ينازع أحد فى أن قناة السويس ملكنا لأنها جزء
من أرضنا ولا ينازع أحد كذلك فى أن تخويل مصر شركتها
حفرها انما كان الغرض منه خير مصر نفسها وخدمة أوربا

بصفة خاصة والعالم كله بصفة عامة . فمصر التى خدمت انجلترا على الأخص أكبر خدمة لتقريب المسافة بينها وبين مستعمراتها فى الشرق بحفر هذه القناة لا تستحق منها نكران هذا الجميل :

أجل : انهم يقولون ان الاتفاق بين مصر وانجلترا يحتم على الأولى قبول بعض الجنود الانجليزية لا بوصف انهم محتلون بل ضيوف على احدى ضفتى القناة بحجة تأمين مواصلات الأمبراطورية البريطانية !

ونحن لا ندرك من هذا التحتيم الذى لا مبرر له فى الحقيقة الا وجهتين هامتين . الأولى — أن انجلترا لا تريد بأحتلال احدى ضفتى القناة أن تخلى مظاهر وجودها فى مصر بوصف كونها محتلة أو حامية أو سيدة أو بأية صفة كانت . فهى تحتم بقاء هذه القوة فى القناة لهذا الغرض والوجهه الثانية ـ أنهم تناسوا فى كل ماقالوه بشأن الاتفاق حدود مصر وليست القوة التى يريدون إبقاءها الاحدا ظاهرا يكون من شأنه الفصل بين مصر

الذى يعود على انجلترا اذا هى اعترفت باستقلالنا التام وجلت جميع جنودها عن بلادنا . ليفصحوا لنا عن هذا السر المكنون الذى لا ندركه ولا يدركه أحد فى العالمين غير ساسة انجلترا !

اللهم انه لا يستطيع سياسى واحد نزيه خال من الغرض أن يقول بوجود هذا الضرر ويدلل عليه اذا نفذ الاعتراف والجلاء !

الا ان القناة لا ريب تكون فى مأمن من أى اعتداء فى مستقبل الايام كما كانت قبل احتلال انجلترا لهذه البلاد باثنى عشر عاماً . وإلا فهل اعتدت دولة من الدول عليها أو على مصر فى تلك السنين؟

ان انجلترا لو أخلصت لمصر وحالفتها كما حالفت اليابان محالفة المستقل الحر للمستقل الحر دون أن تضع في طريق هذا التحالف العقبات المزرية بالكرامة أو الحاطة بالشرف القومى أو المعطلة لتقدم الأمة فان الامة المصرية قاطبة تكون لا محالة أصدق حلفاء الامة الانجليزية اذا حالفتها !

فنحن لا نكره التحالف ولا التقرب من الأمم انما نكره أن يكون تحالفا ظاهره اللفظ وباطنه السخرية . فالذين يطلبون منا مصافاة الامة البريطانية على أساس تضحيتنا بالشرف الوطنى انما يطلبون منا أعز ما تملكه الامم العاملة لصون وجودها والذود عن حقها !

هذه نزعة كل مصرى شريف ومحال أن تجد السياسة الانجليزية من يعاونها فى مصر على قلب الحق باطلا أو الباطل حقا . بل ستجد فى مستقبل الايام كما وجدت فى الماضى كرها شديدا وبغضا متزايداً ما دامت تضن برد حق مصر اليها ذلك الرد الذى يعيد الى الامة المصرية حياتها !

الاتحاد والعمل

أيها السادة

لقد قضى « مصطفى كامل » حياته مناديا بالوطنية والاتحاد والرجاء ونشر العلم والتقدم فى كل مرفق من مرافق الحياة . ولو كان اليوم بيننا يسمع نداءنا ويرى اتحادنا

ووئامنا وتمسكنا بشرفنا الوطنى واستقلال بلادنا التام لأغتبط كل الأغتباط ولتأكد من صدق نظره البعيد عند ماقال : « اننا أمة لم تخلق عبثا »

لذلك كان واجبا مفروضا على كل مصرى مخلص لبلاده ان يزيد اتحاد الامة قوة ويحيطه بسياج متين من كل عزيز لديه !

والحزب الوطني يحذر الامة كل التحذير من الانقسام في المبدأ المقدس الذى بقى الى اليوم سليما مصونا من كل اعتداء حتى تقوم حياة الأمة فى مستقبل الأيام على مبدأ استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها بلا قيد ولا شرط . ونشر العلم والعمل فى أنحاء البلاد فهما من الاستقلال التام المنشود روحه ووجوده والله فى عون العاملين المخلصين .....

دار البستاني للنشر والتوزيع
٢٩ ش الفجالة ١١٢٧١ القاهرة
ت ٥٩٠٨٠٢٥ ت ٥٩١٢١٤٠ - ب.ض ١٤ ١٠٠
ت ٥٠٤١٦٦ ٢٤ ١٩١ مدينة نصر